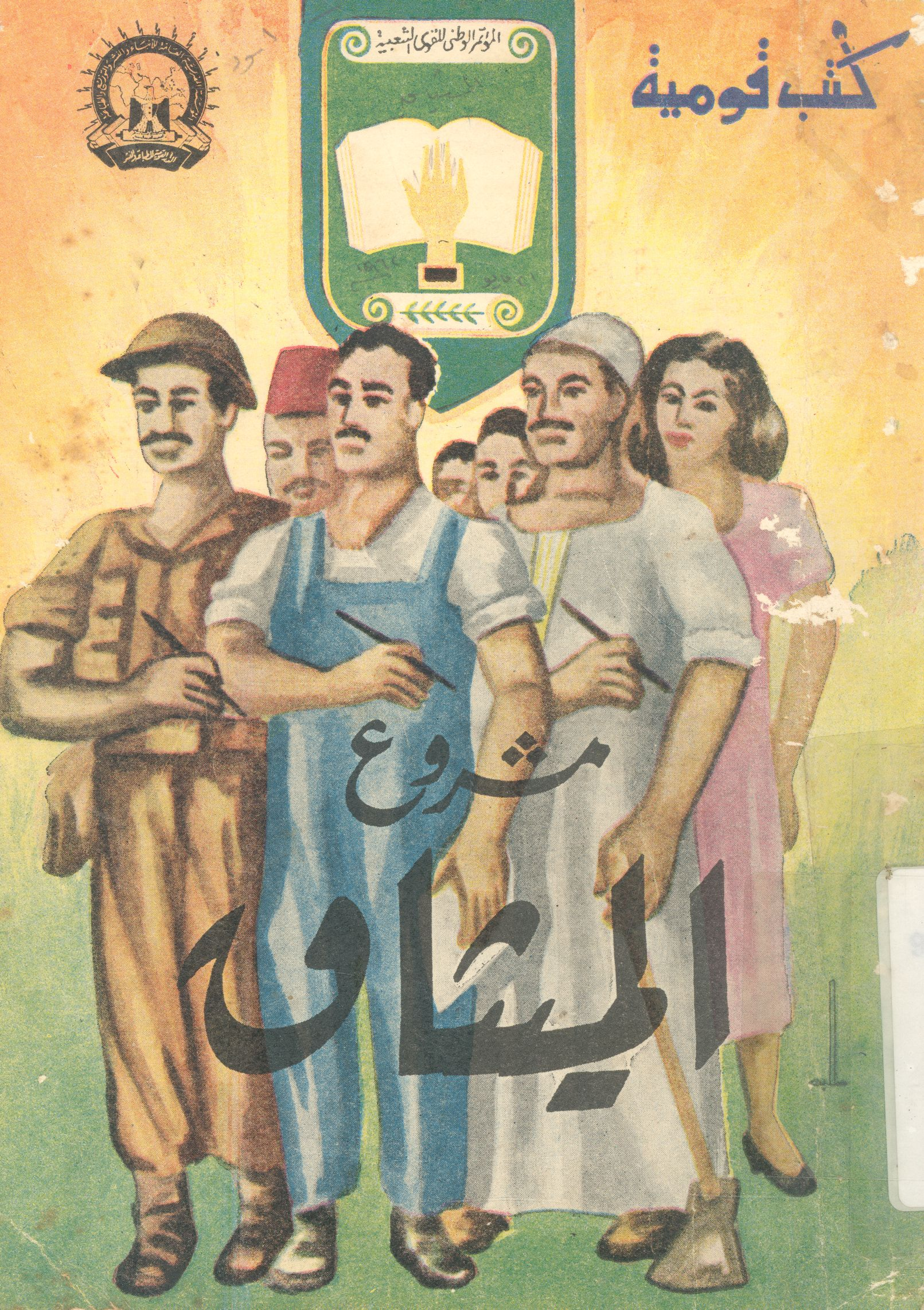
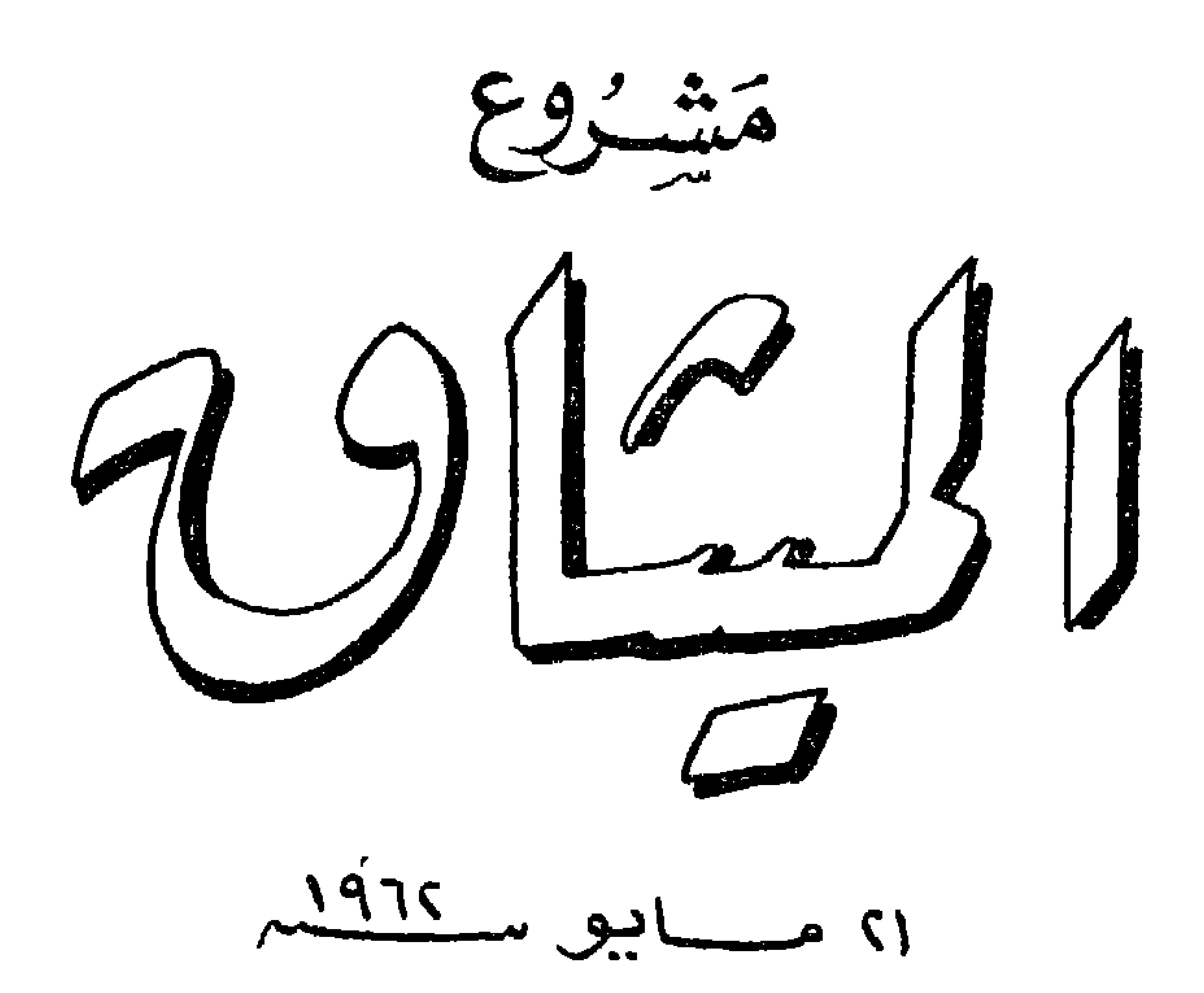

كتب قومية
المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية
مشروع
الميثاق

الجمهورية العربية المتحدة

مشروع



٢١ مايو سنة ١٩٦٢

مصلحة الاستعلامات

مشروع الميثاق الوطنى

الذى قدمه الرئيس جمال عبد الناصر فى الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية مساء يوم ٢١ مايو سنة ١٩٦٢

الباب الأول
نظرة عامة

مقدمة عامة :

ان يوم ٢٣ يوليو سنة ٥٢ كان بداية مرحلة جديدة ومجيدة فى تاريخ النضال المتواصل للشعب العربى فى مصر ان هذا الشعب فى ذلك اليوم المجيد بدأ تجربة ثورية فى جميع المجالات وسط ظروف متناهية فى صعوبتها وظلامها واخطارها فتمكن هذا الشعب بصدقه الثورى وبارادة الثورة العنيدة فيه أن يغير حياته تغييرا اساسيا وعميقا فى اتجاه آماله الانسانية الواسعة .

ان اخلاص الشعب المصرى لقضية الثورة ووضوح الرؤية أمامه واستمراره الدائب فى مصارعة جميع أنواع التحديات قد مكنه دون أدنى شك من تحقيق نموذج رائع للثورة الوطنية وهى الاستمرار المعاصر لنضال الانسان الحر عبر التاريخ من أجل حياة أفضل طليقة من قيود الاستغلال والتخلف فى جميع صورها المادية والمعنوية .

ان الشعب المصرى فى يوم بدء ثورته المجيدة فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ أدار ظهره نهائيا لكل الاعتبارات البالية التى كانت تبدد قواه الايجابية وداس بأقدامه على كل الرواسب المتخلفة من بقايا قرون الاستبداد والظلم وأسقط الى غير رجعة جميع السلبيات التى كانت تحد من ارادته فى اعادة تشكيل حياته من جديد .

ان طاقة التفيير الثورى التى فجرها الشعب المصرى يوم ٢٣ يوليو تتجلى بكل القوى العظيمة الكامنة فيها اذا ما عادت الى الذاكرة كل جحافل الشر والظلام التى كانت تتربص بكل عود اخضر للأمل ينبت على وادى النيل العظيم .

لقد كان الغزاة الأجانب يحتلون على ارضه وبالقرب منها القواعد المدججة بالسلاح ترهب الوطن المصرى وتحطم مقاومته .

وكانت الأسرة المالكة الدخيلة تحكم بالمصلحة والهوى وتفرض المذلة والخنوع وكان الاقطاع يملك حقوله ويحتكر لنفسه خيراتها ولا يترك للايين الفلاحين العاملين عليها غير الهشيم الجاف المتخلف بعد الحصاد .

وكان راس المال يمارس الوانا من الاستغلال للثروة المصرية بعدما استطاع السيطرة على الحكم وترويضه لخدمته .

ولقد ضاعف من خطورة المواجهة الثورية لهذه القوى المتحالفة مع بعضها وضد الشعب ان القيادات السياسية المنظمة لنضال الجماهير قد استسلمت واحدة بعد واحدة واجتذبتها الامتيازات الطبقية وامتصت منها كل قدرة على الصمود بل واستعملتها بعد ذلك فى خداع جماهير الشعب تحت وهم الديمقراطية المزيفة

وحدث نفس الشىء مع الجيش الذى حاولت القوى المسيطرة المعادية لمصالح الشعب أن تضعفه من ناحية وأن تصرفه من ناحية اخرى عن تأييد النضال الوطنى بل وكادت أن تصل الى استخدامه فى تهديد هذا النضال وقمعه .

وفى مواجهة هذه الاحتمالات صباح يوم الثالث والعشرين من يوليو سنة ١٩٥٢ رفع الشعب المصرى راسه بالايمان والعزة ومضى فى طريق الثورة مصمما على مجابهة الصعاب والأخطار والظلام عاقدا العزم فى غير تردد على احراز النصر توكيدا لحقه فى الحياة مهما كانت الأعباء والتضحيات .

ان قوة الارادة الثورية لدى الشعب المصرى تظهر فى أبعادها الحقيقة الهائلة اذا ما ذكرنا أن هذا الشعب البطل بدأ زحفه الثورى من غير تنظيم سياسى يواجه مشاكل المعركة كذلك فان هذا الزحف الثورى بدأ من غير نظرة كاملة للتغيير الثورى .

ان ارادة الثورة فى تلك الظروف الحافلة لم تكن تملك من دليل للعمل غير المبادىء الستة المشهورة التى نحتتها ارادة الثورة من مطالب النضال الشعبى واحتياجاته .

ولقد كان مجرد اعلانها فى حد ذاته فى جو المصاعب والخطر والظلام دليلا على صلابة ارادة التغيير الثورى وعنادها الذى لا يلين .

١ – فى مواجهة جيوش الاحتلال البريطانى الرابضة فى منطقة قناة السويس كان المبدأ الأول هو « القضاء على الاستعمار وأعوانه من الخونة المصريين » .

٢ – فى مواجهة تحكم الاقطاع الذى يستبد بالأرض ومن عليها كان المبدأ الثانى هو القضاء على الاقطاع .

٣ – فى مواجهة تسخير موارد الثروة لخدمة مصالح مجموعة من الرأسماليين كان المبدأ الثالث هو القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم .

٤ – فى مواجهة الاستغلال والاستبداد الذى كان نتيجة محتمة لهذا كله كان المبدأ الرابع هو اقامة عدالة اجتماعية .

٥ ـ فى مواجهة المؤامرات لاضعاف الجيش واستخدام ما تبقى من قوته لتهديد الجبهة الداخلية المتحفزة للثورة . كان الهدف الخامس هو اقامة جيش وطنى قوى .

٦ ـ فى مواجهة التزييف السياسى الذى حاول أن يطمس معالم الحقيقة الوطنية كان الهدف السادس هو اقامة حياة ديمقراطية سليمة .

ان هذه المبادىء الستة التى أسلمها النضال الشعبى المتواصل الى الطلائع الثورية التى جندها لخدمته من داخل الجيش والطلائع الثورية التى تجاوبت معها تلقائيا وطبيعيا من خارجه لم تكن نظرية عمل ثورى كاملة ولكنها كانت فى تلك الظروف دليلا للعمل يمثل عمق هذه الارادة الثورية ويلبى احتياجاتها ويبرز تصميمها على بلوغ الشوط الى مداه .

ان الشعب العظيم الذى كتب المبادىء الستة بدم شهدائه وبنور الأمل الذى أعطوا حياتهم من أجله .

والذى دفع بالطلائع الثورية من أبنائه داخل الجيش وخارجه الى التصدى لمسئولية العمل الثورى على هدى من هذه المبادىء الستة التى تسلمتها أمانة من كفاح الأجيال .

هذا الشعب العظيم مضى بعد ذلك فى تعميق نضاله وفى توسيع مضمونه .

لقد كان هذا الشعب العظيم هو المعلم الأكبر الذى حمل على عاتقه فى أعقاب بدء العمل الثورى فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ عمليتين تاريخيتين لهما آثارهما الضخمة .

١ ـ ان هذا الشعب المعلم راح أولا ..

يطور المبادىء الستة ويحركها بالتجربة والممارسة وبالتفاعل الحى مع التاريخ القومى تأثرا به وتأثيرا فيه نحو برنامج تفصيلى يفتح طريق الثورة الى أهدافها اللا متناهية .

٢ ـ ثم ان هذا الشعب المعلم راح ثانياً ..

يلقن طلائعه الثورية أسرار آماله الكبرى ويربطها دائماً بهذه الآمال ويوسع دائرتها بأن يمنحها مع كل يوم عناصر جديدة قادرة على المشاركة فى صنع مستقبله .

ان هذا الشعب العظيم لم يكتف بأن يقوم بدور المعلم لطلائعه الثورية وانما هو فوق ذلك اقام من وعيه حفاظا عليها يحميها من شرور الغير ومن شرور النفس كذلك ان الشعب لم يكتف بأن يهزم كل محاولة من أعدائه للنيل من طلائعه الثورية . وانما قاوم كل الانحرافات التى قد تأتى من النسيان أو الغرور وظل دائما يرشد طلائعه الثورية الى طريق واجبها .

ان ارادة الثورة لدى الشعب العربى المصرى والصدق الذى سلحت نفسها به حققت مقاييس جديدة للعمل الوطنى .

لقد اكدت هذه الارادة وصدقها أنه لا يمكن أن تقوم عوائق أو قيود على امكانية التغيير الا احتياجات الجماهير ومطالبها العادلة .

ان المنطق التقليدى فى مثل الظروف التى واجهها نضال الشعب المصرى كان يغرى بطريق المساومات والحلول الوسط والتفكير الاصلاحى الصادر عن العطاء والتبرع . لقد كان ذلك بالمنطق التقليدى هو الممكن الوحيد فى مواجهة السيطرة الخارجية المعتدية والسيطرة الداخلية المستغلة وفى غيبة تنظيم سياسى مستعد وبدون نظرية كاملة للعمل .

لكن ارادة الثورة فى الشعب المصرى وصدقها تحدت هذا المنطق التقليدى وجابهته بتفجير طاقات مليئة بامكانيات العمل المبدع الرائع .

ان يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كان موعد هذا التفجير الثورى وفيه استطاع الشعب المصرى أن يعيد اكتشاف نفسه وأن يفتح بصره على امكانيات هائلة كامنة فيه .

ان هذه الامكانيات الهائلة حققت تجربة جديدة فى تاريخ الثورات وأن السنوات التى مضت حتى الآن منذ يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ سوف تثبت أنها ذخيرة قيمة بالنسبة لنضال شعوب كثيرة .

ان هذه التجربة أثبتت أن الشعوب المغلوبة على أمرها قادرة على الثورة . وأكثر من ذلك أنها قادرة على الثورة الشاملة .

ان الشعب المصرى خاض خلال هذه التجربة غمار ثورات كثيرة . تشابكت معاركها وتداخلت مراحلها . ثم استطاع فى حقبة قصيرة من الزمان أن يقهر جميع أعداء ثوراته المتعددة وأن يخرج بقوة اندفاع متزايدة الى مرحلة الانطلاق نحو التقدم .

ان الشعب المصرى فى نضاله ضد الاستعمار استطاع أن يشل فاعليات طبقات من المجتمع القديم كانت قادرة على خداعه بالتظاهر باشتراكها معه فى ضرب الاستعمار . بينما هى فى الواقع متصلة فى مصالحها به .

أن حرب التحرير التى كان يمكن بالمفهوم التقليدى أن تحتاج الى وحدة جميع الطبقات فى الوطن حققت انتصارها فى الواقع حين حمت نفسها من أى ضربة خائنة فى الظهر .

أن الشعب المصرى خاض معركة التحرير ضد الاستعمار . ولم تخدعه المظاهر وحرص طول المعركة على ان يعزل عن صفوفه كل الذين ترتبط مع الاستعمار مصالحهم فى مواصلة الاستغلال ..

وفى نفس الوقت فان الشعب المصرى وهو يجابه الثورة من أجل التطوير ويحاول تجميع المدخرات وتشجيعها وتحريكها فى اتجاه التنمية لم يغب عن باله أن الرأسمالية المحلية الكبيرة استطاعت فى ظروف ثورات وطنية عديدة أن تحول نتائج الثورة الى أرباح لها .

لانها بامتلاكها للمدخرات القادرة على العمل فى التنمية تستطيع أن تحتل لنفسها مواقع الاحتكار التى تحصل منها على كل فوائد هذه التنميـــه .

ان الشعب المصرى فى ثوريته الاصيلة ضرب جميع الاحتكارات المحلية فى نفس الوقت الذى كانت هذه الاحتكارات تتصـــور ان حاجته اليها بسبب ضرورات التطوير ماسة وشديدة .

ان هذه الثورة الاصيلة هى التى مكنت الشعب المصرى وهـو يتجه بكل جهوده الى الانتاج أن يتأكد أولا من سيطرته الكاملة على كل أدوات الانتاج .

وفى نفس الوقت أيضا فان الشعب المصرى ابان نضـاله ضـد الاستعمار . كذلك أبان نضاله ضد محاولات الرأسمالية أن تستغل الاستقلال الوطنى لخدمة مصالحها تحت ضغط احتياجات التنمية. فى نفس هذا الوقت فان الشعب المصرى رفض ديكتاتورية أى طبقة من الطبقات . وصمم على أن يكون تذويب الفوارق بين الطبقات هو طريقه الى الديموقراطية الكاملة لجميع قوى الشعب العاملة . وفى نفس الوقت أيضا فان الشعب المصرى تحت ظروف هذه المعارك الثورية المتشابكة المتداخلة كان مصرا على أن يستخلص للمجتمـع الجديد الذى يتطلع اليه علاقات اجتماعية جديدة تقـوم عليها قيم أخلاقية جديدة وتعبر عنها ثقافة وطنية جديدة .

لقد عبر الشعب المصرى .. مراحل التطور بحيوية وشـــباب مجتازا المسافة الشاسعة من رواسب مجتمع اقطاعى . بدأ فيـه عصر الرأسمالية الى المرحلة التى بدأ فيها التحول الاشـتراكى . بدون اراقة دماء ..

أن هـذه الصور من الثورة الشاملة تكاد فى الواقع أن تكون سلسلة من الثورات وفى المنطق التقليدى حتى لحركات ذات طابع الثورى سبقت فى التاريخ. فان هذه الثورات كان لابد لها أن تتم فى

مراحل مستقلة يستجمع الجهد الوطنى قواه بعد كل مرحلة منها ليواجه المرحلة التالية .

لكن العمل العظيم الذى تمكن الشـــعب المصرى من انجازه بالثورة الشاملة ذات الاتجاهات المتعددة يصـــنع حتى بمقاييس الثورات العالمية تجربة ثورية جديدة . ان هذا العمل العظيم تحقق بفضل عدة ضمانات تمكن النضال الشعبى من توفيرها .

اولا ــ ارادة تغيـير ثورى ترفض أى قيـد أو حـد لحقوق الجماهير ومطالبها .

ثانيا ــ طليعة ثورية مكنتها ارادة التغيير الثورى من سـلطة الدولة لتحويلها من خدمة المصالح القائمة الى خدمة المصالح صاحبة الحق الطبيعى والشرعى وهى مصالح الجماهير .

ثالثا ــ وعى عميق بالتاريخ واثره على الانسان المعاصر من ناحية ومن ناحية أخرى لقدرة هذا الانسان بدوره على التأثير فى التاريخ .

رابعا ــ فكر مفتوح لكل التجارب الانسانية . يأخـذ منهـا ويعطيها . لا يبعدها عنه بالتعصب ولا يصد نفسه عنها بالعقد .

خامسا ــ ايمان لايتزعزع بالله وبرســـله ورسالاته القـدسية التى بعثها بالحق والهدى الى الانسان فى كل زمان ومكان ...

وان أعظم تقدير لنضال الشـعب العربى فى مصر ولتجربتـه الرائدة هو الدور الذى استطاع أن يؤثر به فى حياة أمته العربيـة وخارج حدود وطنه الصغير الى افاق وطنه الاكبر .

ان تجربة الشعب المصرى أحدثت أصـــداء بعيدة المـدى فى نضال أمته العربية .

ان ثورة الشعب المصرى حركت احتمالات الثـورة فى الارض العربية كلها . وليس من شك ان هذه الحركة كانت احدى الدوافع القوية التى مكنت من النجاح الثورى فى مصر .

ان الاصداء القوية التى احدثتها ثورة الشعب المصرى فى الافق العربى كله عادت اليه مرة أخرى على شكل قوة محركة تدفع نشاطه وتمنحه شبابا متجددا .

ان ذلك التفاعل المتبادل يؤكد فى حد ذاته وحدة شعوب الامة العربية .

واذا كانت التجربة الثورية الشاملة قد القيت مسئوليتها الاولى على الشعب العربى فى مصر . فان تجاوب بقية شعوب الامة العربية مع التجربة كان من الاسباب القوية التى مكنت الشعب المصرى ان ينتصر وليس من شك ان الشعب المصرى مطالب اليوم بأن يجعل انتصاره فى خدمة قضية الثورة الشاملة فى بقية شعوب امته العربية .

ان أصداء النصر الذى حققه الشعب العربى فى مصر لم تقتصر على افاق المنطقة العربية وانما كانت للتجربة الجديدة الرائدة أثارها البعيدة علىحركة التحرير فىأفريقيا وفى آسيا وفىامريكا اللاتينية.

ان معركة السويس التى كانت احدى الادوار البارزة فى التجربة الثورية المصرية لم تكن لحظة اكتشف فيها الشعب المصرى نفسه. أو اكتشفت فيها الامة العربية امكانياتها فقط . وأنما كانت هذه اللحظة عالمية الاثر رأت فيها كل الشعوب المغلوبة على امرها أن فى نفسها طاقات كامنة لا حدود لها . وأنها تقدر على الثورة بل أن الثورة هى طريقها الوحيد ...

الباب الثانى
فى ضرورة الثورة

لقد اثبتت التجربة وهى ما زالت تؤكد كل يوم . أن الثورة هى الطريق الوحيد الذى يستطيع النضال العربى أن يعبر عليه من الماضى الى المستقبل .

فالثورة هى الوسيلة الوحيدة التى تستطيع بها الأمة العربية أن تخلص نفسها من الأغلال التى كبلتها ومن الرواسب التى اثقلت كاهلها . فان عوامل القهر والاستغلال التى تحكمت فيها طويلا ونهبت ثرواتها لن تستسلم بالرضى . وانما لابد على القوى الوطنية أن تصرعها وأن تحقق عليها انتصارا حاسما ونهائيا .

والثورة هى الوسيلة الوحيدة لمغالبة التخلف الذى ارغمت عليه الأمة العربية كنتيجة طبيعية للقهر والاستغلال . فان وسائل العمل التقليدية لم تعد قادرة على أن تطوى مسافة التخلف الذى طال مداه بين الأمة العربية وبين غيرها من الأمم السابقة فى التقدم . ولابد والأمر كذلك من مواجهة جذرية للأمور تكفل تعبئة جميع الطاقات المعنوية والمادية للأمة فتحمل هذه المسئولية .

والثورة بعد ذلك هى الوسيلة الوحيدة لمقابلة التحدى الكبير الذى ينتظر الأمة العربية وغيرها من الأمم التى لم تستكمل نموها . ذلك التحدى الذى تسببه الاكتشافات العلمية الهائلة التى تساعد على مضاعفة الفوارق ما بين التقدم والتخلف . كانها

بما توصلت اليه من المعارف تيسر للمتقدمين أن يكونوا اكثر تقدما . وتفرض على الذين تخلفوا أن يكونوا « بالنسبة اليهم » أكثر تخلفا . برغم كل ما قد يبذلونه من جهود طيبة لتعويض ما فاتهم .

ان الطريق الثورى هو الجسر الوحيد الذى تتمكن به الأمة العربية من الانتقال بين ما كانت فيه . وبين ما تتطلع اليه ...

والثورة العربية .. أداة النضال العربى الآن وصورته المعاصرة تحتاج الى أن تسلح نفسها بقدرات ثلاث . تستطيع بواسطتها ان تصمد لمعركة المصير التى تخوض غمارها اليوم . وأن تنتزع النصر محققة اهدافها من جانب ومحطمة جميع الأعداء الذين يعترضون طريقها من جانب آخر .

وهذه القدرات الثلاث هى :

اولا - الوعى القائم على الاقتناع العلمى النابع من الفكر المستنير . والناتج من المناقشة الحرة التى تتمرد على سياط التعصب او الارهاب .

ثانيا - الحركة السريعة الطليقة التى تستجيب للظروف المتغيرة التى يجابهها النضال العربى على أن تلتزم هذه الحركة بأهداف النضال وبمثله الاخلاقية .

ثالثا - الوضوح فى رؤية الأهداف . ومتابعتها باستمرار . وتجنب الانسياق الانفعالى الى الدروب الفرعية التى تبتعد بالنضال الوطنى عن طريقه وتهدر جزءا كبيرا من طاقته .

وان الحاجة الى هذه الأسلحة الثلاثة تستمد قيمتها الحيوية من الظروف التى تعيشها التجربة الثورية العربية . وتباشر تحت تأثيراتها دورها فى توجيه التاريخ العربى ...

ان الثورة العربية مطالبة اليوم بأن تشق طريقا جديدا أمام أهداف النضال العربى .

ان عهودا طويلة من العذاب والأمل بلورت فى نهاية المطاف أهداف النضال العربى ظاهرة واضحة . صادقة فى تعبيرها عن الضمير الوطنى للأمة وهى .. الحرية .. والاشتراكية .. والوحدة

بل ان طول المعاناة من أجل هذه الأهداف كاد أن يفصل مضمونها ويرسم حدودها .

لقد أصبحت الحرية الآن تعنى حرية الوطن . وحرية المواطن

واصبحت الاشتراكية وسيلة وغاية . هى الكفاية والعدل .

الطبيعى لأمة واحدة مزقها أعداؤها ضد ارادتها وضد مصالحها .
واصبح طريق الوحدة هو الدعوة الجماهيرية لعودة الأمر والعمل السلمى من أجل تقريب يوم هذه الوحدة . ثم الاجماع على قبولها . تتويجا للدعوة والعمل معا ..

لقد كانت هذه الأهداف نداءات مستمرة للنضال العربى . ولكن الثورة العربية الآن تواجه مسئولية شق طريق جديدة أمام هذه الأهداف .

والحاجة الى طريق جديد لا تصدر عن رغبة فى التجديد لذاته ولا تصدر بدافع الكرامة الوطنية . وانما لأن الثورة العربية تواجه ظروفا جديدة ولابد لها فى مواجهة هذه الظروف الجديدة أن تجد الحلول الملائمة لها .

ومن ثم فان التجربة الثورية العربية لا تستطيع أن تنقل ما توصل اليه غيرها .

ومع أن خصائص الشعوب ومقومات الشخصية الوطنية تفرض خلافا فى منهاج كل منها لحل مشاكله الا ان الخلاف الأكبر

هو ما تفرضه الظروف المتغيرة التى تســـود العالم كله وتحكمه خصوصا هذه التغييرات البعيدة المدى التى طرأت على العـــالم بعد الحرب العالمية الثانية من سنة ١٩٣٩ الى سنة ١٩٤٥ .

ان هذه الظروف تأتى بتغييرات شاملة وعميقة على الجو الذى يجرى فيه النضال الوطنى لكل الأمم .

وليس معنى ذلك أن النضال الوطنى للشعوب وللأمم مطالب اليوم بأن يخترع مفاهيم جديدة لأهدافه الكبرى ولكن معناه أنه مطالب اليوم بأن يجد الأساليب المسايرة لاتجاه التطور العـــام والمتفقة مع طبيعة العالم المتغيرة ..

ان أبرز التغييرات التى طرأت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية يمكن تلخيصها فيما يلى ..

أولا ـ تعاظم قوة الحركات الوطنية فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية . حتى لقد استطاعت هـذه الحركات أن تقود معـارك عديدة . ومنتصرة . ضد القوى الاستعمارية ومن ثم أصبح لهذه الحركات الوطنية تأثير عالمى فعال .

ثانيا ـ ظهور المعسكر الشيوعى كقوة كبيرة يتزايد وزنها المادى والمعنوى يوما بعد يوم فى مواجهة المعسكر الرأسمالى .

ثالثا ـ التقدم العلمى الهائل الذى حقق طفرة فى وســـائل الانتاج فتحت آفاقا غير محدودة أمام محاولات التطوير .

كما أنه حقق طفرة فى أسلحة الحرب بلغت خطورتها الى حد أنها أصبحت رادعا يحول دون نشوبها بسبب ما تقدر على الحاقه من الأهوال بجميع الأطراف فى أى معركة .

هذا فضلا عن التغيير الأساسى المذهل الذى حققه هذا التقدم العلمى فى وسائل المواصلات لدرجة ان تلاشت المسافات وسقطت الحواجز التى كانت تفصل ما بين الأمم فعليا وفكريا .

رابعا ـ نتائج هذا كله فى محيط العلاقات الدولية واهمها زيادة تأثير القوى المعنوية فى العالم . كالأمم المتحدة . والدول غير المنحازة . وقوة الرأى العام العالمى .

وفى نفس الوقت أضطر الاستعمار تحت هذه الظروف الى الاتجاه نحو وسائل العمل غير المباشر . عن طريق غزو الشعوب والسيطرة عليها من الداخل . وعن طريق التكتلات الاقتصادية الاحتكارية . وعن طريق الحرب الباردة التى تدخل فى نطاقها محاولة تشكيك الأمم الصغيرة فى قدرتها على تطوير نفسها وعلى الاسهام الايجابى المتكافىء فى خدمة المجتمع الانسانى .

ان هذه التغييرات الضخمة فى العالم تأتى معها بظروف جديدة تؤثر تأثيرا لا جدال فيه .. على العمل من أجل اهداف النضال الوطنى لكل الأمم بما فى ذلك أهداف الأمة العربية .

واذا كانت أهداف النضال العربى هى الحرية والاشتراكية والوحدة فان التغييرات العالمية حملت تأثيرها الى وسائل العمل من أجلها .

بتفاعل هذه التغييرات العالمية مع ارادة الثورة الوطنية، لم يعد اسلوب المصالحة مع الاستعمار ومساومته هو طريق الحرية ، فان الشعب العربى فى مصر تمكن من أن يحمل السلاح بنجاح فى بور سعيد دفاعا عن الحرية واستطاع أن يحقق سنة ١٩٥٦ انتصارا حاسما ما زالت تتردد أصداؤه .. كما تمكن الشعب العربى فى الجزائر من مواصلة الحرب المسلحة أكثر من سبع سنوات اصرارا على الحرية ..

كذلك فان العمل الاشتراكى لم يعد حتما عليه أن يلتزم التزاما حرفيا بقوانين جرت صياغتها فى القرن التاسع عشر .
ان تقدم وسائل الانتاج .. ونمو الحركات الوطنية والعمالية .. فى مواجهة سيطرة الاستعمار والاحتكارات . وازدياد فرص السلام

فى العالم بتأثير القوى المعنوية وبتأثير ميزان الرعب الذرى فى نفس الوقت يخلق ظروفا جديدة أمام التجارب الاشتراكية تختلف تماما عن الظروف السابقة .. بل انها تستوجب هذا الاختلاف وتحتمه كضرورة .

والأمر كذلك فى تجربة الوحدة .. فان النماذج السابقة لها فى القرن التاسع عشر وأبرزها تجربة الوحدة الألمانية وتجربة الوحدة الايطالية لم تعد تقبل التكرار .. وان اشتراط الدعوة السلمية واشتراط الاجماع الشعبى ليس مجرد تمسك بأسلوب مثالى فى العمل الوطنى .. وانما هو فوق ذلك .. ومعه .. ضرورة لازمة للحفاظ على الوحدة الوطنية للشعب العربى فى ظروف العمل من أجل الوحدة القومية للأمة العربية كلها وضد أعدائها الذين ما زالت قواعدهم على الأرض العربية ذاتها سواء أكانت هذه القواعد فى قصور الرجعية المتعاونة مع الاستعمار لضمان مصالحها .. أو كانت فى مستعمرات الحركة العنصرية الصهيونية التى يستخدمها الاستعمار مراكز للتهديد العسكرى ..

والثورة العربية وهى تواجه هذا العالم لابد لها أن تواجه بفكر جديد لا يحبس نفسه فى نظريات مغلقة يقيد بها طاقته .. وان كان فى نفس الوقت لاينعزل عن التجارب الغنية التى حصلت عليها الشعوب المناضلة بكفاحها .

ان التجارب الاجتماعية لا تعيش فى عزلة عن بعضها .. وانما التجارب الاجتماعية كجزء من الحضارة الانسانية ستعيش بالاتصال الخصب وبالتفاعل الخلاق .

ان مشعل الحضارة انتقل من بلد الى بلد .. لكنه فى كل بلد كان يحصل على زيت جديد يقوى به ضوءه على امتداد الزمان .

وكذلك التجارب الاجتماعية .

انها قابلة للانتقال لكنها ليست قابلة لمجرد النقل .. قابلة للدراسة المفيـــدة .. لكنها ليست قابلة لمجرد الحفظ عن طريق التـكرار .

وهذه أول مسئولية القيادات الشعبية الثورية للأمة العربيـــة ومعنى ذلك أن هذا العمل الثورى الطليعى لا بد ان تتحمل القسط الأكبر منه .. القيادات الشعبية الثورية فى الجمهورية العربيـــة المتحدة التى فرضت عليها الظروف الطبيعية والتاريخية مسئولية أن تكون الدولة النواة .. فى طلب الحرية والاشتراكية والوحدة للأمة العربية .

ان هذه القيادات الشعبية مطالبة الآن ان تتأمل تاريخها .. وأن تنظر الى واقع عالمها .. ثم تقدم على صنع مستقبلها واقفة فى ثبات على أرضها

الباب الثالث

بذور النضال المصرى

منذ زمان بعيد فى الماضى .. لم تكن هناك سدود بين بلاد المنطقة التى تعيش فيها الامة العربية الآن ..

وكانت تيارات التاريخ التى تهب عليها واحدة .. كما كانت مساهمتها الايجابية فى التأثير على هذا التاريخ مشتركة .

ومصر بالذات لم تعش فى حياتها فى عزلة عن المنطقة المحيطة بها . بل كانت دائما بالوعى .. وباللاوعى فى بعض الاحيان تؤثر فيما حولها وتتأثر به .. كما يتفاعل الجزء مع الكل وتلك حقيقة ثابتة تظهرها دراسة التاريخ الفرعونى صانع الحضارة المصرية والانسانية الاولى .. كما تؤكدها بعد ذلك وقائع عصور السيطرة الرومانية والاغريقية ..

وكان الفتح الاسلامى ضوءا أبرز هذه الحقيقة وأنار معالمها وصنع لها ثوبا جديدا من الفكر والوجدان الروحى .

وفى اطار التاريخ الاسلامى .. وعلى هدى من رسالة محمد صلى الله عليه وسلم .. قام الشعب المصرى بأعظم الادوار دفاعا عن الحضارة والانسانية ...

وقبل ان ينزل ظلام الغزو العثمانى على المنطقة بأسرها كان شعب مصر قد تحمل ببسالة منقطعة النظير مسئوليات حاسمة لصالح المنطقة كلها .

كان قد تحمل المسئولية المادية والعسكرية فى صد أول موجات الاستعمار الاوربى التى جاءت متسترة وراء صليب المسيح .. وهى أبعد ما تكون عن دعوة هذا المعلم العظيم .

وكان قد تحمل المسئولية المادية والعسكرية فى رد غزوات التتار الذين اجتاحوا سهول الشرق واجتازوا جباله حاملين الخراب معهم والدمار .

ثم كان قد تحمل المسئولية الادبية فى حفظ التراث الحضارى العربى وذخائره الحافلة .. وجعل من ازهره الشريف حصنا للمقاومة ضد عوامل الضعف والتفتت التى فرضتها الخلافة العثمانية استعمارا ورجعية باسم الدين .. والدين منها براء ..

ولم تكن الحملة الفرنسية على مصر مع مطلع القرن التاسع عشر هى التى صنعت اليقظة المصرية فى ذلك الوقت ـ كما يقول بعض المؤرخين ـ فان الحملة الفرنسية حين جاءت الى مصر وجدت الازهر يموج بتيارات جديدة تتعدى جدرانه الى الحياة فى مصر كلها كما وجدت أن الشعب المصرى يرفض الاستعمار العثمانى المقنع باسم الخلافة .. والذى كان يفرض عليه دون ما مبرر حقيقى تصادما بين الايمان الدينى الاصيل فى هذا الشعب وبين ارادة الحياة التى ترفض الاستبداد ولقد وجدت هذه الحملة مقاومة عنيفة لسيطرة المماليك وتمردا مستمرا على محاولاتهم لفرض الظلم على الشعب المصرى .. وبرغم ان هذه المقاومة العنيفة والتمرد المستمر قد كلفا شعب مصر غاليا فى ثروته الوطنية وفى حيويته ـ فان الشعب المصرى كان صامدا ثابت الايمان .

على ان الحملة الفرنسية جاءت معها بزاد جديد لطاقة الشعب الثورية فى مصر ذلك الوقت .

جاءت ومعها لمحات عن العلوم الحديثة التى طورتها الحضارة الاوروبية بعد ان اخذتها من غيرها من الحضارات والحضارة الفرعونية والعربية فى مقدمتها .

كذلك جاءت معها بالأساتذة الكبار الذين قاموا بدراسة أحوال مصر وبالكشف عن اسرار تاريخها القديم .

وكان هذا الزاد يحمل فى طياته ثقة بالنفس كما كان يحمل آفاقا جديدة تشد خيال الحركة المتحفزة للشعب المصرى .

ولقد كانت هذه اليقظة الشعبية هى القوة الدافعة وراء عهد محمد على .. واذا كان هنا شبه اجماع على ان محمد على هو مؤسس الدولة الحديثة فى مصر .. فان المأساة فى هذا العهد هى ان محمد على لم يؤمن بالحركة الشعبية التى مهدت له حكم مصر الا بوصفها نقطة وثوب الى مطامعه .. ولقد ساق مصر وراءه الى مغامرات عقيمة أستهدفت مصالح الفرد متجاهلة مصالح الشعب .

أن اليابان الحديثة بدأت تقدمها فى نفس هذا الوقت الذى بدأت فيه حركة اليقظة المصرية . وبينما استطاع التقدم اليابانى أن يمضى ثابت الخطى .. فان المغامرات الفردية عرقلت اليقظة المصرية واصابتها بنكسة الحقت بها أفدح الاضرار .

أن هذه النكسة فتحت الباب للتدخل الأجنبى فى مصر على مصراعيه بينما كان الشعب قبلها قد رد بتصميم ونجاح محاولات غزو متوالية كانت اقربها فى ذلك الوقت حملة فريزر ضد رشيد

ومن سوء الحظ أن النكسة وقعت فى مرحلة هامة من مراحل تطور الاستعمار . فان الاستعمار كان قد تطور فى ذلك الوقت من مجرد احتلال المستعمرات . واستنزاف مواردها الى مرحلة الاحتكارات المالية لاستثمار رءوس الأموال المنهوبة من المستعمرات .

وكانت النكسة فى مصر بابا مفتوحا لقوى السيطرة العالمية .

وبدأت الاحتكارات المالية الدولية دورها الخطير فى مصر وركزت نشاطها فى اتجاهين واضحين . هما حفر قناة السويس وتحويل ارض مصر الى حقل كبير لزراعة القطن . لتعويض الصناعة البريطانية عن أقطان أمريكا التى قل ورودها الى بريطانيا بسبب انتهاء سيطرتها على أمريكا . ثم انقطاع وصولها تماما بسبب ظروف الحرب الاهلية الامريكية .

ولقد عاشت مصر فى هذه الفترة تجربة مروعة استنزفت فيها كل امكانيات الثروة الوطنية لصالح القوى الأجنبية . ومصلحة عدد من المغامرين الأجانب الذين تمكنوا من السيطرة على أمراء اسرة محمد على وساعدهم على ذلك فداحة النكسة التى أصيبت بها حركة اليقظة المصرية .

على ان روح هذا الشعب لم تستسلم . وانما استطاعت تحت المحن العصيبة فى هذه الفترة أن تختزن طاقات تحفزت لاطلاقها فى اللحظة المناسبة .

وكانت هذه الطاقة هى العلم الذى حصل عليه آلاف من شباب مصر الرواد ممن ارسلوا أيام الصحوة التى سبقت النكسة من حكم محمد على . الى أوربا . ليتمكنوا من العلم الحديث . فان هؤلاء استطاعوا بعد عودتهم الى الوطن ان يجلبوا معهم بذورا صالحة ما لبثت التربة الثورية الخصبة لمصر أن احتضنتها لتخرج منها بشائر نبت ثقافى جديد راح ينشر الوانا رائعة من الازهار على ضفاف النيل الخالد .

وليس صدفة ان هذه الزهور المتفتحة على ضفاف وادى النيل كانت بمثابة الومضات اللامعة التى لفتت أنظار العناصر المتطلعة الى التقدم فى المنطقة كلها نحو مصر . وجعلت منها فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر منبرا للفكر العربى كله ومسرحا

لفنونه وملتقى لكل الثوار العــرب من وراء الحــدود المصطنعة والموهومة .

ولقد احست الاحتكارات الاستعمارية الطامعة فى المنطقة بالامل الجديد يستجمع قواه ويتحفز . وكانت بريطانيا بالذات لا تحول انظارها عن مصر بحكم اهتمامها بالطريق الى الهنــد . ومن ثم القت بثقلها كله فى المعركة الثورية التى لاحت مقدماتها بين القوى الشعبية وبين أسرة محمد على الدخيلة المغامرة . .

وكانت ثورة عرابى هى قمة رد الفعل الثورى ضد النكسة .

وكان الاحتلال البريطانى العسكرى لمصر سنة ١٨٨٢ ضمانا لمصــالح الاحتكارات المــالية الأجنبية وتأييدا لسلطة الخديو ضد الشعب . هو التعبير عن ارادة الاستعمار فى استمرار بقاء النكسة ومواصلة القهر والاستغلال ضد شعب مصر .

ان قوة الاحتلال البريطانى العسكرية ومؤامرات المصــــالح الاحتكارية الاستعمارية والاقطاع الذى اقامته أسرة محمد على باحتكارها للأرض أو اقتسام جزء منها بين أصدقائها أو أصدقاء المستغلين الاجانب . ذلك كله لم يســـــتطع ان يطفىء شعلة الثورة على الأرض المصرية .

ان وادي النيل . لم تنقطع فيه أصوات النداءات الثورية فى مواجهة هذا الارهاب المتحكم الذى تسنده قوى الاحتلال الأجنبى والمصالح الدولية الاستعمارية .

ان أصداء المدافع التى ضربت الاسكندرية واصداء القتــال الباسل الذى طعن من الخلف فى التل الكبير لم تكد تخفت حتى انطلقت أصوات جديدة تعبر عن ارادة الحياة التى لا تموت لهذا الشعب الباسل . وعن حركة اليقظة التى لم تقهرها المصــائب والمصاعب .

لقد سكت أحمد عرابى . لكن صوت مصطفى كامل بدأ يجلجل فى آفاق مصر .

ومن عجب أن هذه الفترة التى ظن فيها الاستعمار والمتعاونون معه انها فترة الخمود . كانت من أخصب الفترات فى تاريخ مصر بحثا فى أعماق النفس وتجميعا لطاقات الانطلاق من جديد .

لقد ارتفع صوت محمد عبده فى هذه الفترة ينادى بالاصلاح الدينى . وارتفع صوت لطفى السيد ينادى بان تكون مصر للمصريين .

وارتفع صوت قاسم امين ينادى بتحرير المرأة .

وكانت تلك كلها مقدمة موجة ثورية جديدة ما لبثت أن تفجرت سنة ١٩١٩ بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وبعد خيبة الأمل فى الوعود البراقة التى قطعها الحلفاء على أنفسهم خلال الحرب وفى مقدمتها وعود ويلسون التى مالبث هو نفسه أن تنكر لها واعترف بالحماية البريطانية على مصر .

وركب سعد زغلول قمة الموجة الثورية الجديدة يقود النضال الشعبى العنيد الذى وجهت اليه الضربات المتلاحقة أكثر من مائة عام متواصلة دون أن يستسلم أو ينهزم ..

ان ثورة الشعب المصرى سنة ١٩١٩ تستحق الدراسة فان الاسباب التى أدت الى فشلها هى نفس الاسباب التي حركت حوافز الثورة سنة ١٩٥٢ .

اذن هناك ثلاثة أسباب واضحة ادت الى فشل هذه الثورة .. ولابد من تقييمها فى هذه المرحلة تقييما امينا ومنصفا .

أولا ــ ان القيادات الثورية اغفلت اغفالا يكاد أن يكون تاما مطالب التغيير الاجتماعى على أن تبرير ذلك واضح فى طبيعة المرحلة التاريخية التى جعلت من طبقة ملاك الأراضى أساسا للأحزاب السياسية التى تصدت لقيادة الثورة .

ومع ان اندفاع الشعب الى الثورة كان واضحا فى مفهومه الاجتماعى الا ان قيادات الثورة لم تتنبه لذلك بوعى حتى لقد ساد تحليل خاطىء فى هذا الظرف ردده بعض المؤرخين مؤداه ان الشعب المصرى ينفرد عن بقية شعوب العالم بانه لا يثور . الا فى حالة الرخاء ولقد استدلوا على ذلك بان الثورة وقعت فى ظروف الرخاء الذى صاحب ارتفاع اسعار القطن فى أعقاب انتهاء الحرب العالمية الاولى وذلك استدلال سطحى فان هذا الرخاء كان محصورا فى طبقة ملاك الاراضى وطبقة التجار والمصدرين الاجانب الذين استفادوا من ارتفاع الاسعار . وبذلك زاد التناقض بينهم وبين الكادحين من الفلاحين الذين كانوا يروون حقول القطن بعرقهم ودمائهم دون أن تتغير احوالهم بارتفاع اسعاره . وكان هذا الحرمان فى القاعدة بتناقضه مع الرخاء فى القمة من اسباب الاحتكاك الذى أشعل شرارة الثورة .

ان المحرومين كانوا هم وقود الثورة وضحاياها . لكن القيادات التى تصدت فى مقدمة الموجة الثورية سنة ١٩١٩ باغفالها للجوانب الاجتماعية من محركات الانفجار الثورى لم تستطع ان تتبين بوضوح ان الثورة لا تحقق غاياتها بالنسبة للشعب الا اذا مدت اندفاعها الى ما بعد المواجهة السياسية الظاهرة من طلب الاستقلال ووصلت الى اعماق المشكلة الاقتصادية والاجتماعية .

ولقد كانت الدعوة الى تمصير بعض اوجه النشاط المالى هى قصارى الجهد فى ذلك الوقت . فى حين ان الدعوة الى اعادة توزيع الثروة الوطنية اصلا واساسا كانت هى المطلب الحيوى الذى يتحتم البدء فيه من غير تأخير او ابطاء .

ثانيا ـ ان القيادات الثورية فى ذلك الوقت لم تستطع أن تمد بصرها عبر سيناء وعجزت عن تحديد الشخصية المصرية . ولم تستطع ان تستشف من خلال التاريخ انه ليس هناك صدام على الاطلاق بين الوطنية المصرية وبين القومية العربية .

لقد فشلت هذه القيادات فى ان تتعلم من التاريخ . وفشلت ايضا فى ان تتعلم من عدوها الذى تحاربه . والذى كان يعامل الامة العربية كلها على اختلاف شعوبها طبقا لمخطط واحد .

ومن هنا فان قيادات الثورة لم تتنبه الى خطورة وعد بلفور الذى انشأ اسرائيل لتكون فاصلا يمزق امتداد الارض العربية وقاعدة لتهديدها .

وبهذا الفشل فان النضال العربى فى ساعة من اخطر ساعات الازمة حرم من الطاقة الثورية المصرية . وتمكنت القوى الاستعمارية من ان تتعامل مع امة عربية ممزقة الاوصال مفتتة الجهد .

واختصت ادارة الهند البريطانية بالتعامل مع شبه الجزيرة العربية ومع العراق .

وانفردت فرنسا بسوريا ولبنان .

بل وصل الهوان بالامة العربية فى ذلك الوقت الى حد ان جواسيس الاستعمار تصدروا قيادة حركات ثورية عربية . وكانت بأمرهم ومشورتهم تقام العروش للذين خانوا النضال العربى وانحرفوا عن اهدافه . . . . .

كل هذا والثورة الوطنية فى مصر تتصور ان هذه الاحداث لا تعنيها . وانها لا ترتبط مصيريا بكل هذه التطورات الخطيرة .

ثالثا ــ ان القيادات الثورية لم تستطع ان تلائم بين أساليب نضالها وبين الاساليب التى واجه الاستعمار بها ثورات الشعوب فى ذلك الوقت . ان الاستعمار اكتشف ان القوة العسكرية تزيد ثورات الشعوب اشتعالا . ومن ثم انتقل من السيف الى الخديعة . وقدم تنازلات شكلية لم تلبث القيادات الثورية ان خلطت بينهما

وبين الجوهر الحقيقى . وكان منطق الاوضاع الطبقية يزين لها هذا الخلط .

ان الاستعمار فى هذه الفترة اعطى من الاستقلال اسمه وسلب مضمونه . ومنح من الحرية شعارها واغتصب حقيقتها .

وهكذا انتهت الثورة باعلان استقلال لا مضمون له . وبحرية جريحة تحت حراب الاحتلال .

وزادت المضاعفات خطورة بسبب الحكم الذاتى الذى منحه الاستعمار والذى اوقع الوطن باسم الدستور فى محنة الخلاف على الغنائم دون نصر .

وكانت النتيجة ان اصبح الصراع الحزبى فى مصر ملهاة تشغل الناس وتحرق الطاقة الثورية فى هباء لا نتيجة له .

وكانت معاهدة سنة ١٩٣٦ التى عقدت بين مصر وبريطانيا ، والتى اشتركت فى توقيعها جبهة وطنية تضم كل الاحزاب السياسية العاملة فى ذلك الوقت بمثابة صك الاستسلام للخديعة الكبرى التى وقعت فيها ثورة ١٩١٩ . فقد كانت مقدمتها تنص على استقلال مصر . بينما صلبها فى كل عبارة من عباراته يسلب هذا الاستقلال كل قيمة له وكل معنى .

الباب الرابع

درس النكسة

لقد كانت فترة الخطر الحقيقي على نضال الشعب المصرى الطويل هى هذه الفترة الحافلة بالخديعة ما بين انتكاسة سنة ١٩١٩ الى حين تنبهت القوى الشعبية للخطر التى يتهددها من منطق المساومة والاستسلام . ومن ثم بدأ التأهب النفسي لثورة يوليو ١٩٥٢ .

ان هذه الفترة كانت قادرة . لولا صلابة الشعب ومعدنه الاصيل . ان تحمل البلاد الى حالة من اليأس تخنق كل حوافز الرغبة فى التغيير أو تلحق بها الشلل الذى يمنعها من الحركة .

ان هذه الفترة التى يمكن ان ننظر اليها الآن باعتبارها فترة الازمة الكبرى كانت حافلة بالواجهات المضللة التى تخفى وراءها الاطلال المتهاوية من بقايا ثورة سنة ١٩١٩ .

لقد كانت القيادات الباقية من ذكريات الثورة ما زالت واقفة فى المقدمة ولكن هذه القيادات فقدت كل طاقاتها الثورية . واسلمت كل الشعارات التى رفعها الشعب سنة ١٩١٩ الى كبار ملاك الارض الذين كانوا دعامة التنظيمات الحزبية القائمة . واشركوا فيها بعض الانتهازيين الذين اجتذبتهم عملية تقسيم الغنائم بعد انتكاسة الثورة .

ولقد ظهرت فى هذا الجو فئات طفيلية .

لقداستطاع هذا الانحراف ان يجذب الى الجو الحزبى الفاسد جماعات من المثقفين . كان فى قدرتهم أن يكونوا حراسا على أمانى الثورة الحقيقية لكن الاغراء كان أقوى من مقاومتهم .

كذلك استطاع هذا الانحراف انيمهد لفئة من الراسماليين.. ورثوا فى حقيقة الامر نفس دور المغامرين الاجانب فى القرن التاسع عشر .. بكل سطحيتهالتى لا تهتمبتطوير الوطن ذاته قدر اهتمامها باستغلال أكبر جزء من ثروته ونزحها فى اقل وقت ممكن

ثم انتهى المطاف بهذه الأحزاب جميعا الى الحد الذى دفعها للارتماء فى أحضان القصر تارة وفى احضان الاستعمار تارةاخرى.. وفى الواقع كان القصر والاستعمار بحكم مصالحهما فى صف واحد وان بدت الخلافات السطحية بينهما فى بعض الظروف .. لكن الحقيقة الكبرى ان كليهما كان يقف فى الصف المعادى لمصالح الشعب .. والمضاد لاتجاه التقدم .

ان سلطة الشعب كانت خطرا على أوضاعهما الدخيلة .

واتجاه التقدم كان محققا أن يجرفهما معا الى نفس المصير .

وفى ذلك الوقت أيضا كانت هناك واجهة ديموقراطية مضللة.. استعانت بها الفلول المنهزمة من ثورة سنة ١٩١٩ لتخدع بها الشعب عن حقيقة مطالبه .

ان الديموقراطية بالطريقة التى جرت بها ممارستها فى مصر تلك الفترة كانت ملهاة مهينة .

أن الشعب لم يعد صاحب السلطة .. وانما أصبح الشعب اداة فى يد السلطة أو بمعنى أصبح ضحية لها .

ولم تعد اصوات الجماهير هى التى تقرر خط السير الوطنى .. وانما أصبحت اصوات الجماهير تساق وفقا لارادة السلطات

الحاكمة وأصدقائها . ولقد كان ذلك نتيجة طبيعية لاغفال الجانب الاجتماعى من أسباب ثورة الشعب سنة ١٩١٩ .

ان الذى يحتكر رزق الفلاحين والعمال ويسيطر عليه .. يقدر بالتبعية أن يحتكر أصواتهم وأن يسيطر عليهم ويملى ارادته .

ان حرية رغيف الخبز ضمان لابد منه لحرية تذكرة الانتخابات

ان هذه الأزمة العنيفة فتحت أمام سلطات الأسرة المالكة أبوابا جاهد النضال الشعبى طويلا لكى يسدها .

لكن انتكاسة الثورة شجعت الأسرة المالكة على تجاوز كل الحدود .. وفى جو الأزمة لم يعد الدستور الذى رضيت به القيادات الثورية منحة من الدخيل الا مجرد قصاصة ورق .. بهتت عليها الحقوق الشكلية التى كانت قد ألقيت للشعب لينشغل بها ويتلهى ..

ولقد استسلمت القيادات التى تصدت للنضال الشعبى أمام سلطة القصر المتزايدة بسبب ضعفها المتزايد .. وركعت جميعها تلتمس الرضى الذى يصل بها الى مقاعد الحكم .. وتخلت بذلك عن الشعب واهدرت كل قيمة له ناسية بذلك أنها تتخلى طواعية عن مصدر قوتها الوحيد ومنبعها الأصلى .

وانتهى الأمر الى حد انهم هانوا على الشيطان الذين باعوه أرواحهم فوصل بهم الهوان الى حد أن تغيير الوزارات أصبح له ثمن معلوم يدفع للقصر ولوسطائه .

ان القيادات الوطنية حين تخلع جذورها من التربة الشعبية تحكم على نفسها بالذبول .. وبالموت ..

ولسوف يبقى الوطن زمانا طويلا يشعر فى حلقه بمرارة الذل الذى أحسه فى هذه الفترة المتأزمة من جراء استهانة الاستعمار بنضاله استهانة فاقت كل حدود للاحتمال البشرى ..

ان الثورة على الاستعمار حق طبيعى لكل الشعوب المستعمرة .. لكن الكراهية المرة التى يشعر بها شعبنا تجاه المستعمرين والتى ما زال يشعر بها حتى الآن برغم بعد أسبابها تستمد مبرراتها من هذه الفترة . ان الاستعمار فى هذه الفترة لم يكتف بارهاب شعوب الأمة العربية كلها .. وانما استهان بنضالها وبحقها فى الحياة .

ان الاستعمار تنكر لكل عهوده التى قطعها على نفسه خلال الحرب العالمية الأولى ..

وكانت الأمة العربية تتصور أنها قريبة من يوم الاستقلال ويوم الوحدة .. ان الأمل فى الاستقلال تلقى ضربات قاسية .. فان البلاد العربية قسمت بين الدول الاستعمارية وفق مطامعها بل وفق نزواتها .. واخترع ساسة الاستعمار كلمات مفيدة لتغطية الجريمة التى أقدموا عليها ككلمات الانتداب والوصاية .

ان قطعة من الأرض العربية فى فلسطين قد أعطيت من غير سند من الطبيعة أو التاريخ لحركة عنصرية عدوانية .. أرادها المستعمر لتكون سوطا فى يده يلهب به ظهر النضال العربى اذا استطاع يوما أن يتخلص من المهانة وأن يخرج من الأزمة الطاحنة . كما أرادها المستعمر فاصلا يعوق امتداد الارض العربية ويحجز المشرق عن المغرب .

ثم أرادها عملية امتصاص مستمرة للجهد الذاتى للأمة العربية تشغلها عن حركة البناء الايجابى .

ان ذلك كله تم بطريقة تحمل طابعا استفزازيا لا تقيم وزنا لوجود الأمة العربية أو لكرامتها .

ان سخرية القدر من الأمة العربية وصلت الى حد أن جيوشها التى دخلت فلسطين لتحافظ على الحق العربى فيها كانت

تحت القيادة العليا لأحد العملاء الذين اشتراهم الاستعمار بالثمن البخس . . بل ان العمليات العسكرية تحت هـذه القيادة العليا كانت فى يد ضابط انجليزى يتلقى أوامر من نفس الساسة اليهود ليعطوا للحـركة الصهيونية وعد بلفـور الذى قامت على أساسه الدولة .

ففى فلســطين اعطوا للحركة الصهيونية وعد بلفـور الذى قامت على أساسه الدولة اليهودية فى فلسطين .

ان سنوات طويلة سوف تمضي قبل أن تنسى الأمة العربية مرارة التجربة التى عاشتها فى هذه الفترة محصورة بين الارهاب والاهانة .

أن الأمة العربية خرجت من هذه التجربة باصرار عميـــق عـلى كراهية الاستعمار وعلى هزيمته . . انها خرجت بدرس عظيم الفائدة عن حقيقته . . ان الاستعمار ليس مجرد نهش لموارد الشعوب . . وانما هو عدوان على كرامتها وعلى كبريائها . .

ان الشعب المصرى بدأ يتأهب لاستئناف دوره التـاريخى حتى قبل أن تنتهى الحرب العالمية الثانية وقبل ان تنزاح الأشباح الكئيبة لدبابات الاحتلال عن مدنه الكبرى . .

ولقد عبر الشعب المصرى عن نفسـه . . برفضــــه العنيــــد أن يشترك فى الحرب التى لم تكن فى نظره الا صراعا على المستعمرات والأسواق . . بين العنصرية النـازية وبين الاســـتعمار البريطـانى الفرنسى الذى سيجر على البشرية كلها ويلات لا حدود لها من القتل بالجملة والدمار الشامل .

لقد رفض الشعب المصرى كل الشعارات التى رفعها المتحاربون اعلاما فوق رءوسهم ليخدعوا بها الشعب .

وسحب الشعب المصرى كله البقايا الباقية من تأييــــده للذين

تعاونوا مع سلطة الاحتلال طمعا فى مكاسب السوق الســـوداء التى فرضتها الحرب وظلالها القاتمة .

وعمت الشـــباب المصرى موجة من السخط والغضب على كل الذين مدوا أيديهم للاحتلال وقبلوا وجوده ولقد ترددت فى مصر فى ذلك الوقت اصداء طلقات الرصاص وتجاوبت اصداء انفجارات القنابل وكثرت التنظيمات السرية بمختلف اتجاهاتها وأساليبها .

لم تكن تلك هى الثورة وانما كان ذلك هو التمهيد لها .

كانت تلك هى مرحلة الشعب التى تمهد لاحتمالات الثورة .

ان الغضب مرحلة سلبية .

ان الثورة عمل ايجابى يستهدف اقامة أوضاع جديدة .

ان غضب الشعب المصرى الممهد للتغيير بدأ يجـــاوز النطـاق الفردى الى النطاق الجماهيرى .

ان ثورات الفـــلاحين ضد استبداد الاقطاع وصلت الى حـد الأشتباك المسلح بين الذين ثاروا على عبودية الأرض وبين ســادة الأرض المتحكمين فيها . وفى اقدار الذين ارتبطت حياتهم بها منـذ أقدم العصور .. وان كانوا منذ اقدم العصور قد حرموا منها .

وحريق القـاهرة .. مهما يكن وراءه من تدبير المدبرين كان يمكن اطفاؤه لكن ثورة السخط الشعبى زادته اشتعالا ..

ان الفئة المتحكمة فى العاصمة لم تكن تشعر باحتياجات الشعب وكانت غارقة فى حياتها المترفة لا تشعر بعذاب الجموع أو آلامها .

ان شرارة الغضب اشعلت من الحرائق فى القاهرة اكثر مما اشعلت يد التدبير الخفية التى بدات عملية الحريق .

ان الجماهير فى القرية وفى المدينة كانت قد عبرت بما فيه الكفاية

عن ارادتها الحقيقية مع مطلع السنة الحاسمة فى تاريخ مصر سنة ١٩٥٢ ..

ان أعظم ما فى ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ان القوات التى خرجت من الجيش لتنفيذها .. لم تكن هى صانعة الثورة .. وانما كانت أداة شعبية لها .

لقد كانت المهمة الكبرى للطلائع الثورية التى تحركت فى الجيش تلك الليلة الخالدة . هى انها استولت على الامور فيه .. واختارت لها المكان الذى لامكان له غيره .. وهو جانب النضال الشعبى ..
انها قامت بعملية تصحيح اوضاع بالغة الأهمية والخطر فى تلك الظروف متحدية بذلك ارادة كل القوى الحاكمة التى أرادت عزل الجيش عن النضال الشعبى .

ان الثورة تفجرت تلك الليلة العظيمة من انضمام الجيش الى مكانه الطبيعى تحت قيادة الشعب وفى خدمة امانيه .

ان الجيش فى تلك الليلة أعلن ولاءه للنضال الشعبى .. ومن ثم فتح الطريق أمام ارادة التغيير ..

ان انضمام الجيش الى النضال الشعبى صنع اثرين هائلين فى نفس الليلة ولقد سلب قوى الاستغلال الداخلى أداتها التى كانت تهدد بها ثورة الشعب كذلك فانه سلح النضال الشعبى فى مواجهة قوى السيطرة الأجنبية المحتلة بدرع من الصلب قادر أن يصد عنه ضربات الخيانة والغدر .

ان الثورة لم تحدث ليلة ٢٣ يوليو ولكن الطريق اليها قد فتح على مصراعيه تلك الليلة العظيمة .

ولقد أثبت الوعى الثورى فى مصر قدرته على تحمل المسئولية الكبرى التى ألقتها تطورات الظروف عليه .

ان الوعى الثورى استمد من حسه الوطنى الصافى قدرته على

الرؤيا الواضحة البعيدة المدى وبذلك امن اجتياز العقبات التى كان يمكن أن تعترض على طريق التغيير الثورى فى مثل ظروف التجربة التى عاشتها مصر تلك الأيام ، .

لقد كان يمكن أن يتحول الحدث الكبير الذى جرى ليلة ٢٣ يوليو الى مجرد تغيير للوزارة القائمة أو لنظام الحكم ..

وكان يمكن أن يتحول من ناحية أخرى الى ديكتاتورية تضيف الى التجارب الفاشلة تجربة أخرى فاشلة ..

لكن أصالة الوعى الثورى وقوته سيطرت على اتجاهات الأمور ومنحت جميع العناصر الوطنية ادراكا لدورها فى توجيه النضال الوطنى ..

ان أصالة هذا الوعى وقوته هى التى فرضت أن يكون الحدث الكبير ليلة ٢٣ يوليو خطوة على طريق تغيير جذرى شامل يعيد الأمانى الوطنية الى مجراها الثورى السليم الذى ضاع منها بسبب انتكاسة ثورة ١٩١٩ .

كما ان أصالة هذا الوعى وقوته هى التى رفضت تماما كل احتمالات قيام ديكتاتورية عسكرية ووضعت القوى الشعبية وفى طليعتها قوى الفلاحين والعمال موضع القيادة الفعلية .

كذلك ففى هذه الفترة الدقيقة تمرد الوعى الثورى الأصيل على منطق دعاة الاصلاح واختار طريق الثورة الشاملة .

ان احتياجات الوطن لم تكن تكتفى بترميم البناء القديم المتداعى وصلبه بقوائم تسنده وتعيد طلاءه ..

وانما كانت احتياجات الوطن تتطلب بناء جديدا ثابت الأساس .. صلبا شامخا .

ان سقوط النظام الذى كان سائدا قبل الثورة . هذا السقوط الكامل السريع .. كان يقطع بعدم جدوى محاولات الترميم .

لكن سقوط النظام القديم لم يكن هدف التطلع الثورى ..

ان التطلع الثورى بكل آماله ومثله العليا يهتم بالبناء الجديد اكثر من اهتمامه بالانقاض التى تداعت .

ان الباب الذى انفتح على مصراعيه ليلة ٢٣ يوليو ظل مفتوحا لفترة طويلة قبل أن يدخل منه التغيير الحتمى الذى طال انتظاره

لقد كانت هناك أنقاض النظام القديم وحطامه تسد الطريق .

كما كانت هناك رواسب متعفنة من مطامعه البالية المهزومة .

وفى الوقت نفسه فان القيادات السياسية التى كانت تتصدر الحياة العامة سقطت كلها تحت انقاض النظام القديم الذى شاركت فيه جميعها بانحرافاتها عن الاهداف الاصلية التى كان يجب التزامها فى ثورة ١٩١٩ . لقد كانت جميعها شريكة فى سياسة : ساوم واستسلم التى صاحبت فترة الازمة وطبعتها بهذا الطابع المهين .

وكانت الاوضاع الطبقية قد ابعدت عناصر كثيرة صالحة للقيادة الفكرية عن صفوف القوى الشعبية المتطلعة للثورة والمطالبة بها .

وفى نفس الوقت فان الطلائع الثورية التى صنعت احداث ليلة ٢٣ يوليو لم تكن قد اعدت نفسها لتحمل مسئولية التغيير الثورى الذى تصدت لخدماته .

لقد فتحت الباب للثورة تحت راية المبادىء الستة المشهورة .

ولكن هذه المبادىء كانت اعلاما للثورة ليست اسلوب عمل ثورى ومنهاج تغيير جذرى .

ولقد كان الامر من الصعوبة بمكان خصوصا فى جو التغيير العالمى البعيد المدى العظيم الاثر .

لكن الشعب المتعلم صانع الحضارة .. راح يلقن طلائعه اسرار آماله الكبرى ومضى يحرك المبادىء الستة بالتجربة والخطى نحو وضوح فكرى يصنع التصميم الهندسى لبناء المجتمع الجديد الذى يريده . وراح الشعب الكادح يكدس مواد البناء ويكتل جميع القوى الثورية القادرة على الاسهام فيه من صفوف الجماهير

ان الشعب المعلم اراد لطلائعه الثورية ان تنضم الى صفوف العمل الجماهيرى . و أوكل الى جيشه الوطنى مهمة حماية عملية البناء .

ثم راح يشرف بوعى وجدارة على التحول الرائد الخلاق نحو الاشتراكية الديمقراطية التعاونية .

الباب الخامس

الديمقراطية السليمة

ان الثورة بالطبيعة عمل شعبى وتقدمى ..

انها حركة شعب باسره يستجمع قواه ليقوم باقتحام عنيد لكل العوائق والموانع التى تعترض طريق حياته كما يتصورها وكما يريدها ..

كما انها قفزة عبر مسافة التخلف الاقتصادى والاجتماعى تعويضا لما فات ووصولا الى الامال الكبرى التى تبدو خلال المثل الاعلى لما يريده للأجيال القادمة .

من هنا فان العمل الثورى الصادق لا يمكن ان يكمل بغير سمتين أساسيتين :

أولاها : شعبيته ..

وثانيتهما : تقدميته ..

ان الثورة ليست عمل فرد والا كانت انفعالا شخصيا ذاتيا ضد مجتمع باكمله ..

والثورة ليست عمل فئة واحدة والا كانت تصادما مع الاغلبية وانما قيمة الثورة الحقيقية بمدى شعبيتها وبمدى ماتعبر به عن الجماهير الواسعة وبمدى ما تعبئه من قوى هذه الجماهير لاعادة

صنع المستقبل وبمدى ما يمكن أن توفره لهذه الجماهير من قدرة على فرض ارادتها على الحياة .

والثورة تقدم بالطبيعة .

ان الجماهير لا تطالب بالتغيير ولا تسعى اليه وتفرضه لمجرد التغيير نفسه خلاصا من الملل وانما تطلبه وتسعى اليه وتفرضه تحقيقـا لحيـاة افضل تحاول بها أن ترتفع بواقعها الى مستوى امانيها

ان التقدم هو غاية الثورة . والتخلف المادى والاجتماعى هو المفجر الحقيقى لارادة التغيير والانتقال بكل قوة وتصميم مما كان قائما بالفعل الى ما ينبغى أن يقوم بالأمل ..

ان الديمقراطية هى الترجمة الصحيحة لروح الثورة ..

ان الديمقراطية هى توكيد السيادة للشعب .. ووضع السلطة كلها فى يده وتكريسها لتحقيق أهدافه .

كذلك فان الاشتراكية هى الترجمة الصحيحة لكون الثورة عملا تقدميا فان الاشتراكية هى اقامة مجتمع الكفاية والعدل . مجتمع العمل وتكافؤ الفرص . مجتمع الانتاج ومجتمع الخدمات

ان الديمقراطية والاشتراكية من هذا التصور تصبحان امتدادا واحدا للعمل الثورى ..

ان الديمقراطية هى الحرية السياسية . والاشتـراكية هى الحرية الاجتماعية . ولا يمكن الفصل بين الاثنتين . انهما جناحا الحرية الحقيقية وبدونهما أو بدون أى منهما لا تستطيع الحرية أن تحلق الى آفاق العدل المرتقب ..

ان عمق الوعى الثورى للشعب المصرى ووضوح الرؤيا امامه بفعل الصدق مع النفس.. قد مكنه غداة النصر العظيم فى معركة السويس من أن يحسن تقدير موقفه .

ان الشعب المصرى استطاع وسط مهرجان النصر العظيم ان يدرك انه لم يحصل على الحرية فى معركة السويس وانما هو فى معركة السويس استخلص ارادته لكى يصنع بها الحرية ثوريا .

ان المعركة المجيدة مكنته من أن يكتشف قدراته وامكانياته وبالتالى ان يوجه هذه القدرات والامكانيات ثوريا لتحقيق الحرية

ان النصر ضد الاستعمار بالنسبة لهذا الشعب العظيم لم يكن نهاية المطاف وانما كان بداية العمل الحقيقى . وكان مجرد مركز أكثر ملاءمة لمواصلة الحرب من أجل الحرية الحقيقية وضمانها طول عمره على أرضه الى الأبد ..

ان السؤال الذى طرح نفسه تلقائيا غداة النصر العظيم فى السويس هو ..

لمن هذه الارادة الحرة التى استخلصها الشعب المصرى من قلب المعركة الرهيبة ..

وكان الرد التاريخى الذى لا رد غيره هو أن هذه الارادة لا يمكن أن تكون لغير الشعب . ولا يمكن أن تعمل لغير تحقيق أهدافه .

ان الشعوب لا تستخلص ارادتها من قبضة الغاصب لكى تضعها فى متاحف التاريخ وانما تستخلص الشعوب ارادتها وتدعمها بكل طاقاتها الوطنية لتجعل منها السلطة القادرة على تحقيق مطالبها .

ان هذه المرحلة من النضال هى اخطر المراحل فى تجارب الامم .

انها النقطة التى انتكست بعدها حركات شعبية كانت تبشر بالأمل فى نتائج باهرة ولكنها نسيت نفسها بعد اول انتصار لها ضد الضغط الخارجى وتوهمت خطأ ان أهدافها الثورية تحققت ومن ثم تركت الواقع كما هو دون تغيير ناسية أن عناصر الاستغلال الداخلى متصلة عن قرب مع قوى الضغط الخارجى فان الصلة

بينهما والتعاون تفرضهما ظروف تبادل المنافع والمصـــالح على حساب الجماهير .

ان هــذه الحركات الشعبية تسلم نفسها بعد ذلك للواجهات الدستورية الخادعة وتتصور بذلك أن الحرية استوفت حقوقها .

لكن هــــذه الحركات الشعبية تكتشف دائما . وبعد فوات الأوان فى كثير من الأحيان . أنها بقصورها عن التغيير الثـورى فى معناه الاقتصادى سلبت الحرية السياسية ضمانها الحقيقى ولم تترك لنفسها منها غير مجرد واجهة هشة لاتلبث أن تتحطم وتنهار بفعل التناقض بينهما وبين الحقيقة الوطنية . كذلك ففى هـــذه المرحلة الخطيرة من النضال الوطنى تنتكس حركات شعبية أخرى حين تنهج للتغيير الداخلى نظريات لا تنبع من التجربة الوطنية .

ان التسليم بوجود قوانين طبيعية للعمل الاجتمـــاعى ليس معنــاه القبــول بالنظريات الجاهــزة والاستغناء بها عن التجربة الوطنية.

ان الحلول الحقيقية لمشاكل أى شعب لايمكن استيرادها من تجارب شعب غيره .

ولا تملك اى حــركة شــعبية فى تصــديها لمسئولية العمــل الاجتماعى أن تستغنى عن التجربة .

ان التجربة الوطنية لاتفترض مقدما بتخطئة جميع النظريات السابقة عليها او تقطع برفض الحلول التى توصل اليها غيرها فان ذلك تعصب لاتقدر ان تتحمل تبعاته خصوصا وأن ارادة التغيير الاجتمــاعى فى بداية ممارســتها لمســئولياتها تجتاز فترة أشبه بالمراهقة الفكرية تحتاج خلالها الى كل زاد فكرى .

لكنها فى حاجة الى أن تهضم كل زاد تحصل عليه وأن تمزجه بالعصارات الناتجة من خلاياها الحية .

انها تحتاج الى معرفة بما يجرى من حولها .

لكن حاجتها الكبرى هى الى ممارسة الحياة على ارضها .

وأن تجربة الصواب والخطأ هى فى حياة الامم . كشأنها فى حياة الأفراد طريق النضوج والوضوح .

ومن ثم فان الحرية السياسية اى الديمقراطية ليست هى نقل واجهات دستورية شكلية .

كذلك فان الحرية الاجتماعية اى الاشتراكية ليست التزاما بنظريات جامدة لم تخرج من صميم الممارسة والتجربة الوطنية .

ان مصر وقعت بعد الحركة الشعبية الثورية سنة ١٩١٩ فى الخديعة الكبرى للديموقراطية المزيفة .

واستسلمت القيادات الثورية بعد أول اعتراف من الاستعمار باستقلال مصر الى ديموقراطية الواجهات الدستورية التى لاتحتوى على أى مضمون اقتصادى . ان ذلك لم يكن ضربة شديدة ضد الحرية فى صورتها الاجتماعية فقط . وانما ما لبثت الضربة أن وصلت الى هذه الواجهة السياسية الخارجية ذاتها فان الاستعمار لم يقم وزنا لكلمة الاستقلال المكتوبة على الورق ولم يتورع عن تمزيقها فى اى وقت وفقا لمصالحه .

ان ذلك كان امرا طبيعيا .

ان واجهة الديموقراطية المزيفة لم تكن تمثل الا ديموقراطية الرجعية .. والرجعية ليست على استعداد لأن تقطع صلتها بالاستعمار أو توقف تعاونها معه ولذلك فلقد كان المنطق الطبيعى بصرف النظر عن الواجهات الخارجية المزيفة أن نجد الوزارات فى عهد ديموقراطية الرجعية وفى ظل ما كان يسمى بالاستقلال الوطنى لا تستطيع ان تعمل الا بوحى من ممثل الاستعمار فى مصر بل انها

فى بعض الأحيان لم توجد الا بمشورته وبأمره بل وصل الحال فى احدى المرات أنها جاءت الى الحكم بدباباته .

ان ذلك كله يمزق القناع عن الواجهة المزيفة ويفضح الخديعة الكبرى فى ديموقراطية الرجعية ويؤكد عن يقين أنه لا معنى للديموقراطية السياسية أو للحرية فى صورتها السياسية من غير الديموقراطية الاقتصادية أو الحرية فى صورتها الاجتماعية .

ان من الحقائق البديهية التى لا تقبل الجدل ان النظام السياسى فى بلد من البلدان ليس الا انعكاسا مباشرا للاوضاع الاقتصادية السائدة فيه وتعبيرا دقيقا للمصالح المتحكمة فى هذه الاوضاع الاقتصادية .

فاذا كان الاقطاع هو القوة الاقتصادية التى تسود بلدا من البلدان فمن المحقق أن الحرية السياسية فى هذا البلد لا يمكن ان تكون غير حرية الاقطاع .

انه يتحكم فى المصالح الاقتصادية ويملى الشكل السياسى للدولة ويفرضه خدمة لمصالحه ..

وكذلك الحال عندما تكون القوة الاقتصادية لراس المال المستغل .

ولكن كانت القوة الاقتصادية فى مصر قبل الثورة فى يد تحالف بين الاقطاع وبين راس المال المستغل وكان محتما ان تكون الأشكال السياسية بما فيها الاحزاب تعبيرا عن هذه القوة وواجهة ظاهرة لهذا التحالف بين الاقطاع وبين راس المال المستغل .

انه مما يلفت النظر أن بعض الأحزاب فى تلك الظروف لم يتورع عن أن يرفع من غير مواربة شعار أن الحكم يجب أن يكون لاصحاب المصالح الحقيقية . ولما كان الاقطاع وراس المال المستغل هما أصحاب المصالح الحقيقية فى البلاد وقتها فلقد كان هذا الشعار

اكثر من اعتراف ضمنى بالمهزلة التى فرضتها القوى المسيطرة على الشعب المصرى باسم الديموقراطية .

ان هذا الشعار على أى حال . مهما بلغت درجة الايلام فيه . كان اعترافا صريحا وصادقا بالحقيقة المرة .

ان سيادة الاقطاع المتحالف مع رأس المال المستغل على اقتصاديات الوطن كانت لا بد أن تمكن لهما طبيعيا وحتميا من السيطرة على العمل السياسى فيه وعلى اشكاله وعلى ضمان توجيهها لخدمة التحالف بينهما على حساب الجماهير واخضاع هذه الجماهير بالخديعة أو بالارهاب حتى تقبل أو تستسلم .

أن الديموقراطية على هذا الاساس لم تكن الا ديكتاتورية الرجعية .

ان فقدان الحرية الاجتماعية لجماهير الشعب سلب كل قيمة لشكل الحرية السياسية التى تفضلت بها عليها الرجعية المتحكمة حتى لقد صدر دستور سنة ١٩٢٣ منحة من الملك ومنة منه وتفضلا .

ان البرلمان الذى اقامه هذا الدستور لم يكن حاميا لمصالح الشعب وانما كان بالطبيعة حارسا للمصالح التى منحت هذا الدستور .

وليس من شك أن أصواتا كثيرة ارتفعت داخل البرلمان تنادى بحقوق الشعب ولكن هذه النداءات تبددت هباءا دون تأثير حقيقى .

بل ان الرجعية لم يكن يضيرها أن تفتح متنفسا للسخط الشعبى ما دامت تملك جميع صمامات التوجيه وما دامت بيدها تحت كل الظروف أغلبيتها التى تمكن لديكتاتوريتها الطبقية وتحمى امتيازاتها .

ان حق التصويت فقد قيمته حين فقد اتصاله المؤكد بالحق فى لقمة العيش .

ان حرية التصويت من غير حرية لقمة العيش وضمانها فقدت كل قيمة فيها واصبحت خديعة مضللة للشعب .

تحت هذه الظروف أصبح حق التصويت امام ثلاثة احتمالات ليس لها بديل :

١ ـ فى الريف كان التصويت اجبارا للفلاح لا يقبل المناقشة فلم يكن يملك الا ان يعطى صوته للاقطاعى صاحب الارض او وفق مشيئته أو يواجه تبعات العصيان واولها أن يطرد من الارض التى يعمل فيها بما لا يكاد أن يكفى لسد جوعه .

٢ ـ فى الريف والمدينة كان شراء الاصوات يمكن راس المال المستغل من أن يأتى بأعوانه أو بمن يضمن ولاءهم لمصالحه.

٣ ـ فى الريف والمدينة لم تتورع المصالح الحاكمة فى عديد من الظروف أن تلجأ الى التزوير المكشوف اذا ما احست بوجود تيارات متعارضة مع ارادتها . وكانت الشروط التى تجرى تحتها عمليات الانتخابات وفى مقدمتها اشتراط تأمين نقدى باهظ تصد جماهير الشعب العامل حتى عن مجرد الاقتراب من لعبة الانتخابات ولم تكن الا لعبة فى تلك الظروف . وفى نفس الوقت فان الجهل الذى فرض على الاغلبية العظمى من الشعب ـ تحت ضغط الفقر ـ جعل من سرية الاقتراع وهى أولى الضمانات لحريته امرا مستحيلا أو شبه مستحيل.

ان حرية التنظيم الشعبى التى تسند حرية التمثيل الشعبى فقدت هى الأخرى بتأثير هذه الظروف فاعليتها وعجزت عن التأثير ايجابيا على الاوضاع المفروضة داخل الوطن .

ان ملايين الفلاحين حتى من ملاك الأرض الصغار طحنتهم الاقطاعيات الكبيرة لسادة الأرض المتحكمين فى مصيرها ولم يتمكنوا

على الاطـلاق من تنظيم انفسهم داخل تعاونيات تمـكنهم من المحافظة على انتاجية أرضهم وبالتالى تمطيهم القدرة على الصمود وعلى اسماع صوتهم للاجهزة المحلية فضلا عن قصور الحكم فى العاصمة .

كذلك فان الملايين من العمال الزراعيين عاشـوا فى ظروف اقرب ما تكون الى السخرة تحت مستوى من الأجور يهبط كثيرا ليقرب من حد الجوع كما أن عملهم كان يجرى من غير أى ضمان للمستقبل ولم يكن فى طاقتهم الا أن يعيشوا سنى حياتهم خـلال بؤس الساعات وقسوتها الرهيبة .

كذلك فان مئـات الالوف من عمال الصناعة والتجارة لم تكن فى قدرتهم أية طاقة على تحدى ارادة الرأسمالية المتحكمة المتحالفة مع الاقطاع والمسيطرة على جهاز الدولة وعلى سـلطة التشريع وأصبح العمل سلعة من السلع فى عملية الانتاج يشتريها راس المال المستغل تحت أحسن الشروط موافقة لمصالحه ولقـد واجهت الحركة النقابية التى كان فى يدها قيادة هذه الطبقة المناضلة من العمـال صعوبات شديدة حاولت عرقلة طريقها كمـا حاولت افسادها .

ان حرية النقد ضاعت فى هذه الفترة بضياع حرية الصحافة ولم يكن الأمر هو مجرد القوانين الصارمة التى وقفت بالمرصاد لحـرية النشر وفرضت بالتشريع محظورات ترتفع على النقـد وتوسعت فى هذه المحظورات الى حد كاد أن يجعل الظلام دامسا وشاملا .

انما طبيعة التقدم الآلى فى مهنة الصحافة نفسها أحدثت أثرا لا يقل فى صوره عما أحدثته قوانين القمع والكبت .

لقد كان من أثر التقدم الآلى فى مهنة الصحافة واحتياجاتها المتزايدة الى الآلات الحديثة والى الكميات الهائلة من الورق أن

تحولت هذه المهنة العظيمة من كونها عملية رأى الى أن اصبحت عملية رأس مال معقدة .

ان الصحافة فى هذه الفترة ومع هذا التطور لم تكن قادرة على الحياة الا اذا ساندتها الأحزاب الحاكمة الممثلة لمصالح الاقطاع ورأس المال أو اذا اعتمدت اعتمادا كليا على رأس المـال المستغل الذى كان يملك الاعلان بحكم ملكيته للصناعة والتجارة .

ان سلطة الدولة والتشريع استعملت (أولا) فى اخضـاع الصحافة للمصالح الحاكمة وذلك عن طريق قوانين النشر الظالمة وعن طريق الرقابة التى وقفت سدا حائلا دون الحقيقة .

كذلك تزايد الخطـر على ما تبقى من حـرية الصـحافة (ثانيا) بتزايد احتياجات المهنة نفسها لمعدات التقـدم الآلى ولم يعد فى قدرتها الا ان تخضع لارادة رأس المال المستغل وأن تتلقى منه (وليس من جماهير الشعب) وحيها واتجاهاتها السياسية والاجتماعية .

ان حرية العلم التى كان فى مقدورها أن تفتح طاقات جديدة للامل تعرضت هى الاخرى لنفس العبث تحت حكم الديمقراطية الرجعية .

فان الرجعية الحاكمة كان لابد لها ان تطمئن الى سيطرةالمفاهيم المعبرة عن مصالحها ومن ثم انعكست آثار ذلك على نظم العلم ومناهجه واصبحت لاتسمح الا بشعارات الاستسلام والخضوع.

ان اجيالا متعاقبة من شباب مصر لقنت ان بلادها لا تصـلح للصناعة ولا تقدر عليها .

ان اجيالا متعاقبة من شباب مصر قرأت تاريخها الوطنى عـلى غير حقيقته وصور لها الابطال فى تاريخها تائهين وراء سحب مـن

الشك والغموض بينما وضعت هالات التمجيد والاكبار من حول الذين خانوا كفاحها .

ان اجيالا متعاقبة من شباب مصر انتظمت فى سلك المدارس والجامعات والهدف من التعليم كله لا يزيد عن اخراج موظفين يعملون للانظمة القائمة وتحت قوانينها ولوائحها التى لاتأبه بمصالح الشعب دون أى وعى لضرورة تغييرها من جذورها وتمزيقها اصلا واساسا .

ان تحالف الاقطاع والرجعية الحاكمة لم يكتف بذلك كله وانما باشر ضغطه على جماعات كثيرة من المثقفين كان فى استطاعتها أن تكون ضمن الطلائع الثائرة فكسر مقاومتها وفرض عليها اما ان تستسلم لاغراء ما يلقيه اليها من فتات الامتيازات الطبقية واما ان تذهب الى الانزواء والنسيان .

ان عمق الوعى الثورى واصالة ارادة الثورة للشعب المصرى قد فضحت التزييف المروع فى ديمقراطية الرجعية التى حكمت باسم التحالف بين الاقطاع وبين راس المال المستغل .

ان عمق الوعى واصالة ارادة الثورة وضعا بنجاح شعار الديمقراطية السليمة ضمن المبادىء الستة ورسما من الواقع وبالتجربة وتطلعا الى الامل معالم ديمقراطية الشعب ..ديمقراطية الشعب العامل كله .

اولا ـ ان الديمقراطية السياسية لا يمكن ان تنفصل عن الديمقراطية الاجتماعية . ان المواطن لا تكون له حرية التصويت فى الانتخابات الا اذا توفرت له ضمانات ثلاثة :

.. أن يتحرر من الاستغلال فى جميع صوره .

ان تكون له الفرصة المتكافئة فى نصيب عادل من الثروة الوطنية .

.. أن يتخلص من كل قلق يبدد أمن المستقبل فى حياته .
بهذه الضمانات الثلاثة يملك المواطن حريته السياسية ويقدر ان يشارك بصوته فى تشكيل سلطة الدولة التى يرتضى حكمها .

ثانيا ـ ان الديمقراطية السياسية لا يمكن ان تتحقق فى ظل سيطرة طبقة من الطبقات .. ان الديمقراطية حتى بمعناها الحرفى هى سلطة الشعب سلطة مجموع الشعب وسيادته .

والصراع الحتمى والطبيعى بين الطبقات لا يمكن تجاهله او انكاره وانما ينبغى ان يكون حله سلميا فى اطار الوحدة الوطنية وعن طريق تذويب الفوارق بين الطبقات .

ولقد أثبتت التجربة التى صاحبت بدء العمل الثورى المنظم انه من المحتم أن تأخذ الثورة على عاتقها تصفية الرجعية وتجريدها من جميع أسلحتها ومنعها من أى محاولة للعودة الى السيطرة على الحكم وتسخير جهاز الدولة لخدمة مصالحها .

ان الصراع الطبقى ودمويته والاخطار الهائلة التى يمكن أن تحدث نتيجة لذلك هى فى الواقع من صنع الرجعية التى لا تريد التنازل عن احتكاراتها وعن مراكزها الممتازة التى تواصل منها استغلال الجماهير .

ان الرجعية تملك وسائل المقاومة . تملك سلطة الدولة فاذا انتزعت منها لجأت الى سلطة المال فاذا انتزع منها لجأت الى حليفها الطبيعى وهو الاستعمار .

ان الرجعية تتصادم فى مصالحها مع مصالح مجموع الشعب بحكم احتكارها لثروته ولهذا فان سلمية الصراع الطبقى لا يمكن ان تتحقق الا بتجريد الرجعية أولا وقبل كل شىء من جميع أسلحتها .

ان ازالة هذا التصادم يفتح الطريق للحلول السلمية امام صراع الطبقات .

ان ازالة التصادم لا يزيل المناقضات بين بقية طبقات الشعب وانما هو يفتح المجال لامكانية حلها سلميا أى بوسائل العمل الديمو قراطى بينما بقاء التصادم لا يمكن أن يحل بغير الحرب الأهلية وما تلحقه من اضرار بالوطن فى ظروف يشتد فيها الصراع الدولى وتعنف فيها عواصف الحرب الباردة

ان تحالف الرجعية ورأس المال المستغل يجب ان يسقط .

ولا بد أن ينفسح المجال بعد ذلك ديمو قراطيا للتفاعل الديمو قراطى بين قوى الشعب العاملة وهى الفلاحون والعمال . والجنود والمثقفون والراسمالية الوطنية .

ان تحالف هذه القوى الممثلة للشعب العامل هو البديل الشرعى لتحالف الاقطاع مع راس المال المستغل وهو القادر على احلال الديمو قراطية السلمية محل ديمو قراطية الرجعية .

ثالثا ـ ان الوحدة الوطنية التى يصنعها تحالف هذه القوى الممثلة للشعب هى التى تستطيع أن تقيم الاتحاد الاشتراكى العربى ليكون السلطة الممثلة للشعب والدافعة لامكانيات الثورة والحارسة على قيم الديمو قراطية السليمة .

ان هذه القوى الشعبية الهائلة المكونة للاتحاد الاشتراكى العربى واطلاق فعالياتها تحتم أن يتعرض الدستور الجديد للجمهورية العربية المتحدة عند بحثه لشكل التنظيم السياسى للدولة لعدة ضمانات لازمة .

١ ـ ان التنظيمات الشعبية السياسية التى تقوم بالانتخاب الحر المباشر لا بد لها أن تمثل بحق وبعدل القوى المكونة للاغلبية وهى القوى التى طال استغلالها والتى هى صاحبة مصلحة عميقة فى الثورة . كما انها بالطبيعة الوعاء الذى يختزن طاقات ثورية دافعة وعميقة بفعل معاناتها للحرمان .

ان ذلك فضلا عما فيه من حق وعدل بأعتباره تمثيلا للاغلبية ضمان اكيد لقوة الدفع الثورى . نابعة من مصادرها الطبيعية الأصيلة .

ومن هنا فان الدستور الجديد يجب أن يضمن للفلاحين والعمال نصف مقاعد التنظيمات الشعبية والسياسية على جميع مستوياتها بما فيها المجلس النيابى باعتبارهم أغلبية الشعب كما أنها الأغلبية التى طال حرمانها من حقها الأساسى فى صنع مستقبلها وتوجيهه .

٢ ـ ان سلطة المجالس الشعبية المنتخبة يجب ان تتأكد باستمرار فوق سلطة اجهزة الدولة التنفيذية فذلك هو الوضع الطبيعى الذى ينظم سيادة الشعب ثم هو الكفيل بأن يظل الشعب دائما قائد العمل الوطنى كما أنه الضمان الذى يحمى قوة الاندفاع الثورى من ان تتجمد فى تعقيدات الأجهزة الادارية أو التنفيذية بفعل الاهمال او الانحراف . كذلك فان الحكم المحلى يجب أن ينقل باستمرار وبالحاح سلطة الدولة تدريجيا الى أيدى السلطة الشعبية فانها اقدر على الاحساس بمشاكل الشعب واقدر على حسمها .

٣ ـ ان الحاجة ماسة الى خلق جهاز سياسى جديد داخل اطار الاتحاد الاشتراكى العربى يجند العناصر الصالحة للقيادة وينظم جهودها ويبلور الحوافز الثورية للجماهير ويتحسس احتياجاتها ويساعد على ايجاد الحلول الصحيحة لهذه الاحتياجات .

٤ ـ ان جماعية القيادة أمر لا بد من ضمانه فى مرحلة الانطلاق الثورى .. ان جماعية القيادة ليست عاصما من جموح الفرد فحسب وانما هى تأكيد للديمقراطية على أعلى المستويات كما أنها فى الوقت ذاته ضمان للاستمرار الدائم المتجدد .

رابعا ـ ان التنظيمات الشعبية وخصوصا التنظيمات التعاونية والنقابية تستطيع أن تقوم بدور مؤثر وفعال فى التمكين للديموقراطية السليمة . ان هذه التنظيمات لابد ان تكون قوى

متقدمة فى ميادين العمل الوطنى الديمقراطى وأن نمو الحركة التعاونية والنقابية معين لا ينضب للقيادات الواعية التى تلمس بأصابعها مباشرة اعصاب الجماهير وتشعر بقوة نبضها .

ولقد سقط الضغط الذى كان يخنق حرية هذه المنظمات ويشل حركتها .

ان تعاونيات الفلاحين فضلا عن دورها الانتاجى هى منظمات ديموقراطية قادرة على التعرف على مشاكل الفلاحين وعلى استكشاف حلولها .

كذلك فلقد آن الوقت لكى تقوم نقابات للعمال الزراعيين .

ان نقابات عمال الصناعة والتجارة والخدمات قد توصلت بقوانين يوليو العظيمة الى مركز طليعى فى قيادة النضال الوطنى .

ان العمال لم يصبحوا سلعة فى عملية الانتاج وانما اصبحت قوى العمل هى مالكة لعملية الانتاج ذاتها شريكة فى ادارتها شريكة فى ارباحها تحت أوفى الأجور وأحسن الشروط من ناحية تحديد ساعات العمل .

خامسا ـ ان النقد . والنقد الذاتى من أهم الضمانات للحرية ولقد كان اخطر ما يعرقل حرية النقد والنقد الذاتى فى المنظمات السياسية هو تسلل العناصر الرجعية اليها .

كذلك فلقد كانت سيطرة الرجعية على الصحافة بحكم سيطرتها على المصالح الاقتصادية تسلب حرية الرأى أعظم أدواتها .

ان استبعاد الرجعية يسقط ديكتاتورية الطبقة الواحدة ويفتح الطريق أمام ديمقراطية جميع قوى الشعب الوطنية .

انه يعطى أوثق الضمانات لحرية الاجتماع وحرية المناقشة .

وكذلك فان ملكية الشعب للصحافة التى تحققت بفضل قانون تنظيم الصحافة الذى أكد لها فى نفس الوقت استقلالها عن الأجهزة الادارية للحكم قد انتزع للشعب اعظم ادوات حرية الرأى ومكن أقوى الضمانات لقدرتها على النقد .

ان الصحافة بملكية الاتحاد الاشتراكى العربى لها هذا الاتحاد الممثل لقوى الشعب العاملة قد خلصت من تأثير الطبقة الواحدة الحاكمة كذلك خلصت من تحكم راس المال فيها ومن الرقابة غير المنظورة التى كان يفرضها عليها بقوة تحكمه فى مواردها .

ان الضمان المحقق لحرية الصحافة هو أن تكون الصحافة للشعب لتكون حريتها بدورها امتدادا لحرية الشعب .

سادسا ـ ان المفاهيم الثورية الجديدة للديموقراطية السليمة لا بد لها أن تفرض نفسها على الحدود التى تؤثر فى تكوين المواطن وفى مقدمتها التعليم والقوانين واللوائح الادارية .

ان «التعليم لم تعد غايته اخراج موظفين للعمل فى مكاتب الحكومة ومن هنا فان مناهج التعليم فى جميع الفروع ينبغى أن تعاد دراستها ثوريا لكى يكون هدفها هو تمكين الانسان الفرد من القدرة على اعادة تشكيل الحياة ، كذلك فان القوانين لا بد أن تعاد صياغتها لتخدم العلاقات الاجتماعية الجديدة التى تقيمها الديموقراطية السياسية تعبيرا عن الديموقراطية الاجتماعية .

كذلك فان العدل الذى هو حق مقدس لكل مواطن فرد لا يمكن أن يكون سلعة غالية وبعيدة المنال على المواطن ، ان العدل لا بد ان يصل الى كل فرد حر ولا بد أن يصل اليه من غير موانع مادية او تعقيدات ادارية .

كذلك فان اللوائح الحكومية يجب أن تتغير تغييرا جذريا من الاعماق ، لقد وضعت كلها أو معظمها فى ظلال حكم الطبقة الواحدة ولابد بأسرع ما يمكن من تحويلها لتكون قادرة على خدمة ديموقراطية الشعب كله .

ان العمل الديموقراطى فى هذه المجالات سوف يتيح الفرصة لتنمية ثقافة نابضة بالقيم الجديدة عميقة فى احساسها بالانسان صادقة فى تعبيرها عنه ، قادرة بعد ذلك كله على اضاءة جوانب فكره وحسه وتحريك طاقات كامنة فى أعماقه خلاقة ومبدعة ينعكس أثرها بدوره على ممارسته للديمقراطية وفهمه لاصولها وكشفه لجوهرها الصافى النقى .

الباب السادس

حتمية الحل الاشتراكى

ان الحرية الاجتماعية طريقها الاشتراكية .. ان الحرية الاجتماعية لا يمكن أن تتحقق الا بفرصة متكافئة أمام كل مواطن فى نصيب عادل من الثروة الوطنية .

ان ذلك لا يقتصر على مجرد اعادة توزيع الثروة الوطنية بين المواطنين وانما هو يتطلب أولا وقبل كل شىء توسيع قاعدة هذه الثروة الوطنية بحيث تستطيع الوفاء بالحقوق المشروعة لجماهير الشعب العاملة .

ان ذلك معناه أن الاشتراكية بدعامتيها من الكفاية والعدل هى طريق الحرية الاجتماعية .

ان الحل الاشتراكى لمشكلة التخلف الاقتصادى والاجتماعى فى مصر وصولا ثوريا الى التقدم لم يكن افتراضا قائما على الانتقاء الاختيارى وانما كان الحل الاشتراكى حتمية تاريخية فرضها الواقع وفرضتها الآمال العريضة للجماهير كما فرضتها الطبيعة المتغيرة للعالم فى النصف الثانى من القرن العشرين .

ان التجارب الراسمالية فى التقدم تلازمت تلازما كاملا مع الاستعمار . فلقد وصلت بلدان العالم الراسمالى الى مرحلة الانطلاق الاقتصادى على اساس الاستثمارات التى حصلت عليها من مستعمراتها وكانت ثروة الهند التى نزح الاستعمار البريطانى

النصيب الأكبر منها . هى بداية تكوين المدخرات البريطانية التى استعملت فى تطوير الزراعة والصناعة فى بريطانيا .

واذا كانت بريطانيا قد وصلت الى مرحلة الانطلاق اعتمادا على صناعة النسيج فى لانكشير فان تحويل مصر الى حقل كبير لزراعة القطن كان شريانا متصلا ينقل الدم الى قلب الاقتصاد البريطانى على حساب جوع الفلاح المصرى .

ان عصور القرصنة الاستعمارية التى جرى فيها نهب ثروات الشعوب لصالح غيرها بلا وازع من القـــانون أو الأخلاق قد مضى عهدها . وينبغى القضاء على ما تبقى من ذكريات لها ما زالت فيها بقية من الحياة خصوصا فى افريقيا .

كذلك فان هناك تجارب اخرى للتقدم حققت اهدافها على حساب زيادة شقاء الشعب العامل واستغلاله . اما لصالح رأس المـال أو تحت ضغط تطبيقات مذهبية مضت الى حد التضحية الكاملة بأجيال حية فى سبيل أجيال لم تطرق بعد أبواب الحياة .

ان طبيعة العصر لم تعد تسمح بشىء من ذلك .

ان التقدم عن طريق النهب أو التقدم عن طريق السخرة لم يعد أمرا محتملا فى ظل القيم الانسانية الجديدة .

ان هذه القيم الانسانية اسقطت الاستعمار كما أن هذه القيم اسقطت السخرة .

ولم تكتف هذه القيم الانسانية باسقاط هذين المنهجين وانما كانت ايجابية فى تعبيرها عن روح العصر ومثله العليا حين فتحت بالعلم مناهج أخرى للعمل من أجل التقدم .

ان الاشتراكية العلمية هى الصيغة الملائمة لايجـــاد المنهج الصحيح للتقدم

ان اى منهاج آخر لا يستطيع بالقطع ان يحقق التقـــدم المنشود .

والذين ينادون بترك الحرية لراس المـال ويتصورون ان ذلك طريق الى التقدم يقعون فى خطأ فادح .

ان رأس المـال فى تطوره الطبيعى فى البلاد التى أرغمت على التخلف لم يعد قادرا على أن يقود الانطلاق الاقتصـادى فى زمن نمت فيه الاحتكارات الرأسمالية الكبرى فى البلدان المتقدمة اعتمادا على استغلال موارد الثروة فى المستعمرات .

ان نمو الاحتكارات العالميـــة الضخم لم يترك الا ســبيلين للراسمالية المحلية فى البلاد المتطلعة الى التقدم .

أولهما ـ انها لم تعد تقدر على المنافسة الا من وراء أســوار الحمايات الجمركية العالية التى تدفعها الجماهير .

وثانيهما ـ ان الأمل الوحيد لها فى النمو هو أن تربط نفسها بحركة الاحتكارات العالمية وتقتفى اثرها وتتحول الى ذيل لهـا وتجر اوطانها وراءها الى هذه الهاوية الخطيرة .

ومن ناحية أخرى فان اتساع مسافة التخلف فى العـالم بين السابقين وبين الذين يحاولون اللحاق بهم لم تعد تسمح بان يترك منهاج التقدم للجهود الفردية العفويةالتى لا يحركها غير دافعالربح الانانى .

ان هذه الجهود بالتأكيد لم تعد قادرة على مواجهة التحدى.

ان مواجهة التحدى لا يمكن أن تتم الا بثلاثة شروط .

١ ـ تجميع المدخرات الوطنية .

٢ ـ وضع كل خبرات العلم الحديث فى خدمة اســتثمار هذه المدخرات .

٣ ـ وضع تخطيط شامل لعملية الانتاج .

ومن الناحية الاخرى المقابلة لجانب زيادة الانتاج وهى ناحية عدالة التوزيع فان الامر يقتضى وضع برامج شاملة للعمل الاجتماعى تعود بخيرات العمل الاقتصادي ونتائجه على الجموع الشعبية العاملة وتصنع لها مجتمع الرفاهية الذىتتطلع اليه وتكافح لكي يقترب يومه .

ان العمل من أجل زيادة قاعدة الثروة الوطنية لا يمكن انيترك لعفوية راس المال الخاص المستغل ونزعاته الجامحة .

كذلك فان اعادة توزيع فائض العمل الوطني على أساس من العدل لا يمكن أن يتم بالتطوعالقائم على حسن النية مهما صدقت.

ان ذلك يضع نتيجة محققة أمام ارادة الثورة الوطنية لا يمكن بغير الوصول اليها أن تحقق أهدافها وهذه النتيجة هى ضرورة سيطرة الشعب على كل أدوات الانتاج وعلى توجيه فائضها طبقا لخطة محددة .

ان هذا الحل الاشتراكى هو المخرج الوحيد الى التقدم الاقتصادى والاجتماعى وهو طريق الديموقراطية بكل اشكالها السياسية والاجتماعية .

ان سيطرة الشعب على كل أدوات الانتاج لا تستلزم تأميم كل وسائل الانتاج ولا تلغى الملكية الخاصة ولا تمس حق الارث الشرعى المترتب عليها وانما يمكن الوصول اليها بطريقين :

أولهما : خلق قطاع عام وقادر يقود التقدم فى جميع المجالات ويتحمل المسئولية الرئيسية فى خطة التنمية .

ثانيهما : وجود قطاع خاص يشارك فى التنمية فى اطار الخطة الشاملة لها من غير استغلال .

على أن تكون رقابة الشعب شاملة للقطاعين مسيطرة عليهما معا.

ان ذلك الحل الاشتراكى هو الطريق الوحيد الذى يمكن أن تتلاقى عليه جميع العناصر فى عملية الانتاج على قواعد علمية وانسانية تقدر على مد المجتمع بجميع الطاقات التى تمكنه من أن يصنع حياته من جديد وفق خطة مرسومة مدروسة وشاملة .

ان التخطيط الاشتراكى الكفء هو الطريقة الوحيدة التى تضمن استخدام جميع الموارد الوطنية . المادية والطبيعية والبشرية بطريقة عملية وعلمية وانسانية لكى تحقق الخير لجموع الشعب وتوفر لهم حياة الرفاهية .

انه الضمان لحسن استغلال الثروات الموجودة والكامنة والمحتملة ثم هو فى الوقت ذاته ضمان توزيع الخدمات الاساسية باستمرار ورفع مستوى ما يقدم منها بالفعل ومد هذه الخدمات الى المناطق التى افترسها الاهمال والعجز نتيجة لطول الحرمان الذى فرضته انانية الطبقات المتحكمة المستعلية على الشعب المناضل .

والتخطيط من هذا كله ينبغى أن يكون عملية خلق علمى منظم يجيب على جميع التحديات التى تواجه مجتمعنا فهو ليس مجرد عملية حساب الممكن لكنه عملية تحقيق الأمل .

ومن ثم فان التخطيط فى مجتمعنا مطالب بأن يجد حلا للمعادلة الصعبة التى يكمن فى حلها نجاح العمل الوطنى ماديا وانسانيا هذه المعادلة هى .. كيف يمكن أن نزيد الانتاج .

وفى نفس الوقت نزيد الاستهلاك فى السلع والخدمات .

هذا مع استمرار التزايد فى المدخرات من أجل الاستثمارات الجديدة .

هذه المعادلة الصعبة ذات الشعب الثلاثة الحيوية تتطلب ايجاد تنظيم ذى كفاية عالية وقدرة تستطيع تعبئة القوى المنتجة ورفع كفايتها ماديا وفكريا وربطها بعملية الانتاج .

ان هذا التنظيم مطالب بأن يدرك أن غاية الانتاج هى توسيع نطاق الخدمات وان الخدمات بدورها قوة دافعة لعجلات الانتاج .

وان الصلة بين الانتاج والخدمات وسرعتها وسهولة جريانها يصنع دورة دموية صحية لحياة الشعب ولحياة كل انسان فرد فيه

ان هذا التنظيم لابد له أن يعتمد على مركزية فى التخطيط وعلى لا مركزية فى التنفيذ تكفل وضع برامج الخطة فى يد كل جموع الشعب وافراده .

ان الجزء الأكبر من الخطة نتيجة لذلك كله يجب أن تقع على القطاع العام الذى يملكه الشعب بمجموعه .

ان ذلك ليس ضمانا لحسن سير عملية الانتاج فى طريقها المحدد من أجل الكفاية وانما هو فى ذات الوقت تحقيق للعدل باعتبار أن هذا القطاع العام ملك للشعب بمجموعه .

ان النضال الوطنى لجماهير الشعب هو الذى صنع نواة القطاع العام بتصميمه على استرداد المصالح الاحتكارية الأجنبية وتاميمها واعادتها الى مكانها الطبيعى والشرعى وهو الملكية العامة للشعب كله

كذلك فان هذا النضال الوطنى حتى فى ابان معركته العسكرية المسلحة ضد الاستعمار أضاف لهذا القطاع العام كل الأموال التى سلبت من الشعب تحت ظروف الامتيازات الأجنبية وفى العهود التى استبيحت فيها حرمة الثروة الوطنية لتكون نهبا للمغامرين الأجانب .

كذلك فان هذا النضال الوطنى فى سعيه الى الحرية الاجتماعية وفى اقتحامه لكل مراكز الاستغلال الطبقى هو الذى ضم الى هذا القطاع العام الجزء الأكبر من أدوات الانتاج وذلك بقوانين يوليو ١٩٦١ وثوريتها العميقة المعبرة عن ارادة التغيير الشامل فى مصر .

ان هذه الخطوات الجبارة التى مكنت للقطـاع العام من أداء دوره الطليعى فى قيادة التقدم رسمت خطوطا واضحة المعالم كما أرست حدودا أملاها الواقع الوطنى وفرضتها الدراسة الدقيقة لظروفه وامكانياته وأهدافه .

ان هذه الخطوط والحدود يمكن اجمالها فيما يلى ..

أولا - فى مجال الانتاج عموما

يجب أن تكون الهياكل الرئيسية لعملية الانتـــاج كالسكك الحديدية والطرق والموانى والمطـــارات وطاقات القوى المحركة والسدود ووســـائل النقل البحرى والبرى والجوى وغيرها من المرافق العامة فى نطاق الملكية العامة للشعب .

ثانيا - فى مجال الصناعة

يجب أن تكون الصناعات الثقيلة والمتوسـطة والصـــناعات التعدينية فى غالبيتها داخلة فى اطار الملكية العامة للشعب واذا كان من الممكن أن يسمح بالملكية الخاصة فى هذا المجال فان هذه الملكية الخاصة يجب أن تكون تحت سيطرة القطاع العام المملوك للشعب وفى ظله .

يجب أن تظل الصناعات الخفيفة بمنأى دائما عن الاحتكار واذا كانت الملكية الخاصة مفتوحة فى مجالها فان القطاع العام يجب ان يحتفظ بدور فيها يمكنه من التوجيه لصالح الشعب .

ثالثا - فى مجال التجارة

يجب ان تكون التجارة الخارجيـــة تحت الاشراف الكامل للشعب وفى هذا المجال فان تجارة الاستيراد يجب أن تكون كلها فى اطار القطاع العـــام وان كان من واجب رأس المـــال الخاص أن يشارك فى تجارة الصادرات وفى هذا المجال فان القطاع العام لابد أن تكون له الغالبية فى تجارة هــذه الصادرات منعـا لاحتمالات

التلاعب واذا جاز تحديد نسب فى هذا النطاق فان القطاع العام لابد له أن يتحمل عبء ثلاثة أرباع الصادرات مشجعا للقطـــاع الخاص على تحمل مسئولية الجزء الباقى منها .

يجب أن يكون للقطاع العام دور فى التجارة الداخلية ولابد للقطاع العام على مدى السنوات الثمانى القادمة وهى المدة المتبقية من الخطة الأولى للتنمية الشاملة من أجل مضاعفة الدخل فى عشر سنوات أن يتحمل مسئولية ربع التجارة الداخلية على الأقل منعا للاحتكار ليفسح مجالا واسعا فى ميدان التجارة الداخلية للنشاط الخاص والتعاونى على أن يكون مفهوما بالطبع أن التجارة الداخلية خدمة وتوزيع مقابل ربح معقول لا يصل الى حد الاستغلال تحت اى ظرف من الظروف

رابعا ــ فى مجال المـــال

يجب أن تكون المصارف فى اطار الملكية العـــامة فان المـــال وظيفته وطنية لا تترك للمضاربة أو المغـــامرة كذلك فان شركات التأمين لابد أن تكون فى نفس اطار الملكية العامة صيانة لجزء كبير من المدخرات الوطنية وضمانا لحسن توجيهها والحفاظ عليها .

خامسا ــ فى المجال العقارى :

يجب أن تكون هناك تفرقة واضحة بين نوعين من الملكية الخاصة ملكية مستغلة أو تفتح الباب للاستغلال وملكية غير مستغلة تؤدى دورها فى خدمة الاقتصاد الوطنى كما تؤديه فى خدمة أصحابها .

وفى مجال ملكية الأرض الزراعية فان قوانين الاصلاح الزراعى قد انتهت بوضع حد أعلى لملكية الفرد لا يتجاوز مائة فدان على أن روح القانون تفرض أن يكون هذا الحد شاملا للأسرة كلها أى للأب والأم وأولادهما القصر حتى لا تتجمع ملكيات فى نطاق الحد الأعلى تسمح بنوع من الاقطاع . على أن ذلك يمكن أن يتم الوصول اليـــه خلال مرحلة السنوات الثمانى القادمة وعلى أن تقوم الأسر التى

تنطبق عليها حكمة القانون وروحه ببيع الأراضى الزائدة عن هـذا الحد بثمن نقدى الى الجمعيات التعاونية للاصلاح الزراعى أو للغير .

كذلك ففى مجال ملكية المبانى تكفلت قوانين الضرائب التصاعدية على المبانى وقوانين تخفيض الايجارات والقوانين المحددة لقـواعد ربطها بوضع الملكية العقارية فى مكان يبتعد بها عن أوضاع الاستغلال على أن متابعة الرقابة أمر ضرورى وان كانت الزيادة فى الاسـكان العام والتعاونى سوف تساهم بطريقة عملية فى مكافحة أى محاولة للاستغلال فى هذا المجال .

ان قوانين يوليو سنة ١٩٦١ بالعمـل الاشتراكى العظيم الذى حققته تعد بمثابة أكبر انتصار توصلت اليه قوة الدفع الثـورى فى المجال الاقتصادى .

ان هذه القوانين ـ امتدادا لمقدمات سبقتها ـ كانت جسرا عبرته عملية التحول نحو الاشتراكية بنجاح منقطع النظير .

ان هذه المرحلة الثورية الحاسمة ما كان يمكن اتمامها بالكفـاية التى تمت بها وبالجو السلمى الذى تحققت فيـــه لولا قوة ايمان الشعب ولولا وعيه ولولا استجماعه لكل قواه فى مواجهة حاسمة مع الرجعية استطاع فيها أن يقتحم عليها جميع مواقعها المنيعة ويؤكد سيادته على مقدرات الثروة فى بلاده .

ان قوانين يوليو المجيـدة والطريقة الحاسمة التى تمت بها والجهود الموفقة الشجاعة التى بذلها مئات الالوف من أبناء الشعب العاملين فى المؤسسات التى انتقلت ملكيتها الى الشعب بهذه القوانين فى الفترة الحرجة التى اعقبت عمليـــة التحويل الواسعة المدى قد مكنت من حفظ الكفاية الانتاجية لهذه المؤسسات ودعمها .

ان ذلك كله اذ يؤكد تصميم الشعب على امتلاك مقدراته يثبت فى الوقت نفسه مقدرة الشعب على توجيهها واستعداده بالعناصر المخلصة من ابنائه . لتحمل اصعب المسئوليات واكثرها دقة .

ومن المؤكد ان الاجراءات التى اعقبت قوانين يوليو الاشتراكية قد حققت بنجاح عملية تصفية كانت محتمة وضرورية .

لقد تمت بعد ان بدت محاولة الانقضاض الرجعى على الثورة الاجتماعية عملية حاسمة لازالة رواسب عهود الاقطاع والرجعية والتحكم .

ان هذه العملية قطعت الطريق على كل محاولات التسلل والدوران من حول أهداف الشعب ولحساب المصالح الخاصة للفئات التى حكمت وتحكمت من المراكز الطبقية الممتازة .

ولقد أكدت هذه الاجراءات أن الشعب قد عقد عزمه من غير تردد على رفض كل وضع استغلالى سواء كان طبقية موروثة او كان طفيلية انتهازية .. على انه من الواجب أن لايستقر فى أذهاننا أن الرجعية قد تم الخلاص منها الى الابد .

ان الرجعية مازالت تملك من المؤثرات المادية والفكرية ما قد يغريها للتصدى للتيار الثورى الجارف خصوصا فى اعتمادها على الفلول الرجعية فى العالم العربى المسنودة من جانب قوى الاستعمار

ان اليقظة الثورية كفيلة تحت كل الظروف بسحق كل تسلل رجعى مهما كانت أساليبه ومهما كانت القوى المساعدة له .

وأنه لمن الامور البالغة الاهمية ان تتخلص نظرتنا الى التأميم من كل الشوائب التى حاولت المصالح الخاصة أن تلصقها به .

ان التأميم ليس الا انتقال أداة من ادوات الانتاج من مجال الملكية الخاصة الى مجال الملكية العامة للشعب .

وليس ذلك ضربة للمبادرة الفردية كما ينادى اعداء الاشتراكية وانما هو توسيع لاطار المنفعة وضمان لها فى الحالات التى تقتضيها مصلحة التحول الاشتراكى الذى يتم لصالح الشعب .

كذلك فان التأميم لا يؤدى الى خفض الانتاج بل ان التجربة اثبتت قدرة القطاع العام على الوفاء بأكبر المسئوليات وبأعظم قدر من الكفاية سواء فى تحقيق اهداف الانتاج او فى رفع مستواه النوعى وحتى اذا وقعت خلال عملية التحول الكبيرة بعض الاخطاء فلابد لنا أن ندرك أن الايدى الجديدة انتقلت اليها المسئولية فى حاجة الى المران على تحمل مسئولياتها ولقد كان محتما على اى حال ان تنتقل المصالح الكبرى الوطنية الى الايدى الوطنية حتى وأن اضطررنا الى مواجهة صعوبات مؤقتة .

وليس التأميم كما تنادى بعض العناصر الانتهازية عقوبة تحل براس المال الخاص حين ينحرف ولا ينبغى بالتالى ممارسته فى فى غير احوال العقوبة .

ان نقل أداة من أدوات الانتاج من مجال الملكية الفردية الى مجال الفردية العامة أكبر من معنى العقوبة وأهم .

على ان الأهمية الكبرى الملقة على دور القطاع العام لا يمكن ان تلغى وجود القطاع الخاص .

ان القطاع الخاص له دوره الفعال فى خطة التنمية من أجل التقدم ولابد له من الحماية التى تكفل له أداء دوره .

والقطاع الخاص الآن مطالب بأن يجدد نفسه وبأن يشق لعمله طريقا من الجهد الخلاق لايعتمد كما كان فى الماضى على الاستغلال الطفيلى .

ان الازمة التى وقع فيها راس المال الخاص قبل الثورة تنبع فى واقع الامر من كونه كان وارثا لعهد المغامرين الاجانب الذين ساعدوا على نزح ثروة مصر الى خارجها فى القرن التاسع عشر .

لقد تعود راس المال الخاص أن يعيش وراء أسوار الحماية المالية التى كانت توفر له من قوت الشعب كذلك تعود السيطرة على الحكم بغية التمكين له من مواصلة الاستغلال .

ولقد كان عبثا لا فائدة منه أن يدفع الشعب تكاليف الحماية ليزيد ارباح حفنة من الراسماليين ليسوا فى معظم الاحوال غير واجهات محلية لمصالح أجنبية تريد مواصلة الاستغلال من وراء ستار .

كذلك فان الشعب لم يكن بوسعه أن يقف مكتوف اليدين الى الابد أمام مناورات توجيه الحكم لصالح القلة المتحكمة فى الثروة ولضمان احتفاظها بمراكزها الممتازة على حساب مصالح الجماهير.

ان التقدم بالطريق الاشتراكى هو تعميق للقوائم التى تستند اليها الديموقراطية السليمة وهى ديموقراطية كل الشعب .

ان صنع التقدم بالطريق الراسمالى حتى وان تصورنا امكان حدوثه فى مثل الظروف العالمية القائمة الآن لا يمكن من الناحية السياسية الا أن يؤكد الحكم للطبقة المالكة للمصالح والمحتكرة لها.

ان عائد العمل فى مثل هذا التصور يعود كله الى قلة من الناس يفيض المال لديها لدرجة ان تبدده فى الوان من الترف الاستهلاكى يتحدى حرمان المجموع .

ان ذلك معناه زيادة حدة الصراع الطبقى والقضاء على كل أمل فى التطور الديموقراطى .

لكن الطريق الاشتراكى بما يتيحه من فرص لحل الصراع الطبقى سلميا وبما يتيحه من امكانية تذويب الفوارق بين الطبقات يوزع عائد العمل على كل الشعب طبقا لمبدأ تكافوء الفرص .

ان الطريق الاشتراكى بذلك يفتح الباب للتطور الحتمى سياسيا من حكم ديكتاتورية الاقطاع المتحالف مع رأس المال الى حكم الديموقراطية الممثلة لحقوق الشعب العامل وأماله .

أن تحرير الانسان سياسيا لا يمكن ان يتحقق الا بانهاء كل قيد للاستغلال يحد حريته .

ان الاشتراكية مع الديموقراطية هما جناحا الحرية وبهما معا تستطيع أن تحلق الى الافاق العالية التى تتطلع اليها جماهير الشعب .

الباب السابع

حول الإنتاج والمجتمع

لقد مضى الى غير رجعة ذلك الزمن الذى كان مصير الامة العربية وشعوبها وأفرادها يتقرر فى العواصم الاجنبية وعلى موائد المؤتمرات الدولية أو فى قصور الرجعية المتحالفة مع الاستعمار .

ان الانسان العربى قد استعاد حقه فى صنع حياته بالثورة .

ان الانسان العربى سوف يقرر بنفسه مصير أمته على الحقول الخصبة وفى المصانع الضخمة. ومن فوق السدود العالية وبالطاقات الهائلة المتفجرة بالقوى المحركة .

ان معركة الانتاج هى التحدى الحقيقى الذى سوف يثبت فيه الانسان العربى مكانه الذى يستحقه تحت الشمس .

ان الانتاج هو المقياس الحقيقى للقوة الذاتية العربية . تعويضا للتخلف واندفاعا للتقدم . ومقدرة على مجابهة جميع الصعاب والمؤامرات والاعداء وقهرهم جميعا وتحقيق النصر فوق شراذمهم المندحرة .

والهدف الذى وضعه الشعب المصرى امام نفسه ثوريا بمضاعفة الدخل القومى مرة على الاقل كل عشر سنوات لم يكن مجرد شعار . وانما كان حاصلا صحيحا لحساب القوة المطلوبة لمواجهة التخلف والسبق الى التقدم مع مراعاة التزايد فى عدد السكان .

ان مشكلة التزايد فى عدد السكان هى أخطر العقبات التى تواجه جهود الشعب المصرى فى انطلاقه نحو رفع مستوى الانتاج فى بلاده بطريقة فعالة وقادرة ..

واذا كانت محاولات تنظيم الأسرة بغرض مواجهة مشكلة تزايد السكان تستحق أصدق الجهود المعززة بالعلوم الحديثة . فان ضرورة الاندفاع نحو زيادة الانتاج بأقصى سرعة وكفاية ممكنة تحتم أن يحسب لهذا الأمر حسابه فى عملية الانتاج بصرف النظر عن الآثار التى يمكن أن تترتب على تجربة تنظيم الأسرة .

ان مضاعفة الدخل كل عشر سنوات تسمح بنسبة نمو اقتصادى تتقدم بكثير على زيادة عدد السكان وتسمح بفرصة حقيقية لرفع مستوى المعيشة برغم هذه المشكلة المعقدة .

ان مقدرة الشعب المصرى يجب أن توضع موضع الاختبار ايجابيا بالتزامه هذا الهدف الذى ينبغى وضعه دائما امام النضال الوطنى بل أن المقياس الحقيقى للارادة الوطنية يرتبط ارتباطا مباشرا باختصار مدة مضاعفة الدخل القومى الى اقل من عشر سنوات بكل المسافة التى يطيق الجهد الوطنى تحملها .

ان الوصول الى ذلك الهدف ممكن بالتخطيط الاقتصادى والاجتماعى ودون ما تضحية بالاجيال الحية من المواطنين لمصلحة الاجيال التى لم تولد بعد .

ان امكانية تحقيق هذا الهدف لا تعتصر قواهم تحت ضغط المسئولية وانما كل الذى تتطلبه منهم هو العمل المنظم والامين فى اطار الأهداف الانتاجية للخطة وبوحى من الفكر الاجتماعى الذى يرسم لها طريقها الى صنع المجتمع الجديد وما يمكن لهذا الفكر أن يطوره من قيم اخلاقية جديدة ومعانى انسانية متفتحة للحياة نابضة بها .

ان ذلك يتطلب جهودا جبارة فى ميادين تطوير الزراعة والصناعة وهياكل الانتاج الأساسية اللازمة لهذا التطوير وبالذات طاقات القوى المحركة ووسائل المواصلات .

ان التطبيق العربى للاشتراكية فى مجال الزراعة لا يؤمن بتأميم الأرض وتحويلها الى مجال الملكية العامة . وانما هو يؤمن استنادا الى الدراسة والى التجربة بالملكية الفردية للأرض فى حدود لا تسمح بالاقطاع .

ان هذه النتيجة ليست مجرد انسياق من حنين الفلاحين العاطفى الطويل الى ملكية الأرض وانما الواقع ان هذه النتيجة نبعت من الظروف الواقعية للمشكلة الزراعية فى مصر والتى أكدت قدرة الفلاح المصرى على العمل الخلاق اذا ما توفرت له الظروف الملائمة .

ان كفاية الفلاح المصرى على امتداد تاريخ طويل عميق بالخبرات المكتسبة من التجربة قد وصلت فى قدرتها على استغلال الأرض الى حد متقدم خصوصا اذاما اتيحت له الفرصة للاستفادة من نتائج التقدم العلمى للزراعة .

يضاف الى ذلك انه منذ عصور بعيدة فى التاريخ توصلت الزراعة المصرية الى حلول اشتراكية صحيحة لاعقد لمشاكلها وفى مقدمتها الرى والصرف وهما فى مصر الان ومنذ زمان طويل فى اطار الخدمات العامة .

من هنا فان الحلول الصحيحة لمشكلة الزراعة لاتكمن فى تحويل الارض الى الملكية العامة . وانما هى تستلزم وجود الملكية الفردية للارض وتوسيع نطاق هذه الملكية باتاحة الحق فيها لاكبر عدد من الاجراء . مع تدعيم هذه الملكية بالتعاون الزراعى على امتداد مراحل عملية الانتاج فى الزراعة من بدايتها الى نهايتها .

ان التعاون الزراعى ليس هو مجرد الائتمان البسـيط الذى لم يخرج التعاون الزراعى عن حدوده حتى عهد قريب . وانما الافاق التعاونية فى الزراعة تمتد على جبهة واسعة .

انهـا تبدا مع عملية تجميع الاسـتغلال الزراعى الذى اثبتت التجارب نجاحه الكبير وتساير عملية التمويل التى تحمى الفـلاح وتحروه من المرابين ومن الوسطاء الذين يحصلون على الجزءالاكبر من ناتج عمله وتصل به الى الحد الذى يمكنه من استعمال احدث الآلات والوسائل العلمية لزيادة الانتاج ثم هى معه حتى التسويق الذى يمكن الفلاح من الحصول على الفائدة العادلة تعويضـا عن عمله وجهده وكده المتواصـل .

ان المواجهة الثورية لمشكلة الارض فى مصر كانت بزيادة عـد المـلاك .

لقد كان ذلك هـو الهدف من قوانين الاصـلاح الزراعى التى صدرت سنة ١٩٥٢ وسنة ١٩٦١ .

كذلك فان هذا الهدف . فضلا عن أهداف زيادة الانتاج . كان من القوى الدافعة وراء مشاريع الرى الكبرى والتى أصبح رمزها العتيد سد أسوان العالى الذى خاض الشعب فى مصر صـنوف الحروب المسلحة والاقتصادية والنفسية لكى يبنيه .

ان هذا السد اصبح رمزا لارادة الشعب وتصميمه على صـنع الحياة كما أنه رمز لارادته فى اتاحة حق الملكية لجمـوع غفيرة من الفلاحين لم تسنح لها هذه الفرصـة عبر قرون طويلة ممتدة من الحكم الاقطاعى .

ان نجاح هذه المواجهة الثورية لمشكلة الزراعة هذه المواجهـة القائمة على زيادة عدد الملاك لا يمكن تعزيزه الا بالتعاون الزراعى والا بالتوسع فى مجالاته الى الحد الذى يكفل للملكيات الصـغيرة للارض اقتصادا قويا نشيطا .

ان هناك بعد ذلك كله ثلاثة آفاق ينبغى أن تنطلق اليها معركة الانتاج الجبارة من أجل تطوير الريف .

أولها .. الامتداد الأفقى فى الزراعة . عن طريق قهر الصحراء والبوار . ان عمليات استصلاح الأرض الجديدة لا يجب أن تتوقف ثانية واحدة ان الخضرة يجب أن تتسع مساحتها مع كل يوم على وادى النيل وينتهى الوصول الى الحد الذى تصبح فيه كل قطرة من ماء النيل قادرة على التحول فوق ضفافه الى حيساة خلاقة لا تهدر هباء ولا تضيع .

ان هناك اليوم كثيرين ينتظرون دورهم ليملكوا فى أرض وطنهم والمستقبل يحمل مع كل جيل جديد افواجا من المتطلعين بحق الى ملكية الأرض .

والثانى .. هو الامتداد الراسى فى الزراعة عن طريق رفع انتاجية الأرض المزروعة أن الكيمياء الحديثة قد لمست ثوريا طرق الزراعة وأساليبها وذلك بواسطة الأسمدة والمبيدات الحشرية واستنباط أنواع جديدة من البذور .

كذلك فان هناك احتمالات هائلة عن طريق العلم المنظم تمكن من تنمية الثورة الحيوانية بما يمنح الاقتصاد الزراعى للفلاح تدعيما محققا .

كذلك فان هناك احتمالات كبيرة وراء اعادة دراسة اقتصاديات المحاصيل الزراعية للارض المصرية وتنويعها على أساس نتائج هذه الدراسة .

والثالث .. ان تصنيع الريف اتصالا بالزراعة يفتح فيه ابعادا هائلة لفرص العمل وينبغى ان نذكر دائما أن الصناعة بالتقدم الآلى ليست فى مركز يسمح لها بامتصاص كل فائض الأيدى العاملة على الأرض الزراعية وذلك فى الوقت الذى لم يعد فيه جدال فى أن

حق العمل فى حد ذاته هو حق الحياة من حيث هو التأكيد الواقعى لوجود الانسان وقيمته .

لذلك فان مشكلة العمالة يجب ان تجد جـــزءا من حلولها فى الريف ذاته . وتصنيع الريف فضلا عن قدرته على رفع قيمةالانتاج الزراعى يعزز العناصر العاملة فى الحقول بقوى جـديدة من العمال الفنيين العاملين فى خدمة الانتاج الزراعى فى جميع مراحله .

ان تطوير عملية الانتاج فى الريف سوف يساعد فى نفس الوقت على ايجاد القوى البشرية المنظمة التى تســتطيع بدورها تغيير شكل الحياة فيه تغييرا ثوريا وحاسما .

ان التعــاون سوف يخلق المنظمات التعاونية القــادرة على تحريك الجهود الانسانية فى الريف لمواجهة مشاكله .

كذلك نقابات العمال الزراعيين سوف تكون قادرة على تجنيد جهود الملايين الذين ضيعتهم البطالة وأهدرت بالسلبية طاقاتهم .

ان هذه القوى هي الخلايا التى تستطيع ان تنسج خيــوط الحياة فى الريف من جديد وتصنع منها قماشا حضاريا يقــرب القرية الى مستوى المدينة .

ان وصول القرية الى المستوى الحضرى ليس ضرورة عدل فقط ولكنه ضرورة اساسية من ضرورات التنمية من غير تعــال عليها ومن غير خيلاء .

ان المدينة مسئولة مسئولية كبرى عن العمل الجاد فى القرية

ان وصول القرية الى مستوى المدينة الحضارى وخصــوصا من الناحية الثقافية سوف يكـون بداية الوعى التخطيطى لدى الأفراد . وهو الوعى الذى يقدر على مواجهة أصعب المشاكل التى تعترض التنمية وتهددها وهى مشكلة تزايد عدد السكان .

ان الادراك العميق لضرورة التخطيط فى حياة الفرد سوف

يكون هو الحل الحاسم لمشكلة تزايد السكان وهو الذى يغير من حالة الاستسلام القدرى حيالها ويضع مكانها الشعور بالمسئولية واقامة الاقتصاد العائلى على اساس من الحساب .

ان الصناعة هى الدعامات القوية للكيان الوطنى . وهى القادرة على الوفاء بأعظم الآمال فى التطوير الاقتصادى والاجتماعى

والصناعة هى الطاقة الخلاقة التى تستطيع ان تتجاوب مع التخطيط الواعى المدروس وتفى ببرامجه دون ما عوائق غير منظورة تصعب السيطرة عليها ومن ثم فهى القادرة فى أسرع وقت على توسيع قاعدة الانتاج توسيعا ثوريا حاسما .

ان اتجاهنا الى الصناعة يجب أن يكون واعيا وان ياخذ فى اعتباره جميع النواحى الاقتصادية والاجتماعية فى معركة التطوير الكبرى .

ومن الناحية الاقتصادية ..

ينبغى أن يكون اتجاهنا الى اخر ماوصل اليه العلم ان حصولنا على ادوات العمل الجديدة المتقدمة لا يكفل لنا مجرد نقطة بداية سليمة وانما هو يكفل أيضا تعويضا عن التخلف ويعطى الصناعة المصرية بالجديد الذى تاخذ به مركز امتياز يعوض التقدم الصناعى الذى بدأ فيه غيرنا فى وقت لم تكن الات الانتاج قد وصلت به الى ما هى عليه الان من تفوق .

وينبغى فى هذا المجال ان يطرح الرأى القائل بان استخدام الالات الحديثة سوف لايفتح المجال كاملا للعمالة باعتبار أن هذه الالات الحديثة خصوصا بالتقدم الذى وصلت اليه لا تحتاج الى قوة عمل واسعة .

ان ذلك الراى قد يكون صحيحا فى المدى القريب ولكن اثره يتلاشى تماما فى المدى الطويل . فان الآلات الحديثة قادرة بسرعة على توسيع قاعدة الانتاج

وهذا هو الذى يكفل بدوره غزو الآفاق الجديدة فى التصنيع وبالتالى يتيح فرصا أوسع للعمالة .

ان مجالات العمل الصناعى فى مصر ليست لها حدود .

ان الصناعة المصرية تقدر أن تمد العمل المبدع الخلاق الى اقاصى الأرض المصرية .

ان مصادر الثروة الطبيعية والمعدنية مازالت تحتفظ بالكثير من أسرارها .

ولقد طال اهمال مساحات شاسعة من الأرض لم تزد الجهود التى وجهت اليهـا حتى الآن عن مجـرد خدوش على سـطحها

ان العمل العلمى الصناعى وحـده هو القادر على أن يجعل الأرض المصرية تبوح بكل أسرارها وتفيض بما فى باطنها من ثروات طبيعية ومعدنية لخدمة التقدم .

ان هذه المصادر تستطيع أن تكون عمودا فقريا للصـناعة الثقيلة القادرة بدورها على خلق أدوات الانتـاج الجديدة وأن أهمية خاصة يجب أن توجه الى الصناعات الثقيلة فيها يمكن أن يوضع الأساس الحقيقى الذى تقوم عليه الصناعة الحديثة .

ان المواد الخام من الزراعة أو من المناجم لابد لها من عمليات التصنيع المحلية التى تكسبها قيمة مضافة فى الأسواق وهى بذلك تعزز قدرة الانتاج الصناعى كما أنها تفتح أبوابا واسعة للعمالة .

كذلك فان الاهتمام الكبير يجب أن يصـل الى الصنـاعات الاستهلاكية ان هذه الصناعات فضلا عما تفتحه من أبواب كثيرة للعمـل تسد جزءا هاما فى مطالب الاستهلاك . وتوفر مصـادر قيمة من النقد الأجنبى ثم هى تتيح فى الوقت الحاضر فرصة للتوسع فى التصدير الى أسواق قريبة منا لم نصل فيها بعد الى مركز المنافسة فى الصناعات الثقيلة على المستوى العالمى .

والصناعات الغذائية .. فى ضمن الصناعات الاستهلاكية .. تقدر اكثر من اى سبيل آخر على تدعيم اقتصاديات الريف كذلك فان فيها احتمالات كثيرة لأسواق فى الدول المتقدمة التى يرتفع فيها الطلب الاستهلاكى بارتفاع مستوى المعيشة فيها ..

وبصورة شاملة فان الصناعة يجب أن تضع فى برامجها تصنيع كل ما تقدر على تصنيعه من المواد الخام . تصنيعا جزئيـــا . أو تصنيعا كاملا فان ذلك يحقق أكبر الأهداف من عملية التطوير .

انه يحقق زيادة الانتاج ويحقق مواجهة مطالب الاستهلاك كما أنه يفتح الفرص للأيدى القــادرة على العمل والتى تطلبه كحق انسانى مقدس وفى نفس الوقت فهو مصدر للنقد الأجنبى . الذى يواجه المطالب المتزايدة لمعركة التطوير .

ومن الناحية الاجتماعية ..

فان الصناعة مسئولة من اقامة التوازن الانسانى الذى لابد منه بين مطالب الانتاج واحتياجات الاستهلاك .

ان الفلســفة التى قامت عليهــا سياسة التصنيع فى مصر حققت هذا الهدف بالتوازن الذى أقامته بين الاتجاه الى الصناعة الثقيلة وبين الاتجاه الى الصناعات الاستهلاكية .

ان الصنــاعة الثقيلة هى دون شك القــاعدة الثابتة للكيان الصناعى الشامخ لكن بناء الصناعات الثقيلة مع الأولوية المحققة التى يجب أن تمنح له لا يجب أن يوقف التقــدم نحو الصناعات الاستهلاكية .

ان حرمان جماهير شعبنا طال مداه وتجنيدها تجنيدا كاملا لبناء الصناعة الثقيلة واغفال مطالبها الاستهلاكية يتنافى مع حقها الثابت فى تعويض حرمانها الطويل ثم هو يعطل .. من غير مبرر حقيقى.. امكانيات الوفاء بتطلعاتها المتسعة .

ومن ناحية أخرى فان الصناعة تطور شكل العمل فى مصر تطويرا ثوريا بعيد الأثر .

وان النجاح العظيم الذى حققته الصناعة منذ بدات برامجها المنظمة فى مصر كان السند العملى للحقوق الثورية التى حصلت عليها الطبقة العاملة ضمن قوانين يوليو سنة ١٩٦١ .

ان هذه الحقوق الثورية جعلت الالات ملكا للعمل ولم تجعل العمل ملكا للالات .

لقد أصبح العامل هو سيد الالة ولم يعد احد التروس فى جهاز الانتاج .

ان هذه الحقوق الثورية كفلت حدا ادنى للاجور واشتراكا ايجابيا فى الادارة يصاحبه اشتراك حقيقى فى ارباح الانتاج وذلك فى ظل ظروف للعمل تكفل الكرامة للانسان العامل وعلى هذا الاساس فقد أصبح يوم العمل هو سبع ساعات .

ان ذلك التغيير الثورى فى الحقوق العمالية لابد ان يقابله تغيير ثورى فى الواجبات العمالية .

ان مسئولية العمل يجب ان تكون كاملة عن ادوات الانتاج التى وضعها المجتمع كله تحت ارادته .

لقد اصبحت مسئولية العمل بادوات الانتاج التى يتولى الحفاظ عليها وتشغيلها بكفاية وأمان وبالاشتراك فى الادارة والارباح مسئولية كاملة فى عملية الانتاج .

ان ذلك الوضع الجديد لا ينهى دور التنظيمات العمالية وانما هو يزيد من اهمية دورها انه يمد هذا الدور ويوسعه من مجرد كونها طرفا مقابلا لطرف الادارة فى عملية الانتاج الى الحد الذى يجعل منها قاعدة طليعية فى عملية التطوير .

ان النقابات العمالية تستطيع ممارسة مسئولياتها القيادية عن

طريق الاسهام الجدى فى رفع الكفاية الفكرية والفنية ومن ثم رفع الكفاية الانتاجية للعمال . كذلك هى تستطيع ممارسة مسئولياتها عن طريق صيانة حقوق العمال ومصالحهم ورفع مستواهم المادى والثقافى ويدخل فى ذلك اهتمامها بمشروعات الاسكان التعـــاونى والاستهلاك التعاونى وتنظيم الاستفادة الجدية صـحيا ونفسيا وفكريا من اوقات الفراغ والاجازات بما يساهم فى تحقيق الرفاهية للجموع العاملة .

ان مكانة العمال فى المجتمع الجديد لم يعد لها الان من مقيـاس غير نجاح عملية التطوير الصناعى وغير طاقتهم على العمل من اجل هذا الهدف وغير كفايتهم فى الوصول اليه .

ان التوسع فى طاقات القوى المحركة وفى اقامة هياكل الانتـاج الرئيسية هو أساس الانطلاق نحو الاهداف الجديدة للانتاج فى الزراعة وفى الصناعة معا .

ان وصول القوى المحركة الى كل مكان فى مصر هو شرارة الثورة القادرة على تحريك طاقات التغيير الجذرى اقتصاديا واجتماعيا من التخلف الذى كان الى التقدم الذى يتطلع اليه النضال الوطنى

أن الوطن كله ينبغى أن تغطيه بكفاية شبكات السكك الحديدية والطرق والمطارات فان سهولة المواصلات ويسرها تستطيع أن تقوم بالمعجزات فى تحقيق الوحدة الانتاجية فى الوطن ومن ثم تؤدى الى وحدة الرخاء على أرضه دون عزلة تفرض على أجزاء منه .

أن اهتماما خاصا يجب ان يوجه الى الصناعات البحرية فى بلد يقع فى قلب العالم البحرى ويطل على اعظم بحارة أهمية من نواحى الاقتصاد والسياسة وهما البحران الابيض والاحمر .

ان احتياجات الانتاج الصناعى فى جميع النواحى تفتح امكانيات كبيرة لراس المال الوطنى غير المستغل لكى يقوم بجانب القطاع العام بدور هام ومسئول فى عملية الانتاج كلها .

بل أن استمرار دور القطاع الخاص بجانب القطاع العام يزيد من فعاليات الرقابة على الملكية الشعبية العامة . ويقوم بدور عامل منشط لها بما يفتحه من مجالات المنافسة الحرة فى اطار التخطيط الاقتصادى العام .

ان قوانين يوليو الثورية العظيمة سنة ١٩٦١ لم تكن تستهدف القضاء على القطاع الخاص وانما كان لها هدفان أساسيين .

الهدف الاول ـ خلق نوع من التكافؤ الاقتصادى بين المواطنين يحقق العدل المشروع ويقضى على اثار احتكار الفرصة للقلة على حساب الكثرة ويساهم فى الوقت نفسه فى عملية تذويب الفوارق بين الطبقات بما يعزز احتمالات الصراع السلمى بينها ويفتح الابواب للحلول الديموقراطية للمشاكل الكبرى التى تواجه عملية التطوير.

والهدف الثانى ـ زيادة كفاءة القطاع العام الذى يملكه الشعب وتعزيز قدرته على تحمل مسئولية التخطيط وتمكينه من دوره القيادى فى عملية التطوير الصناعى على الاساس الاشتراكى .

ان هذين الهدفين قد تحققا بنجاح رائع يؤكد قوة الدفع الثورى كما يؤكد عمق الوحدة الوطنية .

ان تحقق هذين الهدفين يزيل بقايا العقد التى صنعها الاستغلال الذى القى ظلا من الشك على دور القطاع الخاص وبالتالى فان الطريق امام هذا القطاع الآن لا تقيده غير القوانين الاشتراكية المعمول بها وحدها الآن او ما قد تراه السلطات الشعبية المنتخبة مستقبلا من خطوات لازمة لدفع عملية التطوير .

ان الحدود الاشتراكية التى تم رسمها بدقة فى قوانين يوليو قد قضت على أثار الاستغلال وتركت الباب مفتوحا للاستثمار الفردى الذى يخدم المصلحة العامة لتطويره كما يخدم مصلحة أصحابه فى الربح المشروع بدون استغلال .

ان الذين يتصورون أن قوانين يوليو قد قيدت المبادرة الفردية يقعون فى خطأ كبير .

ان المبادرة الفردية يجب أن تكون قائمة على العمل وعلى المخاطرة وما كان قائما فى الماضى كان يعتمد على الانتهاز قبل العمل وعلى حماية الاحتكار التى تنفى كل احتمال للمخاطرة وهى الحجة التى يستند اليها رأس المال الفردى فى نصيبه من الربح ..

ومن ناحية أخرى فان المبادرة الفردية بالطريقة التى كانت قائمة بها لم تكن تقدر على مسئوليات الأمانى الوطنية فى أن الاستثمارات الجديدة التى توجه الآن للصناعة تساوى أكثر من مائة مرة ما كان يوجه منها فى سنوات ما قبل الثورة .. ان اعادة توزيع الثروة لا يعرقل طريق التنمية وانما هى تنشطها من حيث هى تزيد عدد القادرين على الاستثمار .

ان رأس المال الفردى فى دوره الجديد يجب أن يعرف أنه خاضع لتوجيه السلطة الشعبية شأنه فى ذلك شأن رأس المال العام وأن هذه السلطة هى التى تشرع له وهى التى توجهه على ضوء احتياجات الشعب وأنها قادرة على مصادرة نشاطه اذا ما حاول أن يستغل أو ينحرف .

انها على استعداد لأن تحميه .
ولكن حماية الشعب واجبها الأول .

ان رأس المال الأجنبى ودوره فى الاستثمار المحلى أمر يمكن الاستطراد اليه فى هذه المرحلة .

ان رأس المال الأجنبى تحيط به فى نظر الدول المتخلفة خصوصا تلك التى كانت مستعمرات فيما مضى . سحبا من الشكوك والريب المظلمة .

ان سيادة الشعب على ارضه واستعادته لمقدرات أموره تمكنه

من أن يضع الحدود التي يستطيع في ظلالها أن يسمح لرأس المال الأجنبي بالعمل في بلاده .

ان الامر يتطلب وضع أولويات هي في الواقع من خلاصة التجربة الوطنية كما انها تأخذ في الاعتبار طبيعة راس المال العالمي الذي يفضل دائما ان يجري وراء الموارد الخام البكر في مناطق لم تتهيأ للنهوض الاقتصادي والاجتماعي حيث يستطيع في ظروفها ان يحصل على أعلى نسبة من الفائدة .

من هنا فان التطوير الوطني في الدرجة الأولى يقبل كل المعونات الأجنبية غير المشروطة التي تساعده على تحقيق أهدافه . وهو يقبلها بكل العرفان الصادق لمقدميها مهما كانت الوان أعلامهم .

وفي الدرجة الثانية فأن التطوير الوطني يقبل كل القروض غير المشروطة التي يستطيع أن يفي بها دون عنت أو ارهاق والقروض بالتجربة طريقة واضحة في حدودها فان مشكلتها تنتهي تماما بعد سدادها وبعد سداد الفوائد المستحقة عليها .

والتطوير الوطني .. في الدرجة الثالثة .. مستعد للقبول باشتراك رأس المال الأجنبي في أوجه نشاطه الوطني كمستثمر على أن يكون ذلك في العمليات الضرورية خصوصا تلك التي تقتضي خبرات جديدة يصعب توفرها في المجال الوطني .

ان قبول استثمارات اجنبية معناه القبول باشتراك اجنبي في ادارتها ومعناه القبول بتحويل جزء من أرباحها سنويا والى غير حد الى المستثمرين وذلك امر يجب أن لا يترك على اطلاقه .

ان الأولوية الأولى للمعونات غير المشروطة .

والمكانة الثانية للقروض غير المشروطة .

ثم يأتي دور القبول بالاستثمارات الأجنبية في الاحوال التي

لا مفر فيها من قبوله فى النواحى التى تتطلب خبرات عالمية فى مجالات التطوير الحديثة .

ان شعبنا فى نظرته الثورية الواعية يعتبر ان المساعدات الاجنبية واجب على الدول السابقة فى التقدم نحو تلك التىمازالت تناضل للوصول .

بل ان شعبنا فى ادراكه لعبرة التاريخ يرى ان الدول ذات الماضى الاستعمارى ملزمة اكثر من غيرها بأن تقدم للدول المتطلعة الى النمو بعضا مما نزحته من ثروتها الوطنية أيام كانت هذه الثروة نهبا مباحا للطامعين .

ان تقديم المساعدات واجب اختيارى على الدول المتقدمة . وهو أقرب ما يكون الى الضريبة الواجبة السداد على الدول ذات الماضى الاستعمارى تعوض فيه الذين استغلتهم عن طول استغلالها لهم .

ان الانتاج كله للمجتمع فى خدمته ولتحقيق سعادته ولتأمين الرفاهية وتوفيرها لكل فرد فيه .

والمجتمع ليس وصفا شائعا .

ان المجتمع هو كل انسان فرد يعيش على تربة الوطن وترتبط آماله مع آمال غيره من المواطنين من أجل غد عزيز لهم جميعا وللأجيال القادمة من ابنائهم وأحفادهم .

وغاية الانتاج الحقيقية هى توفير أكبر قدر ممكن من الخدمات لتكون أعلام الرفاهية التى ترفرف على المجتمع كله .

وبقدر اتساع قاعدة الانتاج وبقدر الاستثمارات الجديدة من المدخرات الوطنية التى يمكن أن تضاف اليها بالعمل الوطنى مع كل يوم تتفتح آفاق جديدة لتكافؤ الفرصة بين المواطنين .

ان تكافؤ الفرصة وهى التعبير عن الحرية الاجتماعية يمكن تحديده فى حقوق اساسية لكل مواطن ينبغى تكريس الجهد لتحقيقها .

اولها : حق كل مواطن فى الرعاية الصحية بحيث لا تصبح هذه الرعاية علاجا ودواء مجرد سلعة تباع وتشترى وانما تصبح حقا مكفولا غير مشروط بثمن مادى ولا بد أن تكون هذه الرعاية فى متناول كل مواطن فى كل ركن من الوطن . فى ظروف ميسرة وقادرة على الخدمة ولا بد من التوسع فى التأمين الصحى حتى يظل بحمايته كل جموع المواطنين .

ثانيها .. حق كل مواطن فى العلم بقدر ما يتحمل استعداده ومواهبه أن العلم طريق تعزيز الحرية الانسانية وتكريمها كذلك فان العلم هو الطاقة القادرة على تجديد شباب العمل الوطنى واضافة أفكار جديدة اليه كل يوم وعناصر قائدة جديدة فى ميادينه المختلفة .

ثالثها .. حق كل مواطن فى عمل يتناسب مع كفايته واستعداده ومع العلم الذى تحصل عليه . ان العمل فضلا عن أهميته الاقتصادية فى حياة الانسان تأكيد للوجود الانسانى ذاته

ومن المحتم فى هذا المجال ان يكون هناك حد ادنى للاجور يكفله القانون كما أن هناك بحكم العدل حدا أعلى للدخول تتكفل به الضرائب .

رابعها .. ان التأمينات ضد الشيوخة وضد المرض لا بد من توسيع نطاقها بحيث تصبح مظلة واقية الذين أدوا دورهم فى النضال الوطني رجاء الوقت الذى يجب أن يضمنوا فيه حقهم فى الراحة المكفولة بالضمان

ان الطفولة هى صانعة المستقبل ومن واجب الاجيال العاملة

ان توفر لها كل ما يمكن لها من تحمل مسئولية القيادة بنجاح .
ان المرأة لابد أن تتساوى بالرجل ولابد أن تسقط بقايا الاغلال التى تعوق حركتها الحرة حتى تستطيع أن تشارك بعمق وايجابية فى صنع الحياة .

ان الاسرة هى الخلية الاولى للمجتمع ولابد أن تتوافر لهـا كل أسباب الحماية التى تمكنها من أن تكون حافظة للتقليد الوطنى . مجددة لنسيجه متحركة بالمجتمع كله ومعه الى غايات النضـال الوطنى .

ان مجتمع الرفاهية قادر على أن يصوغ قيما اخلاقية جديدة لا تؤثر عليها القـــوى الضاغطة المتخلفة من العلل التى عانى منها مجتمعنا زمانا طويلا .

كذلك فان هذه القيم لابد لها أن تعكس نفسها فى ثقافة وطنية حرة تفجر ينابيع الاحساس بالجمال فى حياة الانسان الفرد الحر .
ان حرية العقيدة الدينية يجب أن تكون لها قداستها فى حيـاتنا الجديدة الحرة .

ان القيم الروحية الخالدة النابعة من الاديان قادرة على هداية الانسان وعلى اضاءة حياته بنور الايمان وعلى منحـــه طاقات لاحدود لها من أجل الخير والحق والمحبة .

ان رسالات الســماء كلها فى جوهــرها كانت ثورات انســانية استهدفت شرف الانسان وسعادته وان واجب المفكرين الدينيين الاكبر هو الاحتفاظ للدين بجوهر رسالته .

ان جوهر الرسالات الدينية لا يتصادم مع حقائق الحياة وانما ينتج التصادم فى بعض الظروف من محاولات الرجعية ان تستغل الدين ضد طبيعته وروحه لعرقلة التقدم وذلك بافتعال تفسيرات له تتصادم مع حكمته الالهية السامية .

لقــد كانت جميع الاديان ذات رسالة تقدمية ولكن الرجعية التى ارادت احتكار خيرات الأرض لصالحها وحدها . اقدمت على جريمة ستر مطامعها بالدين وراحت تلتمس فيه ما يتعارض مع روحه ذاتها لكى توقف تيار التقدم .

/ ان جوهر الاديان يؤكد حق الانسان فى الحياة وفى الحرية بل أن أساس الثواب والعقاب فى الدين هو فرصة متكافئة لكل انسان ان كل بشر يبدأ حياته امام خالقه الاعظم بصفحة بيضــاء يخط فيها أعماله باختياره الحر ولا يرضى الدين بطبقية تورث عقــاب الفقر والجهل والمرض لغالبية الناس وتحتكر ثواب لخير لقــلة منهم .

ان الله . جلت حكمته . وضع الفرصة المتكافئــة أمام البشر اساسا للعمل فى الدنيا وللحساب فى الآخرة ..

وينبغى لنا أن نذكر دائما أن حرية الانسان الفرد هى أكبر حوافزه على النضال . //

ان العبيــد يقــدرون على حمل الاحجار وأما الأحرار فهم وحدهم القادرون على التحليق الى آفاق النجوم .

ان الاقناع الحر هو القــاعدة الصلبة للايمان والايمان بغير الحرية هو التعصب والتعصب هو الحاجز الذى يصد كل فكر جديد ويترك أصــحابه بمنــأى عن التطور المتلاحق الذى تدفعه جهود البشر فى كل مكان .

ان الحرية وحدها هى القادرة على تحريك الانسان الى ملاحقة التقدم وعلى دفعه .

والانسان الحر هو اساس المجتمع الحر وهو بناؤه المقتدر .

ان حرية كل فرد فى صــنع مســتقبله وفى تحديد مكانه من

المجتمع وفى التعبير عن رأيه وفى اسهامه الايجابى فى قيادة التطور وتوجيهه بكل فكره وتجربته وأمله فى حقوق أساسية للانسان ولابد ان تصونها له القوانين .

ولابد أن يستقر فى ادراكنا أن القانون فى المجتمع الحر خادم للحرية وليس سيفا مصلتا عليها .

كذلك لابد أن يستقر فى ادراكنا أنه لا حرية للفرد بغير تحريره اولا من براثن الاستغلال .

ان ذلك هو الأســـاس الذى يجعل الحرية الاجتماعية مدخلا الى الحرية السياسية بل هو مدخلها الوحيد .

ان القضاء على الاستغلال والتمكين للحق الطبيعى فى الفرصة المتكافئة وتذويب الفوارق بين الطبقــات وانهــاء سيطرة الطبقة الواحدة ومن ثم ازالة التصادم الطبقى الذى يهدد الحرية الفردية للانســان المواطن بل يهدد الحرية الكاملة للوطن كله بأن يفتح من الثغرات فى صفوف الشعب ما يتيح الفرصة للأخطار الخارجية المتربصة بالوطن تريد أن تجره الى ميادين الحرب الباردة وتجعل أرضه مسرحا لها وتجعل من شعبه وقودا للنار .

ان ازالة التصادم الطبقى الناشىء عن المصالح التى لا يمكن أن تتلاقى على الاطلاق بين الذين فرضــوا الاســـتغلال وبين الذين اعتصرهم الاستغلال فى المجتمع القديم لا يمكن أن يحقق تذويب الفوارق مرة واحدة ولا يمكن ان يفتح الباب للحرية الاجتماعية والديمقراطية السليمة بين يوم وليــلة .

ولكن ازالة هذا التصادم بازالة الطبقة التى فرضت الاستغلال يوفر امكانية السعى الى تذويب الفوارق بين الطبقات سلميا ويفتح اوسع الأبواب للتبادل الديمقراطى الذى يقترب بالمجتمع كله من عصر الحرية الحقيقية .

لقد كان ذلك هو أحـــد الأهداف الاجتماعية العظيمة التى سعت اليها قوانين يوليو ووجهت من أجله ضربتها الهائلة الى مراكز الاستغلال والاحتكار .

ان هـــذا العمل الثورى العظيم جعل امكانية الديمقراطية السليمة أمرا قابلا للتحقيق لأول مرة فى مصر .

ان الكلمة الحرة ضوء كشـــاف أمام الديموقراطية السليمـة وبنفس المقدار فان القضاء الحر ضمان نهائى وحاسم لحدودها .

ان حرية الكلمة هى المقدمة الأولى للديموقراطيـة .

وسيادة القانون هى الضمان الأخير لها .

وحرية الكلمة هى التعبير عن حرية الفكر فى أى صــــورة من صـــوره .

كذلك فان حرية الصحافة وهى أبرز مظاهر حرية الكلمة يجب أن تتوافر لها كل الضمانات .

ان الديمقراطية السليمة بمفهومها العميق تزيل التناقض بين الشعب وبين الحكومة حين تحولها الى أداة شعبية ولكن الصحافة الحرة يجب أن تكون رقيبا أمينا على أداة الارادة الشعبية شأنها فى ذلك شأن المجالس النيابية .

كذلك فان سيادة القانون تتطلب منا الآن تطـويرا واعيا لمواده ونصوصه بحيث تعبر عن القيم الجديدة فى مجتمعنا .

ان كثيرا من المواد التى ما زالت تحكم علاقاتنا الاجتماعية قـد جرت صياغتها فى جو اجتماعى مختلف وأن أول ما يعزز سـلطان القانون هو أن يستمد حدوده من أوضاع المجتمع المتطورة .

ان القانون أيضا وهو فى حد ذاته صورة من صور الحرية لا بد

ان يسايرها فى اندفاعها الى التقدم ولا يجب أن تكون مواده قيودا تصد القيم الجديدة فى حياتنا .

ان الطريق الى الحرية قد اصبح مفتوحا من غير حواجز ولا عوائق .

ان هذا المجتمع الجديد الذى يبنيه الشعب العربى فى مصر على دعائم الكفاية والعدل يحتاج الى درع واق فى عالم لم تصل مبادئه الأخلاقية الى مستوى تقدمه العقلى .

ان دور القوات المسلحة فى الجمهورية العربية المتحدة هو أن تحمى عملية بناء المجتمع ضد الأخطار الخارجية كما أنه يتعين عليها أن تكون مستعدة لسحق كل محاولة استعمارية رجعية تريد ان تمنع الشعب من الوصول الى آماله الكبرى .

من اجل ذلك فان الشعب يمنح قواته المسلحة ما يجعلها دائما فى وضع الاستعداد وفى مكان القوة وفى الموضع الذى تتمكن منه دائما ان تخدم أمانيه بالولاء المطلق وبالاخلاص المتفانى .

ان القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة يجب أن تملك تفوقا حاسما فى البر والبحر والجو . قادرة على الحركة السريعة فى اطار المنطقة العربية التى تقع مسئولية سلامتها فى الدرجة الأولى على القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة . كذلك فان هذه القوات لا بد لها فى تسليحها أن تساير التقدم العلمى الحديث وأن تملك من الأسلحة الرادعة ما يكبح جماح القوى الطامعة ويقدر على هزيمتها اذا ما تحركت بالعدوان .

وليس من شك فى ان التقدم الذاتى هو فى جوهره أعظم أنواع الدفاع عن النفس ضد الأخطار المتربصة لكن علينا ان ندرك أننا نعيش فى منطقة مفتوحة للاطماع الباغية . وان من اول أهداف

اعدائنا ان يحولوا دون بلوغنا مرحلة القوة الذاتية المحققة للتقـــدم حتى نظل دائما تحت رحمة التهديد .

ان الجمهورية العربية بالذات طليعة النضال العربى التقـدمى وقاعدته وقلمته المحاربة هى الهدف الطبيعى لجميع أعـــداء الأمة العربية وأعداء تقدمها .

ان قوى الاستعمار العالمى واحتكاراته تسعى الى هـدف ثابت هو وضع الأرض العربيـة المتـــدة من المحيط الى الخليج تحت سيطرتها العسكرية حتى تتمـكن من مواصـلة اســتغلالها ونهب ثرواتهـا .

ولقد وصل التآمر الاستعمارى الى حد انتزاع قطعة من الأرض العربية فى فلسطين قلب الوطن العربى . واغتصابها دون ما ســند من حق أو قانون لصــالح اقامة فاشستية عســكرية لا تعيش الا بالتهديد العسكرى الذى يستمد أخطاره الحقيقية من كون اسرائيل اداة للاستعمار .

والجمهورية العربية المتحدة بالتــاريخ وبالواقــع هى الدولة العربية الوحيدة فى الظروف الحالية . التى تستطيع تحمل مسئولية بناء جيش وطنى يكون بمثابة القـــوة الرادعة للخطط العــدوانية الاستعمارية الصهيونية .

ان مواصلةالزحف الشعبى نحو التقدم الاقتصادى والاجتماعى يجعل اقامة الجيش الوطنى درعا حقيقيا للنضال وليس مجـرد قشرة سطحية تغطى خطوط الحدود .

ان فعالية الجيوش الوطنية تكمن فى القوة الوطنية الاقتصادية والاجتماعية فان التقدم هو المستودع العظيم الذى يمد اداةالقتال باحتياجاتها المادية والبشرية التى تتمكن من رد التحدى واحراز النصر وتعزيزه .

ويجب ان يكون نصب اعيننا دائمـــا ان لا تطغى احتياجات الدفاع على احتياجات التنمية .

ان الدفاع اذا لم تعززه التنمية لا يقدر على الصمود الطـويل للمعركة الممتدة .

لكن التنمية الاقتصادية والاجتماعية هى القلب الذى يهـدى اليد الضاربة للامة باسباب القوة والثبات ويمكنها من توجيـــه الضربات القاضية الى العدو مهما طالت المعركة .

ان مجتمعنا يؤمن ان الحرية للوطن وللمواطن تتوافر قبل كل شيء بالسلام القائم على العدل .

ولكن مجتمعنا مطالب الى الوقت الذى تستقر فيه مبـادئه العظيمة وتسود على العالم الذى يعيش فيه أن يكون مســتعدا باستمرار من أجل حرية الوطن والمواطن أن يدعم السلام بالقوة .

الباب الثامن

مع التطبيق الاشتراكي ومشاكله

ان العمل الانسانى الخلاق هو الوسيلة الوحيدة امام المجتمع لكى يحقق اهدافه .

العمل شرف . والعمل حق . والعمل واجب . والعمل حياة .

ان العمل الانسانى هو المفتاح الوحيد للتقدم .

ان طبيعة العصر لم تعد تقبل وسيلة للامل غير العمل الانسانى .

لقد استطاعت مجتمعات اخرى فى قرون سابقة أن تحقق انطلاقها بتوفير الاستثمارات للتنمية الوطنية عن طريق نهب اموال المستعمرات واستغلال ثروات الشعوب وتسخيرها للعمل العبودى من اجل غيرها .

وفى مجتمعات اخرى تحقق الانطلاق تحت ظروف سخرت فيها الطبقة العاملة بطريقة تتنافى مع الانسانية لصالح الاحتكارات الراسمالية الوطنية او الاجنبية .

كذلك تحقق فى تجارب اخرى تحت ضغط بالغ القسوة على الاجيال الحية سلبها كل ثمار عملها من اجل الغد الموعود الذى لم تستطع أن تراه او وصلت اليه وهى تحمل على قلبها اقفالا من الكبت النفسى وتؤرق خيالاتها اشباحا من الارهاب والطغيان .

ان طبيعة العصر لا تحتمل ذلك كله الان .

ان البشرية تنبهت الى شرور الاستعمار ونذرت نفسها للقضاء عليه .

والطبقة العاملة لا يمكن أن تساق بالسخرة الى تحقيق اهداف الانتاج . والطاقات المبدعة للشعوب تستطيع أن تصنع الغد دون أن تساق اليه بحمامات الدم الجماعية .

ان التقدم العلمى يجعل الوصول الى الانطلاق بغير هذه الوسائل البالية كلها امرا ممكنا وقابلا للتحقيق .

كذلك فان طبيعة العصر ومثله العليا تجعل استعمال مثل هذه الوسائل القديمة أمرا مستحيل الحدوث .

ان العمل الوطنى المنظم . القائم على التخطيط العلمى هو طريق الغد .

ان العمل الوطنى على أساس الخطة لابد أن يكون محددا امام أجهزة الانتاج على جميع مستوياتها . بل ان مسئولية كل فرد فى هذا العمل يجب أن تكون واضحة أمامه حتى يستطيع أن يعرف فى أى وقت من الأوقات مكانه فى العمل الوطنى .

ان ذلك يقتضى أن تتحول الخطة الشاملة . فى اهدافها الاقتصادية والاجتماعية . الى برامج تفصيلية تكون فى متناول يد اجهزة الانتاج ..

ان ذلك يقتضى ربط الانتاج كما ونوعا بحدود زمنية تلتزم بها القوى المنتجة على أن تتم العملية كلها فى اطار الاستثمارات المخصصة .

ان الكم والنوع فى عملية الانتاج لا يمكن فصلهما عن حساب الزمن وحساب التكلفة . والا افلت التوازن الحيوى لعملية الانتاج وتعرضت للأخطار . والأمر كذلك أيضا فى برامج الخدمات .

ان وعى كل مواطن بمسئوليته المحددة فى الخطة الشاملة .
كذلك ادراكه المحدد لحقوقه المؤكدة من نجاحها هو فضلا عن كونه توزيعا للمسئولية على نطاق الأمة كلها بما يعزز احتمالات الوصول الى الأهداف . هو فى الوقت ذاته عملية انتقال ثورية بمعنى العمل الوطنى من العموميات الشائعة المبهمة والغامضة الى وضوح ذهنى وعملى يربط الانسان الفرد فى نضاله اليومى بحركة المجتمع كلها ويشده فى اتجاه التاريخ كما انه يوجه به حركة التاريخ فى نفس اللحظة .

ان فلسفة العمل الوطنى يجب أن تصل الى جميع العاملين فى الوطن فى كافة المجالات . بل ويجب أن تصل اليهم بالطريقة الأكثر ملاءمة بالنسبة لكل منهم .

ان ذلك يكفل دائما أن يكون الفكر على اتصال بالتجربة وأن يكون الرأى النظرى على اتصال بالتطبيق التجريبى .

ان الوضوح الفكرى أكبر ما يساعد على نجاح التجربة . كما أن التجربة بدورها تزيد فى وضوح الفكر وتمنحه قوة وخصوبة تؤثر فى الواقع وتتأثر به . ويكتسب العمل الوطنى من هذا التبادل الخلاق امكانيات أكبر لتحقيق النجاح .

وانه لمن الزم الامور هنا تشجيع الكلمة المكتوبة لتكون صلة بين الجميع يسهل حفظها للمستقبل . كما انها تستكمل حلقة هامة فى الصلة بين الفكرة والتجربة .

انه من الامور اللازمة تشجيع كل المسئولين عن العمل الوطنى ان يكتبوا أفكارهم لتكون امام المسئولين عن التنفيذ كذلك من الضرورى تشجيع كل القائمين بالتنفيذ أن يكتبوا ملاحظاتهم لتكون امام المسئولين عن التوجيه ان ذلك امرا لا يمكن ان يترك للصدفة أو الارتجال .

وانما ينبغى تنظيمه .

ان تنظيمه سوف يوفر للعمل الوطنى ذخيرة هائلة بغير حدود لآفاق الفكر ممتزجة بدقائق التنفيذ العملى . أن هـــذه الذخيرة سوف تساهم فى رفع رصيد الكفاية الوطنية وتعميم نطاق الاستفادة بهـا .

ان فترات التغيير الكبرى بطبيعتهـا حافلة بالاخطار التى هى جزء من طبيعة المرحلة . على أن التأمين الأكبر ضد هذه الأخطار كلهـا هو ممارسة الحرية وخصوصا بواسطة المجالس الشـعبية المنتخبة .

أن العمل الوطنى كله . وعلى جميع مستوياته لا يمكن أن يصل سليما الى أهدافه الا بطريق الديموقراطية ...

ووسيلة الديموقراطية أن تتوفر الحرية فى مراكز الانتاج جميعها لكى يتمكن جميـــع العاملين فيها من أن يعطوا كل جهدهم الفنى والوطنى من أجل كمال العمل على أن يتم ذلك بالطبع تحت أحكام تسلسـل المسئولية .

كذلك فان وسيلة الديموقراطية أن تتحقق ســلطة المجالس الشعبية على جميع مراكز الانتاج وفوق كل أجهزة الادارة المركزية أو المحلية .

أن ذلك يضمن للشعب باستمرار أن يكون سلطة تحديد أهداف الأنتاج . وان يكون فى الوقت ذاته سلطة الرقابة على تنفيذها .

ان ممارسة النقد والنقد الذاتى يمنح العمـــل الوطنى دائما فرصة تصحيح أوضاعه وملاءمتها دائما مع الاهداف الكبيرة للعمل .

ان أى محاولة لاخفاء الحقيقة أو تجاهلها يدفع ثمنها فى النهاية نضال الشعب وجهده للوصول الى التقدم .

واذا سمحت القيادات الشعبية بأن يحدث ذلك فانها لا تكون مقصرة فى حق الشعب الذى صدرها للقيادة فقط وانما هى فى نفس الوقت تكون قد عزلت نفسها عن جماهيرها وفقدت اتصالها بها . وسلمت بعدم قدرتها على حل مشاكلها وبالتالى يصبح ولا مفـــر امامها من أن تتنحى أو يسقطها الشعب ويسحب منها ما أســلمه اليها من مسئولية القيادة ...

ان حرية النقد البناء والنقد الذاتى الشجاع ضمانات ضرورية لســلامة البناء الوطنى ، لكن ضرورتها أوجب فى فتــرات التغيير المتلاحق خلال العمل الثورى .

ان ممارسة الحرية على هذا النحو ليست لازمة فقط لحماية العمل الوطنى ولكنها لازمة لتوسيع قاعدته وتوفير الضمان للذين يتصدون له ، فممارسة الحـــرية على هذا النحو سوف تكون الطريق الفعال لتجنيد عناصر كثيرة قد تتردد قبل المشاركة فى العمل الوطنى والحرية هى الوسيلة الوحيدة للقضاء على سلبيتها وتجنيدها اختياريا لأهداف النضال .

ان ممارسة الحرية بعد العملية الثورية الهائلة لاعادة توزيع الثروة الوطنية فى يوليو سنة ١٩٦١ لا تشــكل خطرا على امن النضال الوطنى ، بل انها صمام الامان له فانها تخلق القوة الشعبية القادرة على الانقضاض على كل محاولة للتآمر والقيام بالتفاف يسلب الشعب ثمار نضاله .

كذلك فان ممارسة الحرية تخلق القيادات المتجددة للعمـــل الثورى وتوسع هـــذه القيادات وتدفعها دائما الى الامام وتخلق قيادة من التفكير الجماعى القادر على صد نزعات التحكم الفردى ، ومن ثم فهى توفر للعمل الوطنى ضمانات بعيدة المدى .

ان حرية القيادات يجب أن تستمد حقها من حرية القواعد

الشـــعبية ولا تســـتطيع القيادات أن تمارس عملهـا بالاكراه والتعصب .

ان القيادة الحقيقية هي الاحساس بمطالب الشعب والتعبير عنها وايجاد الوسائل لتحقيقها وتجميع قوى الشعب وراء الجهود المحققة لها .

ولا بد فى الدستور الجديد من تنظيم عملية رجوع القيادات الشعبية الى قواعدها وتأكيد مسئوليتها أمام المنابع الأصـلية لقوتها . ولا بد لنا أن نذكر دائما أن القواعد الشـعبية مفعمـة بالثورية الطبيعية وأن ثورية القواعد والحاحها الدائم من أجـل التقدم سوف يكون قوة دافعة لثورية القيادة .

ان تحريك طاقات الشعب الى العمل لايجب أن يتم عن طريق اغراق الجماهير فى الأمل . أن التغيير الكبير بطبيعته يصاحبه تطلع بعيد المدى الى الأهداف المرجوة من النضـال . لـكنه من الزم الواجبات فى تلك الفترة أن تتضح أمام الشـعب بجلاء صـعوبة الوصـول الى الأهـداف المرجوة . أن مجرد التغيير الثورى فى اوضـاع المجتمع القديم لايحقق أحلام الجماهير ولـكن الجهود المتواصلة هى وحدها القادرة على الوصول الى الاحلام .

وليس من حق أحـد فى هذه المرحلة أن يخـدع الجمـاهير بالمنى . وانما تقتضى الأمانة الثورية أن تـكون لدى الجمـاهير صورة كاملة لمسئولياتها بلوغا لآمالها ...

أن ذلك أمر ينبغى وضعه موضـع الاعتبار طول الوقت . وينبغى أن يصـاحبه تقدير للتطلعات الكبرى للجماهير . وتقدير فى الوقت ذاته للروح المعنـوية لدى المسـئولين عن قيادة العمل تحقيقا لهذه التطلعات .

والمراهقة الفكرية خطر ينبغى التصدى له والقضاء عليه . ان الذين يجمـدون الـكفاح الوطنى بتفسيرات او قوالب تحـد

قدرته على الانطلاق أو تشيع فيه روح التردد انما يقللون من قوة المجتمع بقدر ضعفهم وعدم قدرتهم على التفكير الخلاق المنبعث من الواقع الوطنى .

أن التقدم الوطنى لاتحققه كلمات محفوظة عالية الرنين .

ان تحرير الطاقات الخلاقة لأى شعب من الشعوب يرتبط بالتاريخ ويرتبط بالطبيعة ويرتبط بالتطورات السائدة والمؤثرة فى العالم الذى يعيش فيه .

ليس هناك شعب يستطيع أن يبدأ تقدمه من فراغ والا كان يتقدم الى الفراغ ذاته .

ان الخطر فى المراهقة الفكرية فى هذه المرحلة انما تخلق نوعا من الارهاب المعنوى يعرقل التجربة والخطأ ...

والقيادات الجديدة المتصدية لتحريك التطوير الوطنى قوة هائلة لابد من حمايتها لتؤدى رسالتها الوطنية بالنجاح المطلوب . ان الثروة التى يملكها هذا الوطن صانع الحضارة من الخبراء والفنيين فى جميع المجالات قيمة هائلة لابد من الحرص عليها وتنميتها وحمايتها .

وفى بعض الأحيان فأن هذه القيادات فى حاجة الى حمايتها من نفسها .

ان هذه القيادات قد تقع فى خطأ توهم ان المشاكل الكبرى للتطوير الوطنى تحل خلال التعقيدات المكتبية والادارية . ان هذه التعقيدات تضع اعباء جديدة على العمل الوطنى دون أن تساعده .

انها قادرة لو تركت لخطأ وهمها أن تصبح طبقة عازلة تحول دون تدفق العمل الثورى وتجمد وصول نتائجه عن الجماهير التى تحتاج اليه . ان اجهزة العمل الادارى ترتكب غلطة العمر اذا

ماتصورت أن اجهزتها الكبيرة غاية فيحد ذاتها . أن هذه الاجهزة ليست الا وسائل لتنظيم الخدمة العامة وضمان وصولها على نحو سليم الى الجماهير .

وبنفس المقدار فأن التنازع على السلطات يؤدى الى شلل القيادات العاملة فى التطوير الوطنى اذ تصبح كل منهـا عقبة امام جهود الأخرى . تجمـد عملها وتلغى آثاره . كذلك فان تكديس سلطات كبيرة فى ايد قليلة يؤدى دون جدال الى انتقال السلطة الحقيقية الى غير المسئولين عنها بالفعل امام الشعب .

لقد كان هذا الاعتبار هو المصدر الحقيقى للقـانون الثورى الذى صدر بأن يكون هناك عمل واحـد للرجل الواحد أن ذلك لم يكن اجراء عدل فقط ولكنه كان محاولة للوصول الى أن يكونالفرد المناسب فى العمل المناسب لخبرته وقدرته .

والقيادات الجديدة لابد لها ان تعى دورها الاجتماعى . وأن أخطـر ما يمكن ان تتعـرض له فى هـــذه المرحلة هو ان تنحرف متصورة أنها تمثل طبقـة جديدة حلت محل الطبقـة القديمة وانتقلت اليها امتيازاتها .

ان قيادة المشروعات الكبرى فى عملية التطوير فى حاجة أيضـا الى أن تؤمن بأن الاسراف حتى وأن لم تتبعه استفادة شخصية هو نوع من الانحراف فانه اهدار لثروة الشـعب التى هى وقود معركة التطوير .

والاسراف يشمل التضخم فى مصاريف الانتاج التى لا مبرر لها كما انه يشمل فى الوقت ذاته عـدم تقدير المسـئولية فى دراسة المشروعات الجديدة . ويمتد الى الاهمال فى التنفيذ بدون اليقظة الواجبة لسلامة العمل .

ان تلك كلها من سمات مرحلة التغييرات الكبرى ومن اخطارها ولكن السيطرة عليها والحد من تأثيرها ممكن بممارسة الحرية .

أن العمل الثورى لابد له أن يكون عملا علميا .

أن الثورة ليست عملية هدم انقاض الماضى ولكن الثورة هى عملية بناء المستقبل .

واذا تخلت الثورة عن العلم فمعنى ذلك أنها مجرد انفجار عصبى تنفس به الأمة عن كبتها الطويل . ولكنها لا تغير من واقعها شيئا .

ان العلم هو السلاح الحقيقى للارادة الثورية ومن هنا الدور العظيم الذى لابد للجامعات ولمراكز العلم على مستوياتها المختلفة ان تقوم به .

ان الشعب هو قائد الثورة

والعلم هو السلاح الذى يحقق النصر الثورى .

والعلم وحده هو الذى يجعل التجربة والخطأ فى العمل الوطنى تقدما مأمون العواقب . وبدون العلم فان التجربة والخطأ تصبحان نزعات اعتباطية قد تصيب مرة ولكنها تخطىء عشرات المرات .

أن مسئولية الجامعات ومعاهد البحث العلمى فى صنع المستقبل لا تقل عن مسئولية السلطات الشعبية المختلفة .

أن السلطات الشعبية بدون العلم قد تستطيع أن تثير حماسة الجماهير لكنها بالعلم وحده تقدر على العمل تحقيقا لمطالب الجماهير .

ومن هذا التصور فان الجامعات ليست أبراجا عاجية ولكنها طلائع متقدمة تستكشف للشعب طريق الحياة .

أن قدرتنا على التمكن من فروع العلم المختلفة هى الطريق الوحيد أمامنا لتعويض التخلف . بل أن النضال الوطنى اذا ما اعتمد على العلم المتقدم يستطيع أن يمنح نفسه فرصة أعظم للانطلاق تجعل التخلف السابق ميزة أمام ما سوف يحققه التقدم الجديد .

أن الأمم التى أرغمت على التخلف . اذا ما استطاعت أن تبدأ الآن معتمدة على العلم المتقدم تضمن لنفسها نقطة بداية تفوق النقطة التى بدأ منها الذين سبقوها الى المستقبل . ومن ثم تمنح نفسها قوة اندفاع أشد فى اللحاق بهم والسبق عليهم .

أن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الكبرى التى يتصدى شعبنا اليوم لمواجهتها لابد لها من حلول علمية .

على أن مراكز البحث العلمى الآن مطالبة فى هذه المرحلة من النضال أن تطور نفسها بحيث يكون العلم للمجتمع .

أن العلم للعلم فى حد ذاته مسئولية لا تستطيع طاقتنا الوطنية فى هذه المرحلة أن تتحمل أعباءها .

لذلك فان العلم للمجتمع يجب أن يكون شعار الثورة الثقافية فى هذه المرحلة على أن بلوغ النضال الوطنى لأهدافه سوف يسمح لنا فى مرحلة متقدمة من تطورنا بأن نساهم ايجابيا مع العالم فى العلم للعلم ...

وليس العلم للمجتمع عقبة تفرض على العلماء أن يلتزموا بمشاكل الخبز المباشرة وحدها . ان ذلك يصبح تفسيرا ضيقا لرغيف الخبز الذى نريده . اننا لا نستطيع أن نتقاعس لحظة عن الدخول منذ الآن فى عصر الذرة .

لقد تخلفنا من قبل عن عصر البخار وعن عصر الكهرباء . ولقد كلفنا هذا التخلف مع أن ظروف القهر الاستعمارى الرجعى هى التى فرضته علينا كثيرا . ومازال يكلفنا الكثير . لكننا مطالبون الآن وعصر الذرة يشرق فجره على الدنيا أن نبدأ الفجر مع الذين بدأوه .

أن الطاقة الذرية من أجل الحرب ليست هدفنا . ولكن الطاقة الذرية فى خدمة الرخاء قادرة على أن تصنع المعجزات فى معركة التطوير الوطنى .

على أنه يتعين علينا أن نذكر دائما أن الطاقات الروحية التى تستمدها الشعوب من مثلها العليا النابعة من أديانها السماوية أو من تراثها الحضارى قادرة على صنع المعجزات .

ان الطاقات الروحية للشعوب تستطيع أن تمنح آمالها الكبرى أعظم القوى الدافعة . كما أنها تسلحها بدروع من الصبر والشجاعة تواجه بهما جميع الاحتمالات وتقهر بهما مختلف المصاعب والعقبات .

واذا كانت الأسس المادية لتنظيم التقدم ضرورية ولازمة فان الحوافز الروحية والمعنوية هى وحدها القادرة على منح هذا التقدم أنبل المثل العليا وأشرف الغايات والمقاصد .

الباب التاسع

الوحدة العربية

ان مسئولية الجمهورية العربية المتحدة فى صنع التقدم وفى تدعيمه وحمايته تمتد لتشمل الأمة العربية كلها .

ان الأمة العربية لم تعد فى حاجة الى أن تثبت حقيقة الوحدة بين شعوبها .

لقد تجاوزت الوحدة هذه المرحلة واصبحت حقيقة الوجود العربى ذاته .

يكفى أن الأمة العربية تملك وحدة اللغة التى تصنع وحدة الفكر والعقل .

ويكفى أن الأمة العربية تملك وحدة التاريخ التى تصنع وحدة الضمير والوجدان .

ويكفى أن الأمة العربية تملك وحدة الأمل التى تصنع وحدة المستقبل والمصير .

ان الذين يحاولون طعن فكرة الوحدة العربية من اساسها مستدلين بقيام خلافات بين الحكومات العربية ينظرون الى الأمور نظرة سطحية .

ان مجرد وجود هذه الخلافات هو فى حد ذاته دليل على قيام الوحدة .

ان هـذه الخلافات تنبـع من الصراع الاجتماعى فى الواقع العربى . واللقاء بين القوى التقدمية الشعبيـة فى كل مكان من العالم العربى والتجمع الذى تقوم به العناصر الرجعية والانتهازية فى العالم العربى هو الدليل على وحدة التيارات الاجتماعية التى تهب على الأمة العربيـة وتحرك خطواتها وتنسـقها عبر الحدود المصطنعة .

ان التقاء القوى التقدمية الشعبية على الأمل الواحد فى كل مكان من الأرض العربية وتجمع القوى الرجعيـة على المصـالح المتحدة فى كل مكان من الأرض العربية هو فى حد ذاته دليل على الوحدة أكثر مما هو دليل على التفرقة .

ان مفهوم الوحدة العربيـة تجاوز النطاق الذى كان يفرض التقاء حكام الأمة العربية ليكون من لقائهم صـورة للتضامن بين الحكومات .

ان مرحلة الثورة الاجتماعية تقدمت بهـذا المفهوم السطحى للوحدة العربية ودفعت به خطوة الى مرحلة اصبحت فيها وحدة الهدف هى صورة الوحدة .

ان وحدة الهدف حقيقة قائمة عند القواعد الشعبيـة فى الأمة العربية كلها .

واختلاف الأهداف عند الفئات الحاكمة هو صورة من صور التطور الحتمى الثورى واختلاف مراحله بين الشعوب العربية .

لكن وحدة الهدف عنـد القواعد هى التى ستتـكفل بسـد الفجوات الناشئة من اختلاف مراحل التطور .

ان وحدة الأمة العربية قد وصلت فى صلابتها الى حـد انها اصبحت تتحمل مرحلة الثورة الاجتماعية .

ولا يمكن أن تدل أساليب الانقلاب العسكرى . ولا اساليب

الانتهازية الفردية . ولا اساليب الرجعية المتحكمة ، على شيء الا على دلالتها بان النظام القديم في العالم العربي يعاني جنون اليأس وانه يفقد أعصابه تدريجيا وهو يسمع من بعيد في قصوره المعزولة وقع اقدام الجماهير الزاحفة الى اهدافها .

ان وحدة الهدف لابد أن تكون شعار الوحدة العربية في تقدمها من مرحلة الثورة السياسية الى الثورة الاجتماعية .

ولا بد أن ينبذ الشعار الذى جرت تحته مرحلة سابقة من النضال الوطني هي مرحلة الثورة السياسية ضد الاستعمار .

ان الاستعمار الآن غير مكانه ولم يعد قادرا على مواجهة الشعوب مباشرة وكان مخبؤه الطبيعي بحكم الظروف داخل قصور الرجعية .

ان الاستعمار نفسه دون ان يدرى ساهم في تقريب يوم الثورة الاجتماعية وذلك حين توارى بمطامعه وراء العناصر المستغلة يوجهها ويحركها .

وليس من شك أن الثورات الأصيلة تستفيد من حركات خصومها في مواجهتها وتكتسب منها قوة دافعة .

ان الاستعمار كشف نفسه وكذلك فعلت الرجعية بتهالكها على التعاون معه وأصبح محتما على الشعوب ضربهما معا ، وهزيمتهما معا ، تأكيدا لانتصار الثورة السياسية في بقية أجزاء الوطن العربي وتدعيما لحق الانسان العربي في حياة اجتماعية افضل لم يعد قادرا على صنعها بغير الطريق الثورى .

والعمل العربي في هذه المرحلة يحتاج الى كل خبرة الأمة العربية مع تاريخها الطويل المجيد ، ويحتاج الى حكمتها العميقة ، بقدر حاجته الى ثوريتها وارادتها على التغيير الحاسم .

أن الوحدة لا يمكن بل ولا ينبغى أن تكون فرضا فان الأهداف العظيمة للأمم يجب أن تتكافأ أساليبها شرفا مع غاياتها .

ومن ثم فان القسر بأى وسيلة من الوسائل عمل مضاد للوحدة .

انه ليس عملا غير أخلاقى فحسب وانما هو خطر على الوحدة الوطنية داخل كل شعب من الشعوب العربية ومن ثم بالتالى فهو خطر على وحدة الأمة العربية فى تطورها الشامل .

وليست الوحدة العربية صورة دستورية واحدة لا مناص من تطبيقها لكن الوحدة العربية طريق طويل قد تتعدد عليه الاشكال والمراحل وصولا الى الهدف الأخير .

ان أى حكومة وطنية فى العالم العربى . تمثل ارادة شعبها ونضاله فى اطار من الاستقلال الوطنى هى خطوة نحو الوحدة من حيث أنها ترفع كل سبب للتناقض بينها وبين الآمال النهائية فى الوحدة .

أن أى وحدة جزئية فى العالم العربى ، تمثل ارادة شعبين أو أكثر من شعوب الأمة العربية هى خطوة وحدوية متقدمة ، تقرب من يوم الوحدة الشاملة ، وتمهد لها ، وتمد جذورها فى أعماق الأرض العربية .

أن مثل هذه الظروف تمهد الطريق للدعوة الى الوحدة الشاملة .

واذا كانت الجمهورية العربية المتحدة ترى فى رسالتها العمل من أجل الوحدة الشاملة . فان الوصول الى هذا الهدف ليساعد عليه وضوح الوسائل التى لابد من تحديدها تحديدا قاطعا وملزما فى هذه المرحلة من النضال العربى .

ان الدعوة السليمة هى المقدمة .

والتطبيق العلمى لكل ما تتضمنه الدعوة من مفاهيم تقدمية للوحدة هى الخطوة الثانية للوصول الى نتيجة محققة .

ان استعجال مراحل التطور نحو الوحدة يترك من خلفه ـ كما أثبتت التجارب ـ فجوات اقتصادية واجتماعية تستغلها العناصر المعادية للوحدة كى تطعنها من الخلف .

أن تطور العمل الوحدوى نحو هدفه النهائى الشامل يجب أن تصحبه بكل وسيلة جهود عملية لملء الفجوات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة من اختلاف مراحل التطور بين شعوب الأمة العربية هذا الاختلاف الذى فرضته قوى العزلة الرجعية والاستعمارية .

أن جهودا عظيمة وواعية يجب أن تتجه أيضا الى فتح الطريق امام التيارات الفكرية الجديدة حتى تستطيع أن تحدث أثرها فى محاولات التمزيق وتتغلب على بقايا التشتت الفكرى الذى أحدثه ضغط ظروف القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين وما تركتها دسائسها ومناوراتها من رواسب تحجب الرؤية الصافية فى بعض الظروف .

والجمهورية العربية المتحدة وهى تؤمن بانها جزء من الأمة العربية لا بد لها أن تنقل دعوتها والمبادىء التى تتضمنها لتكون تحت تصرف كل مواطن عربى ولا ينبغى الوقوف لحظة أمام الحجة البالية القديمة التى قد تعتبر ذلك تدخلا منها فى شئون غيرها .

وفى هذا المجال فان الجمهورية العربية المتحدة لا بد لها أن تحرص على أن لا تصبح طرفا فى المنازعات الحزبية المحلية فى أى بلد عربى ، ان ذلك أمر يضع دعوة الوحدة ومبادئها فى اقل من مكانها الصحيح .

وإذا كانت الجمهورية العربية المتحدة تشعر أن واجبها المؤكد يحتم عليها مساندة كل حركة شعبية وطنية فان هذه المساندة يجب ان تظل فى اطار المبادىء الأساسية ، تاركة مناورات الصراع ذاته للعناصر المحلية تجمع له الطاقات الوطنية وتدفعه الى أهدافه وفق التطور المحلى وامكانياته .

كذلك فان الجمهورية العربية المتحدة مطالبة بأن تفتح مجال التعاون بين جميع الحركات الوطنية التقدمية فى العالم العربى .

انها مطالبة بأن تتفاعل معها فكريا من اجل التجربة المشتركة .

لكنها فى نفس الوقت لا تستطيع أن تفرض عليها صيغة محددة لصنع التقدم .

ان قيام اتحاد للحركات الشعبية الوطنية التقدمية فى العالم العربى أمر سوف يفرض نفسه على المراحل القادمة من النضال .

ان ذلك لا يؤثر ـ ولا ينبغى له ان يؤثر ـ على قيام جامعة الدول العربية ، واذا كانت الجامعة العربية غير قادرة على أن تحمل الشرط العربى الى غايته العظيمة البعيدة فانها تقدر على السير به خطوات .

ان الشعوب تريد أملها كاملا .

والجامعة العربية ـ بحكم كونها جامعة للحكومات ـ لا تقدر أن تصل الى أبعد من الممكن .

ان الممكن خطوة فى طريق المطلوب الشامل .

ان تحقيق الجزء مساهمة فى تقريب يوم الكل .

لهذا فان الجامعة العربية تستحق كل التأييد ، على أن لايكون هناك تحت أى ظرف من الظروف وهم تحميلها أكثر من طاقتهـــا العملية التى تحدها ظروف قيامها وطبيعته .

ان الجامعة العربيـــة قادرة على تنســـيق الوان ضرورية من النشاط العربى فى المرحلة الحاضرة ، لكنها فى نفس الوقت تحت اى ستار وفى مواجهة أى ادعاء لا يجب أن تتخذ وسيلة لتجميـــد الحاضر كله وضرب المستقبل به .

الباب العاشر

السياسة الخارجية

ان السياسة الخارجية لشعب الجمهورية العربية المتحدة ، هى انعكاس أمين وصادق لعمله الوطنى .

ان أى سياسة خارجية لأى وطن من الأوطان لا تكون انعكاسا أمينا وصادقا لعمله الوطنى ، تصبح ادعاءا يكشف نفسه بنفسه ويصبح نفاقا واتجارا بالشعارات .

ان تلك هى المهزلة التى تقع فيها الحكومات الرجعية حين تحاول للتضليل ان تستعير سياسة خارجية براقة لا تكون صدى للواقع الوطنى وتعبيرا عنه .

ان الشعوب الواعية تفضح هذه الحكومات وتقتص منها حساب الضلال الذى حاولت أن تزيفه عليها .

والسياسة الخارجية لشعب الجمهورية العربية المتحدة ، انعكاس أمين وصادق لعمله الوطنى تمتد فى ثلاثة خطوط حفرت مجراها عميقا ومستقيما بنضال شعب باسل صمد لكل أنواع الضغط وانتصر عليها .

ان الخطوط الثلاثة العميقة فى السياسة الخارجية للجمهورية العربية تعبير عن كل مبادئها الوطنية هى .

الحرب ضد الاستعمار والسيطرة بكل الطاقات والوسائل ، وكشفه فى جميع أقنعته ، ومحاربته فى كل أوكاره .

والعمل من اجل السلام لأن جو السلام واحتمالاته هى الفرصة الوحيدة الصالحة لرعاية التقدم الوطنى .

ثم التعاون الدولى من أجل الرخاء فان الرخاء المشترك لجميع الشعوب لم يعد قابلا للتجزئة كما انه اصبح فى حاجة الى التعاون الجماعى لتوفيره .

ان شعب الجمهورية العربية المتحدة فى حربه ضد الاستعمار ضرب مثلا حيا ما زال أسطورة فى تاريخ نضال الشعوب .

ان شعبنا كشف الاستعمار العثمانى وقاومه برغم التحايل عليه باستار الخلافة الاسلامية .

ثم قاوم شعبنا الغزو الفرنسى حتى ارغم المغامر الذى دوخ أوربا كلها على أن يرحل بالليل عبر البحر الأبيض الى فرنسا .

ثم صمد لمؤامرات الاستعمار العالمى واحتكاراته الدولية التى استعملت اسرة محمد على .

وتدافعت موجاته الثورية واحدة اثر الأخرى حتى جرفت امامها بعد سنوات طويلة من التضحيات النبيلة كل الحواجز التى اقامها الاستعمار على أرضه لحماية وجوده ، لقد واجه شعبنا ثلاث أمبراطوريات هى الامبراطورية العثمانية والفرنسية والبريطانية وقاوم غزوها لبلاده وانتصر عليها .

أن شعبنا دفع خلال عشرات السنين بل مئاتها ثمنا غاليا لانتصاره على الاستعمار ، لكنه فى النهاية حصل على النصر الذى برر أمام التاريخ كل التضحيات وشرف مقدارها .

وبعد النصر الثورى العظيم صباح ٢٣ يوليو ، وفى طريق

الشعب الى التقدم الثورى ، داست الجموع المنتصرة باقدامهـا بقايا العهد الملكى الدخيل ، ودكت حصون الاقطـاع ، واجتثت جذور الرجعية .

لقد كانت تلك كلها هى الركائز التى ثبت الاستعمار عليهـا وجوده فوق أرضنا وبانقضاض شعبنا عليها وتدميرها فان الوجود الاستعمارى فقد حلقات اتصاله بأرض الوطن الطاهرة ومن ثم كانت الخطوة الباقية هى ارغام قواته على الرحيل وراء البـحر بعد أن طوت اعلامها وابتلعت كبرياءها .

ان شعبنا بعد عشرات السنين من الاستعمار فاز بارغام القوى العدوانية على الجلاء مرتين فى عام واحد هو عام ١٩٥٦ الفاصل فى نضالنا الوطنى .

ان الاستعمار الذى جلا عن ارضنا طبقا لاتفاق تم تنفيـذه فى يونية سنة ١٩٥٦ ما لبث أن عاد فى اكتوبر من نفس العـام متصورا انه قادر على اخضاع ارادة شـعبنا واذلاله واجبـاره على الركوع خضوعا لارادة المستعمرين .

ان شـعبنا الذى عقد العزم على حماية اسـتقلاله ، ورفض كل الحيل الاستعمارية التى حاولت أن تجره الى مناطق النفوذ وقاد مقاومة هائلة فى الشرق الأوسط كله ضد حلف بغداد حتى اسقطه ، لم يتردد فى مواجهة العدوان المسلح الثلاثى الذى اقدمت عليـه اثنتان من دول العالم الكبرى زحفت عليـه من القاعدة الاسـتعمارية التى خلقتها المؤامرات الرامية الى ارهاب الأمـة العربية وتمزيقها وهى اسرائيل .

ان الاستعمار فى معركة السويس كشف نفسه وكشف قواعده وكشف اعوانه .

ان الاستعمار انقض على شعب مصر بالسلاح لأن الشعب المصرى حاول أن يحقق استقلاله ويبنى تقدمه من أحد موارده الوطنية الذى طال استغلال الاستعمار له واحتكاره لكل عائده وقيمته .

أن الشعب المصرى باسترداد قناة السويس ضرب الاستعمار واحتكاراته فى الصميم .

واثبت صلابته بتحمله العنيدلتبعات اصراره ـ الى حد قبول المعركة المسلحة فى وجه قوى زاحفة جرارة .

أن الشعب المصرى بشاته الرائع وبقتاله المرير ضد الغزو استطاع أن يهز الضمير العالمى ويحركه بصورة لم يسبق لها مثيل فى التطور الدولى .

ولقد كان التحول الرائع فى المعركة نقطة فاصلة فى حركات التحرير .

أن الشعب المناضل الذى كان يواجه الطغاة الكبار وحده . لم يعد وحيدا .

وانما انقلب الموقف رأسا على عقب نتيجة للمقاومة الوطنية الباسلة .

أن الذين تجمعوا ضد شعبنا ليعزلوه وجدوا أنفسهم فى عزلة من الدنيا كلها ، بينما وقفت شعوب العالم كلها مع شعبنا تشد ازره وتلوح له بأيديها تحية وتضامنا معه .

أن الهزيمة المريرة التى منى بها الاستعمار فى حرب السويس ، انهت عصر المغامرات الاستعمارية المسلحة .

أن نهاية هذا العهد البغيض بالنسبة لكل شعوب العالم تحققت بفضل نضال شعبنا .

أن الاستعمار الذى ما زال متمسكا بأهدافه غير أسلوبه .

أن شعبنا كان بالمرصاد لكل محاولات التنكر والتخفى وواصل مطاردته لها وتجميع قوى الشعوب ضدها .

أن اصرار شعبنا على محاربة الأحلاف العسكرية التى تريد أن تجر الشعوب رغم ارادتها الى فلك الاستعمار كان صوتا عاليا بالحق ارتفع فى جميع المجالات منبها ومحذرا .

أن اصرار شعبنا على تصفية العدوان الاسرائيلى على جزء من الوطن الفلسطينى ، هو تصميم على تصفية جيب من اخطر جيوب المقاومة الاستعمارية ضد نضال الشعوب . وليس تعقب سياستنا للتسلل الاسرائيلى فى افريقيا غير محاولة لحصر انتشار سرطان استعمارى مدمر .

ان اصرار شعبنا على مقاومة التمييز العنصرى هو ادراك سليم للمغزى الحقيقى لسياسة التمييز العنصرى ، أن الاستعمار فى واقع امره هو سيطرة تتعرض لها الشعوب من الاجنبى ، بقصد تمكينه من استغلال ثرواتها وجهدها . وليس التمييز العنصرى الا لونا من

الوان استغلال ثروات الشعوب وجهدها ، فان التمييز بين الناس على أساس اللون هو تمهيد للتفرقة بين قيمة جهودهم ، أن الرق كان الصورة الأولى من صور الاستعمار ، والذين ما زالوا يباشرون أساليبه يرتكبون جريمة لا يقتصر اثرها على ضحاياهم وانما يلحقون الأذى بالضمير الانسانى كله وبما أحرزه من انتصارات .

* * *

ان شعبنا لم يدخر جهدا فى سعيه نحو السلام .

ان السعى نحو السلام قاد خطى شعبنا الى مراكز دولية أصبحت لها الآن من قوة الاشعاع ما يضىء الطريق نحو السلام .

ان شعبنا الذى ساهم بكل اخلاص فى أعمال مؤتمر باندونج وانجاحه والذى شارك فى اعمال الأمم المتحدة وحاول عن طريق هذه الأداة الدولية العظيمة دفع الخطر عن السلام اثبت شجاعة فى الايمان بالسلام .

لقد تكلم من باندونج مع غيره من دول آسيا وافريقيا ، نفس اللغة التى تكلم بها أمام الكبار الأقوياء فى الأمم المتحدة .

ان شعبنا فى دعوته الى السلام وفى عمله لتوطيد احتمالاته اشترك مع الجميع ، وواجه الجميع بقوة التعبير الحر .

ان شعبنا الذى شارك فى الجهود الانسانية العظيمة المكرسة لتحريم التجارب الذرية ، وشارك ايجابيا فى العمل من أجل نزع السلاح ، انما كان يصدر عن ايمان مطلق بالسلام ... لأنه يؤمن ايمانا مطلقا بالحياة .

ان شعبنا يعرف قيمة الحياة لأنه يحاول بناءها على ارضه .

ان صدق دعوته للسلام ينبع من حاجته الماسة اليه .

ان السلام هو الضمان الأكيد لقدرته على الاستمرار فى معركته المقدسة من أجل التطوير .

ان العمل من أجل السلام هو الذى سلح شعبنا بشعار عدم الانحياز والحياد الايجابى .

ان ارتفاع هذا الشعار اليوم على قارات كثيرة من العالم هو تحية عظيمة لاخلاص شعبنا فى خدمة السلام ، ان الدعوة الأولى لأول مؤتمر للدول عدم الانحياز هذه الدعوة التى صدرت من القاهرة ولقيت استجابة رائعة لدى الكثير من الشعوب ، كانت فى نفس الوقت تقديرا انسانيا للمنهج الذى سلكناه فى خدمة السلام بعد ايماننا به واخلاصنا له .

بل ان الذين يحاولون اليوم استغلال شعار عدم الانحياز والحياد الايجابى ليستروا به أمام شعوبهم انحيازهم الى معسكرات الحرب والاستعمار انما يقدمون اطراء غير مباشر لشعبنا الذى كان رائدا فى رفع هذا الشعار عن ايمان وفى النضال من أجله عن حاجة حقيقية اليه نابعة من صميم كفاحه لاحراز التقدم .

* * *

ان التعاون الدولى من أجل الرخاء المشترك لشعوب العالم هو امتداد طبيعى للحرب ضد الاستعمار ... ضد الاستغلال .
وهو استطراد منطقى للعمل من اجل السلام لتوفير الجو الامثل للتطوير .

ان التعاون الدولى من اجل الرخاء يصل بالسياسة الخارجية للجمهورية العربية الى الهدف النهائى الذى تسعى اليه سياساتها الخارجية انعكاسا لنضالها الوطنى .

ان شعبنا يمد يده لجميع الشعوب والأمم العاملة من أجل السلام العالمى والرخاء الانسانى .

ان المعارك الدولية التى خاضها شعبنا انما كانت معارك دفاعية خاضها قتالا عن حقوقه المشروعة وحقوق الأمة العربية التي يشعر بانتمائه الحيوى اليها انتماء الجزء الى الكل .

ولقد رفع شعبنا حتى فى أحلك ظروف المعارك القاسية التى ارغم على خوضها شعاره الخالد « السلام لا الاستسلام » أيماءة واضحة الى أنه يقبل التعاون الدولى ولكنه يقاوم السيطرة .

ان شعبنا يؤمن أن الرخاء لا يتجزأ وأن التعاون الدولى من اجل الرخاء هو أقوى ضمانات السلام العالمى .

أن السلام لا يمكن أن يستقر فى عالم تتفاوت فيه مستويات الشعوب تفاوتا مخيفا ، ان السلام لا يمكن أن يستقر على حافة الهوة السحيقة التى تفصل بين الأمم المتقدمة والأمم التى فرض عليها التخلف .

ان الصدام المحقق بين التخلف والتقدم هو الخطر الثانى الذى يهدد السلام العالمى بعد الخطر الأول الذى يكمن فى نشوب حرب ذرية مفاجئة .

ان التعاون الدولى من اجل الرخاء هو الأمل الوحيد فى تطور سلمى يقارب ما بين مستويات الأمم ويزرع المحبة بينها بديلا عن سموم الكراهية .

ان التعاون الدولى من أجل الرخاء من جانب الدول المتقدمة هو التفكير الانسانى الذى يشترك فيه المسئولون وغير المسئولين من العصر الاستعمارى .

ان التعاون الدولى يمتد على جبهة عريضة تحاول الجمهورية العربية ان تتحرك عليها .

انه يشمل فتح الأسرار العلمية للجميع فان احتكار العلم يهدد البشرية بنوع جديد من السيطرة الاستعمارية .

كذلك هو يشمل الدعوة الى توجيه الذرة للسلام حتى تستطيع ان تخدم قضية التطوير وتضىء جوانب التخلف المظلم .

كذلك هو يشمل التبشير بفكرة توجيه المبالغ الطائلة التى توجه الى صنع الأسلحة النووية لتخدم الحياة بدلا من أن تترصد لها وتتربص بها .

كذلك هو يشمل الدعوة الى مواجهة التكتلات الاقتصادية الدولية بحيث لا تستخدم بواسطة الاقوياء لتحطيم محاولات غيرهم من اجل التقدم .

ان شعبنا يمد نواياه المعززة بالاعمال لتحقيق التعاون الدولى عبر كل المحيطات والى كل الأقطار .

واذا كان شعبنا يؤمن بوحدة عربية فهو يؤمن بجامعة افريقية ويؤمن بتضامن اسيوى افريقى يؤمن بتجمع من أجل السلام يضم جهود الذين ترتبط مصالحهم به ويؤمن برباط روحى وثيق يشده الى العالم الاسلامى ، ويؤمن بانتمائه الى الأمم المتحدة وبولائه لميثاقها الذى استخلصته آلام الشعوب فى محنة حربين عالميتين تخللتهما فترة من الهدنة المسلحة .

* * *

ان الايمان بهذا كله لا يتعارض مع بعضه ولا يتصادم وانما هى حلقات سلسلة واحدة .

ان شعبنا شعب عربى ومصيره يرتبط بوحدة مصير الأمة العربية .

أن شعبنا يعيش على الباب الشمالي الشرقي لافريقيا المناضلة وهو لا يستطيع أن يعيش فى عزلة عن تطورها السياسي والاجتماعى والاقتصادي .

أن شعبنا ينتمى الى القارتين اللتين تدور فيهما الآن أعظم معارك التحرير الوطنى وهو ابرز سمات القرن العشرين .

ان شعبنا يعتقد فى السلام كمبدأ ويعتقد فيه كضرورة حيوية ومن ثم لا يتوانى عن العمل من أجله مع جميع الذين يشاركونه نفس الاعتقاد .

أن شعبنا يعتقد فى رسالة الأديان وهو يعيش فى المنطقة التى هبطت عليها رسالات السماء .

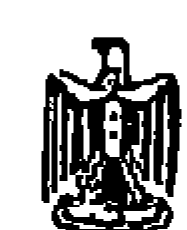
أن شعبنا يعيش ويناضل من أجل المبادىء الانسانية السامية التى كتبتها الشعوب بدمائها فى ميثاق الأمم المتحدة . أن فقرات كثيرة فى هذا الميثاق قد كتبت بدماء شعبنا ودماء غيره من الشعوب .

* * *

ان شعبنا قد عقد العزم على ان يعيد صنع الحياة على ارضه بالحرية والحق ، بالكفاية والعدل ، بالمحبة والسلام .

وأن شعبنا يملك من ايمانه بالله وايمانه بنفسه ، ما يمكنه من فرض ارادته على الحياة ليصوغها من جديد وفق أمانيه .

فهرس

مصلحة  الاستعلامات



الثمن قرشان

طبع بدار ...
التابعة للاتحاد ...